

خروشوف

درء الحرب
مهمة من الدرجة الاولى

خروشوف

درء الحرب
مهمة من الدرجة الاولى

(من كلمات اعوام ١٩٥٦ ـ ١٩٦٣)

دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية
موسكو ١٩٦٣

Н. С. ХРУЩЕВ

ПРЕДОТВРАЩЕНИЕ ВОЙНЫ — ПЕРВОСТЕПЕННАЯ ЗАДАЧА

(Из выступлений 1956—1963 гг.)

На арабском языке

من دار الطبع والنشر

هذه المجموعة تصدرها دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية نزولا عند العديد من رغائب القراء. ولدن اعدادها، اخذت الدار بالحسبان تنامي اهتمام اوسع فئات الراي العام في البلدان الاجنبية بقضايا النضال من اجل السلام ومن اجل درء الحرب الحرارية النووية الماحقة.

ان كلمات خروشوف المجموعة في هذا الكتاب تتضمن تحليلا ماركسيا-لينينيا لنسبة القوى في المسرح العالمي، وتشير الى ضرورة تقوية النضال من اجل السلام وضد دسائس الاستعمار العدوانية ومن اجل اطراد تلاحم جميع القوى المناهضة للحرب.

ان التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ضرورة موضوعية لتطور البشرية. والنضال الدائب المنسجم من اجل السلام ومن اجل انتصار التعايش السلمي هو الخطة العامة في سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. ان هذا الخط يستجيب للمصالح الحيوية لجميع الشعوب، لمصالح النضال الثوري والتحرري ضد الاستعمار ونظام الحكم الاستعماري. ان ظروف السلام والتعايش السلمي توفر جميع الامكانيات لانتصار هذا النضال الانتصار النهائي، وتقرّب ساعة النصر على هذا النظام الذي يولي زمنه، نظام الاستثمار والنهب والعنف.

تحتوي المجموعة مقتطفات من كلمات خروشوف المنشورة في الصحافة السوفييتية في اعوام ١٩٥٦-١٩٦٣.

وفي الوقت نفسه تصدر مجموعات خروشوف «الاستعمار عدو الشعوب عدو السلام»، «الاشتراكية والشيوعية»، «عن الحركة العمالية والشيوعية الثورية»، «بصدد حركة التحرر الوطني».

١ ـ الاستعمار مصدر الحروب

الاحتكارات تشدد الركض وراء التسلح

ان الركض وراء الارباح، والسعي الذي لا يروى غليله الى الاثراء والاستثمار يولدان حروب الاستعماريين العدوانية. فان الاحتكارات الرأسمالية قد جعلت بعد الحرب العالمية الثانية من التحضير للحرب، من الركض وراء التسلح، جزءا لا يتجزأ من تطور بلدانها الاقتصادي. واكثر فاكثر يستولي الذعر على الاستعماريين حيال نجاحات بلدان الاشتراكية، ويستحوذ عليهم الكره للشيوعية. انهم يكرهون نجاحات النظام الاشتراكي العالمي الجليلة، ونمو قوة جاذبيته في عيون الشعوب المناضلة من اجل حريتها واستقلالها. وامام عيون ايديولوجيي الاستعمار، تنهار التصورات التي كان يعيش بها العالم الرأسمالي حتى الآن. وسنة بعد سنة، يتقلص الفرق بين مستويات الانتاج الصناعي والزراعي في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية، ولم يبق بعيدا ذلك اليوم الذي نساوي فيه اميركا ونشرع في تجاوزها.

ان بعض رجالات الاستعمار، ممن اعماهم الحقد الطبقي على البلدان الاشتراكية، يعلنون مكافحة الشيوعية اساس سياستهم الخارجية. هذه اغنيات قديمة وكلمات معروفة من زمن «الحلف المعادي للكومنترن» ومحور «روما ــ برلين». ولكن ماذا بقي منهما؟ تحطم المحور، وراح الى مزبلة التاريخ اصحــاب «الحلف المعادي للكومنترن» المجانين!

ان القضية، على ما يبدو، تتقوم في ان اشد الاوساط الاستعمارية عدوانية تود لو تحبط مخططات البناء السلمي للمجتمع الشيوعي. فان الرأسمالية هي التي تخشى المباراة السلمية بين البلدان على اختلاف انظمتها الاجتماعية.

ان الولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية الاخرى تكثر من القوى لأجل الحرب. وهي تهدر مبالغ طائلة على التسلح. ففي السنوات الـ ١٢ الاخيرة، ازدادت النفقات الحربية المباشرة في الولايات المتحدة الى اكثر من ٣ مرات. وفي العام الجاري (عام ١٩٦١ ــ الناشر)، من المرتأى اعتماد ٥٣ مليار دولار للحاجات الحربية، مع العلم ان رئيس الولايات المتحدة الاميركية طالب منذ وقت قريب باعتماد اضافي قدره ٣,٥ مليارات دولار. وفي السنوات العشر الاخيرة، انفقت المانيا الغربية على الاغراض الحربية، ــ كما يستفاد من المعطيات الرسمية وحدها التي من البيّن انها غير كاملة، ــ قرابة ما انفقه هتلر منذ عام ١٩٣٣ حتى بداية الحرب العالمية الثانية. وفي ١٩٦١، ازدادت الاعتمادات الحربية في ميزانية جمهورية المانيا الاتحادية ١٨ بالمئة ايضا. كذلك تنفق الدول الاستعمارية الاخرى مبالغ طائلة على

التسلح. وهذا يدل على ان الاستعماريين يحاولون من جديد ان يروجوا تلك السياسة التي نادى بها دالس في حينه، سياسة «ازاحة» البلدان الاشتراكية.

ولكنه ينبغي لهواة مثل هذه السياسة ان يتذكروا النسبة الفعلية التي تكونت الآن في العالم بين القوى.

(كلمة في الراديو والتلفيزيون. ٧ آب (اغسطس) ١٩٦١. مجموعة «الشيوعية هي السلام والسعادة للشعوب»، المجلد الاول، موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية، عام ١٩٦٢، ص ص ٣٣٠ — ٣٣١) *

ان الاوساط الاستعمارية تسعر نيران الهستيريا الحربية، وتشدد الركض وراء التسلح، الذي يفضي الى تبديد الاموال بجنون. ان هذا الركض وراء التسلح قد بدأته الاحتكارات الحربية في الدول الغربية، التي تبتز الارباح من انتاج الاسلحة. اما ما يكلف الشعوب هذا الركض الخطر وراء التسلح، فيمكن تكوين فكرة عنه وان من واقع واجد وهو انه من المرسوم في الولايات المتحدة الاميركية انفاق ٤٣ مليارا و٨٠٠ مليون دولار في ١٩٦١— ١٩٦٢ على الاغراض الحربية المباشرة.

ان عمل الملايين والملايين من الناس يستغله

---

* الاستشهادات بالمراجع ترد وفقا للطبعات الصادرة باللغة الروسية.

الاستعماريون لما فيه ضرر الشغيلة لأن هذا العمل يبذل على انتاج وتكديس السلاح النووي الصاروخي الفتاك. ان الركض وراء التسلح، وتكديس السلاح وخاصة السلاح النووي، يحفلان باخطار كبيرة جدا على الشعوب. فان الحرب العالمية الجديدة، اذا ما امكن للاستعماريين ان يشنوها، من شأنها ان تتسبب بضحايا وتدميرات في القيم المادية على درجة من الهول بحيث يصعب على المرء حتى ان يتصورها.

(كلمة في الجلسة الاحتفالية بمدينة يريفان، لمناسبة الذكرى السنوية الاربعين لاقامة السلطة السوفييتية ولانشاء الحزب الشيوعي في ارمينيا. ٦ ايار (مايو) ١٩٦١. مجموعة «الشيوعية هي السلام والسعادة للشعوب»، المجلد الاول، ص ٩٦)

... من الضروري نزع القناع عن وجوه جميع الذين يريدون تزيين سياسة الدول الاستعمارية التي تواصل الركض وراء التسلح. ويجب تسمية الاشياء باسمائها. ان الاوساط العدوانية في هذه البلدان تسعى الى حل القضايا الدولية المتنازع عليها عن طريق الحرب. وجميع الاحلاف والكتل التي انشأتها الدول الاستعمارية تتستر بتصريحات كاذبة تزعم ان هذه الاحلاف والكتل دفاعية «في وجه خطر الشيوعية». ولكن امثال هذه التصريحات ليست جديدة، وقد فضحتها الحياة نفسها غير مرة.

ما هو «خطر الشيوعية» الذي يكافحه الرأسماليون منذ اكثر من مائة عام؟ لقد بيّن التاريخ ان هذا الخطر لا يأتي من الخارج، من بلد ما، بل يكمن في داخل عضوية الدول الرأسمالية بالذات.

ان الاحلاف والكتل الحربية الحالية للدول الرأسمالية قد انشئت لنفس الاغراض التي كان من اجلها القياصرة والاباطرة والملوك ينشئون فيما مضى ما كان يسمى بالاحلاف المقدسة لمكافحة الحركة الثورية وللحفاظ على التيجان. ففي القرن الماضي انشئت احلاف مقدسة كهذه بغية مساعدة هذا العرش او ذاك اذا اهتز.

(من كلمة في الاجتماع الحاشد لشغيلة مدينة نوفوسيبيرسك. ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد ٢. موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية، عام ١٩٦٠، ص ٣٣٦)

فقد اكدت التجربة التاريخية ان الحرب وثيقة الارتباط بالاستعمار بقدر ما يشكل النضال ضد الحروب الاستعمارية وسياسة تعزيز السلام صفتين للاشتراكية لاصقتين بها لصوقا عضويا. فلا يمكن حمل الانسان على نسيان الاحداث التى دونت فى كتاب التاريخ بدماء الملايين من الناس، لا بحبر المؤرخين. فابتداء من عام ١٨٩٨، حين شنت الولايات المتحدة الاميركية اول حرب فى عهد الاستعمار، انهال الاستعمار على الشعوب بلا انقطاع

« بالحروب المحلية » الواحدة تلو الاخرى، وزج بالانسانية مرتين فى اتون مذبحتين عالميتين لا سابق لهما. وفضلا عن ذلك، تقدم استعماريو الولايات المتحدة « بطلب » حرب عالمية ثالثة، حين كانت انقاض المدن والقرى لا تزال تدخن، والجراح فى قلوب الملايين من الناس ممن فقدوا فى نيران الحرب العالمية الثانية اقرباءهم لم تندمل.

ففى المعسكر الاستعمارى ولا سيما فى الولايات المتحدة الاميركية، تعمل جماعات تسلك سلوك المقامرين المتهوسين. فهى لا تقدر اى مصيبة على الانسانية ستكونها الحرب الجديدة التى تحضرها.

(عن برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. تقرير في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. المحضر الاختزالي، المجلد الاول. موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية، عام ١٩٦٢، ص ٢٣٢)

الخوف من «خطر السلام»

ان اشد اوساط الاستعمار عدوانية تسعى الى استثارة النزاعات حيثما امكن، والى تشديد خطر الحرب، وبالتالي الى صرف قوى واموال كبيرة في البلدان الاشتراكية عن

العمل الانشائي. ويتقوم تاكتيك الاوساط العدوانية في تطويق البلدان الاشتراكية بقواعدها الحربية وفي انشاء الكتل الحربية وتوسيعها.

ان سياسة الحفاظ على التوتر الدولي وتعزيزه هي خطة الرجعية الاستعمارية. فان الاستعماريين ينتهجون سياسة «الحرب الباردة» ويسعون الى مواصلة الركض وراء التسلح. وهذا ما يجد تعبيره الملموس ولا اكثر في مذهب دالس القائل بابقاء العالم ابدا ودائما «على حافة الحرب». وبهذا السبيل يريد الاستعماريون ان يؤمنوا وضعا ملائما لاحتكارات الولايات المتحدة التي تبتز الارباح من الركض وراء التسلح وتزيد عبء الضرائب على الشغيلة. فليس من فائدتهم لا تخفيف التوتر الدولي ولا نزع السلاح. ان الامتناع عن الركض وراء التسلح من شأنه ان يجبر الاحتكارات على تحويل الانتاج من الاتجاه الحربي الى الاتجاه السلمي. ومن شأن اعادة بناء الانتاج هذه ان تكون في مصلحة الشعب، ولكنها تخيف الاحتكاريين لأنها تستتبع انخفاض الارباح التي تجنيها الاحتكارات من الطلبيات الحربية. وهم يخشون تردي الوضع، وتفاقم المصاعب المتعلقة بتصريف الانتاج السلمي. كذلك يخشى الاحتكاريون ان يؤول تخفيف التوتر والعدول عن الركض وراء التسلح الى حرمانهم من امكانية ابقاء الشغيلة في حالة الذعر وتخويف الشعب «بخطر الشيوعية» والتنكيل تحت ستار هذه الحجة بالقوى التقدمية التي تعمل من اجل السلام. ان سياسة «الحرب الباردة» والركض وراء التسلح وتشديد

التوتر الدولى انما يحتاجها الاستعماريون من اجل توطيد ديكتاتورية الرأسمال الاحتكاري.

(الذكرى السنوية الاربعون لثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى. تقرير في الدورة اليوبيلية للسوفييت الاعلى في الاتحاد السوفييتي. ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧. الدورة اليوبيلية للسوفييت الاعلى في الاتحاد السوفييتي...، المحضر الاختزالي. اصدار السوفييت الاعلى في الاتحاد السوفييتي، عام ١٩٥٧، ص ص ٥٨ ــ ٥٩)

... من زمان، حوّل الاحتكاريون انتاج ادوات الفتك بالناس الى وسيلة للاثراء، للربح. وهم لا يخفون ذعرهم من «خطر السلام»، من نزع السلاح.

ففي الولايات المتحدة الاميركية، يروج الاحتكاريون على نطاق واسع «لنظريات» تزعم ان التوصل الى اتفاق بشأن نزع السلاح قد يؤول الى الفوضى في حياة البلد الاقتصادية والمالية وان نزع السلاح يسدد للاقتصاد الاميركي ضربة لا شفاء منها. وبكل جد يقرر ايديولوجيو الاستعمار ان انتاج السلاح المعد لابادة الناس بالجملة ينفع الشغيلة انفسهم لأنه يعطيهم العمل ويمكنهم من اطعام عائلاتهم. وهم يحاولون ان يوحوا الى الناس انه اذا انقطع انتاج السلاح، ظهرت ملايين جديدة من العاطلين عن العمل وان هؤلاء لن يتمكنوا من ايجاد مجال لاستخدام قواهم

في الفروع السلمية من الصناعة. ان هذا كذب فظيع على الجماهير. فلأجل ابتزاز الارباح، يريد الاحتكاريون ان يرسخوا وضعا يكون فيه العمل المبذول لانتاج ادوات ابادة الناس بالجملة وتدمير المدن والقرى المسالمة مصدرا لحياة الملايين والملايين من العمال. وهذا يدل على ان الرأسمالية قد علقت في شباك تناقضات مستعصية واستنفدت نفسها بوصفها نظاما اجتماعيا.

(في سبيل السلام والعمل والحرية والمساواة والاخوة والسعادة! كلمة في اجتماع ناخبي دائرة كالينين الانتخابية بمدينة موسكو. ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٢. مجموعة «يجب درء الحرب وصيانة السلام!». موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية. عام ١٩٦٣، ص ٣٠)

٢ ـ الاشتراكية والسلام لا ينفصلان

في مخططاتنا لا مكان للحرب

ان سعة نطاق مشروعاتنا الانشائية التي لا مثيل لها تنطق بنفسها عن نفسها. ويعترف في الوقت الحاضر كثيرون حتى من اخصامنا بان الذين يطرحون وينفذون مثل هذه المشروعات لا بد ان تكون لهم مصلحة حيوية في السلام الوطيد. نحن نرمي الى بعيد، نحن نضع المشروعات لسنين ولعشرات السنين. وفي مشروعاتنا وفي حساباتنا، في وتيرة بنائنا هذه التي تزداد سرعة والتي تسمح بتشبيه رقعة البلدان الاشتراكية الشاسعة المتحدة من نهر الالب حتى المحيط الهادي بورشة بناء هائلة، لا مكان للحرب.

ان السياسة السلمية التي يتمشى عليها الاتحاد السوفييتي، شأنه في ذلك شأن البلدان الاشتراكية الاخرى، تنبثق مباشرة من طبيعة مجتمعنا الاجتماعية ومن جبلة هذه الطبيعة. فليس في نظامنا الاقتصادي والاجتماعي اية «بيئة مغذية» للعسكرية ولسياسة الفتوحات وللبزنس

الحربي. ليس لدينا اي طبقات او جماعات او اشخاص ينزعون للاستيلاء على اراضي الآخرين، على اسواق التصريف الخارجية، وعلى ميادين لتوظيف رأس المال، ليس لدينا اناس يكدسون الثروات على حساب الطلبيات الحربية الحكومية. ولا يمكن ان ينشأ لدينا وضع تنفخ فيه هذه الجماعات او تلك فى نار الهيستيريا العسكرية مروعة البرلمان بقصد التوصل الى زيادة الاعتمادات المخصصة للتسلح والتوصل الى رفع ما يجبى من السكان من الضرائب. ان لدينا جميع الموارد الضرورية. وطبيعة الاتحاد السوفييتى تتنافى مع جميع الحوافز التي تدفع لتغيير الحدود ولاكتساب اراض جديدة او لاخضاع بلدان اخرى اقتصاديا.

ان البلدان الاشتراكية مفطورة بطبيعتها على النزوع الى السلام وغريبة بطبيعتها عن النوايا العدوانية حيال الشعوب الاخرى. ويدعو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والاحزاب الشيوعية الاخرى على الدوام الى الصداقة بين الشعوب، لا على هجوم شعوب على اخرى.

(نزع السلاح العام والكامل هو ضمانة السلام والامن لجميع الشعوب. خطاب في المؤتمر العالمي لنزع السلاح العام وللسلام. ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٢. مجموعة «يجب درء الحرب وصيانة السلام!»، ص ٢٧٣)

نمو جبروت الاشتراكية يعزز عوامل السلام المادية والمعنوية

في الظروف الراهنة، انشئت الممهدات لكي تحدد الاشتراكية اكثر فاكثر طابع العلاقات الدولية وطرائقها وسبلها. وهذا لا يعني ان الاستعمار «قيمة تافهة» يمكن طرحها من الحساب. كلا ابدا. فان الاستعمار لا يزال يتصرف بقوة كبيرة. وفي يديه آلة عسكرية قوية.

ففي ظروف السلم الراهنة، انشأ الاستعمار جهازا حربيا عملاقا، ومنظومة متشعبة من الكتل، وأخضع الاقتصاد للركض وراء التسلح. ويطمع الاستعماريون الاميركيون بان يعيش العالم كله تحت عقبهم، ويهددون الانسانية بحرب صاروخية نووية. ان الاستعمار المعاصر يتصف بتعاظم درجة تفسخه وطفيليته على الدوام. وحين يقدر الماركسيون-اللينينيون آفاق التطور العالمي، لا يفسحون المجال وليس في وسعهم ان يفسحوا المجال لاي اوهام بصدد الاستعمار.

ان الوقائع التي تشهد على ان الاستعماريين ينتهجون سياسة الاستفزازات والاعتداءات الوقحة، لا عدّ لها حقا وفعلا. وليس هذا بالامر الجديد. اما الجديد فهو ان دسائس الاستعماريين، ايا كانت، لا تفضح كليا وحسب، بل تلقى كذلك الرد الحازم، بينما يقطع دابر محاولاتهم لشن الحروب المحلية.

ان النسبة الحالية بين القوى على المسرح العالمي تمكن المعسكر الاشتراكي وسائر القوى المحبة للسلام من

ان تطرح لاول مرة في التاريخ هذه المهمة الواقعية تماما ونعني بها اكراه الاستعماريين على الامتناع عن شن حرب عالمية تحت طائلة هلاك نظامهم.

(في سبيل انتصارات جديدة للحركة الشيوعية العالمية. حول نتائج اجتماع ممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية. ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١. مجموعة «الشيوعية هي السلام والسعادة للشعوب»، المجلد الاول. موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية، عام ١٩٦٢، ص ص ١٦ – ١٧)

واننا لمدينون بالضبط الى تطوير القوى المنتجة في الاتحاد السوفييتي وكامل النظام الاشتراكي التطوير العملاق، بكون الاستعمار المعاصر مضطرا الى حسبان الحساب للمعسكر الاشتراكي العالمي، لجبروت الاشتراكية الفعلي. وان جبروت الاتحاد السوفييتي وسائر البلدان الاشتراكية هو، حسب الاعتراف الاجماعي للرأي العام التقدمي العالمي بأسره، العقبة الرئيسية في طريق شن العدوان الاستعماري، شن حرب عالمية جديدة. فلأجل النضال الناجح ضد الاستعمار، لا تكفي الشعارات وحدها، انما يجب ان تتوافر امكانيات فعلية لخوض هذا النضال بصورة مظفرة. وفي عداد هذه الامكانيات، تضطلع

القوى المادية للاشتراكية الظافرة دورا حاسما متعاظما باستمرار.

(المرحلة الراهنة من البناء الشيوعي ومهام الحزب فيما يتعلق بتحسين قيادة الزراعة. تقرير في دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. ٥ آذار (مارس) ١٩٦٢. مجموعة «بناء الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وتطوير الزراعة»، المجلد ٦. موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية، عام ١٩٦٣، ص ٣٤٠)

...حين يصبح الاتحاد السوفييتي الدولة الصناعية الاولى في العالم، وحين تغدو جمهورية الصين الشعبية دولة صناعية قوية وحين تنتج جميع البلدان الاشتراكية معا اكثر من نصف الانتاج الصناعي العالمي، حينذاك يتغير الوضع الدولي بصورة جذرية. ولا سبيل الى الريب ان نجاحات بلدان المعسكر الاشتراكي ستؤثر تأثيرا بالغا في توطيد قوى السلام في العالم كله. ويمكن القول عن ثقة ان بلدانا جديدة تكون قد خلعت عنها نير الاستعمار، ستنضم في ذلك الحين الى الدول التي تعمل في سبيل تعزيز السلام. وستزداد الشعوب ادراكا لفكرة ان الحرب امر لا يمكن القبول به. وستصبح النسبة الجديدة بين القوى جلية واضحة بحيث ان اشد الاستعماريين عنادا سيدركون ان اية محاولة لشن الحرب على المعسكر

الاشتراكي محاولة يائسة اطلاقا. واذ ذاك، تتمكن الشعوب الشغوفة بالسلام، بالاعتماد على قوة المعسكر الاشتراكي، من اكراه اوساط الاستعمار المحبة للحرب على العدول عن مشاريعها الرامية الى اشعال نيران حرب عالمية جديدة.

(في الارقام التوجيهية لتطوير الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي لاعوام ١٩٥٩-١٩٦٥. تقرير امام المؤتمر الحادي والعشرين الاستثنائي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. المؤتمر الحادي والعشرون الاستثنائي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. المحضر الاختزالي، المجلد الاول. موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية، عام ١٩٥٩، ص ٧٣)

ان واقع ان شعوب العالم التي تطيب لها سياستنا السلمية تعطف اكثر فاكثر على الدولة السوفييتية والنظام السوفييتي، هو اعظم مكسب كسبته سياستنا، هو مكسب عظيم لمذهبنا الماركسي-اللينيني الذي ارتفعت بلادنا على اساسه الى مثل هذه الذروة. وان الذين يعربون عن عطفهم علينا ابعد من ان يشاطروا دائما مذهب الماركسية-اللينينية، بل ان بعضهم يعارضه. ولكن ذلك هو منطق الحياة: عندما يقول الناس ان الاتحاد السوفييتي هو رسول وحامل افكار النضال من اجل السلام، فلا مفر من واقع ان الماركسية-اللينينية على وجه الضبط هي المحور، هي

النظرية الهادية التي تقوم في اساس كامل سياستنا. وهنا عظمة وقوة مذهبنا!

وبفضل السياسة السلمية التي ينتهجها الاتحاد السوفييتي وجميع البلدان الاشتراكية، تربط جميع شعوب العالم الآن عن حق بالشيوعية التصورات عن النضال من اجل التعايش السلمي، من اجل السلام. فان النضال من اجل السلام الذي يخوضه الاتحاد السوفييتي وتخوضه البلدان الاشتراكية يرتبط فعلا في عقول مئات الملايين من البشر بالشيوعية. وبالعكس، ترتبط التصورات عن العدوان، عن الحرب، عندهم، بالاستعمار. وحيث انتصرت الاشتراكية، انتصرت افكار السلام، افكار التعايش السلمي. اما حيث احتفظت الرأسمالية بمواقعها وقبل كل شيء في البلد الاستعماري الكلاسيكي ولا اكثر، اي الولايات المتحدة الاميركية، فتتغذى افكار الحرب، والركض وراء التسلح، والعدوان. والشعوب ترى هذا، وتستخلص استنتاجاتها.

ان عطف الشعوب، وتأييد الرأي العام العالمي لنضالنا من اجل صيانة السلام وتوطيده، انما هما قوة عظيمة في النضال من اجل التعايش السلمي، وبالتالي من اجل السلام، واذا كانت من اجل السلام فهذا يعني انها من اجل الاشتراكية! وتحت راية النضال في سبيل الاشتراكية تتراص الشعوب. اما الذين لا يقبلون بعد بافكارنا الماركسية-اللينينية، فانهم يضمون جهودهم الى جهودنا في قضايا النضال في سبيل السلام.

ونحن لا نفرض عليهم افكارنا، ولا نجرهم الى صفوف الشيوعيين... اننا سنقدم البرهان فى النشاط العملي، في التجربة

الحية لبناء الشيوعية في الاتحاد السوفييتي، على تفوق النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي. وسنواصل في الوقت نفسه النضال من اجل تراص جميع الناس الشرفاء تحت راية النضال ضد الحرب ومن اجل توطيد السلام. وهذا التراص لن يكون الا في صالح القضية العظيمة، قضية الطبقة العاملة والشعب الكادح بأسره. وسيأتي زمن يدرك فيه جميع الناس ان الشيوعية انما هي السلام، انما هي الصداقة والاخوة بين الشعوب. وآنذاك يختارون طريقهم بلا تحفظ، بلا رجعة.

(في سبيل السلام الوطيد باسم السعادة والمستقبل المشرق للشعوب. كلمة في مؤتمر المعلمين لعموم روسيا. ٩ تموز (يوليو) ١٩٦٠. مجموعة «بصدد سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. عام ١٩٦٠»، المجلد ٢. موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية، عام ١٩٦١، ص ص ١٧٩–١٨٠)

٣ ـ الحرب يمكن درؤها

جميع الشعوب تريد السلام

كلما عظمت قوى الشعب السوفييتي وجبروته عظمت امكانياته فى الذود بنجاح عن السلام الشامل وامن الشعوب.

نحن نعيش في زمن تتوافر فيه امكانيات هائلة في الكفاح لاجل السلام بنجاح، ومصادر قوى لا تنضب لم تشغل حتى الآن. ومن الضروري ان تتشبع الشعوب بكراهية مستحكمة للحرب وتلم جهودها وتضع العقبات الكأداء امام قوى العدوان.

وقد تعلمت الشعوب من تجربة الماضي المريرة ان تدرك الاسباب الحقيقية لنشوب الحرب. وهي تعرف ايضا ما تعني الحرب الحديثة، وما هي عواقبها الممكنة. والناس يذكرون ان طلقة ساراجيفو كانت كافية لجر ملايين الناس سنوات كاملة الى مجزرة الحرب العالمية الاولى، الاستعمارية. والآن يمكن ان تندلع الحرب بسبب نية شريرة لحفنة من الناس، او يمكن ان تندلع حتى نتيجة نوبة جنون تصيب احد الذين يطيرون ليل نهار في الطائرات الاميركية المحملة بالقنابل الذرية.

في الوقت الحاضر ليست هناك مهمة، ولا يمكن ان تكون مهمة اكثر اهمية من مهمة سد الطريق امام الحرب في وقتها، وما من غاية انبل من غاية صيانة السلام وتوطيده. ففي ايامنا قد اصبح الكفاح من اجل السلام واجبا مقدسا لكل انسان.

وتتعاظم قوة الجماهير التي تقف ضد خطر نشوب الحرب، وينمو من سنة الى اخرى تأثير الشعوب والرأي العام العالمي على سياسة الحكومات، وعلى مجرى تطور الاحداث العالمية بأسره. وولجت طريق الكفاح في سبيل السلم الجماهير الغفيرة لسكان الاقطار التي نالت استقلالها الوطني مؤخرا، وشعوب الاقطار المستعمرة والتابعة ايضا. وليس في مستطاع الدول الاستعمارية ان لا تحسب حسابا لحقيقة مفادها انه قد ولى ذلك العصر الذهبي بالنسبة لها، حين كان في وسعها ان تستند على المصادر المادية والبشرية لهذه الاقطار لاغراض القيام بالحرب.

كانت الحرب العالمية الاخيرة درسا قاسيا للملايين من الناس في العالم كله، ويجب ان يبذل كل شيء لكي لا تنسى الانسانية هذا الدرس.

تذكروا الايام الاولى حين زال في آخر الامر كابوس الحرب الذي دام سنوات عديدة. ان مئات الملايين من البشر قد احتفلت بالنصر، واثقة من ان هذه الحرب كانت الحرب الاخيرة، وان ظلال الحرب المشؤومة لن تعتم حياتها ابدا. ان ملايين من البشر قد ضحوا حياتها في ميادين الحرب، وكان آخر املهم هو ان يعيش الذين بقوا احياء في اطمئنان، دون قلق وخوف من الغد. وليست هناك مهمة

اعظم وانبل بالنسبة للذين عانوا اهوال الحرب من تحقيق آمال الناس ومطامحهم هذه في سلام ثابت طويل!

ولم تمض على نهاية الحرب العالمية الثانية غير اربعة عشر عاما، ومع ذلك فان البشرية تعيش منذ سنوات تحت خطر حرب جديدة. ويجري الركض وراء التسلح و«الحرب الباردة» بشدة لا تفتر منذ سنوات عديدة. وهما يبتلعان قيما مادية بالغة. وانتزعت جماهير هائلة من الناس — يقدرها الاقتصاديون باكثر من ١٠٠ مليون نسمة — من العمل السلمي، وجُرت بهذا القدر او ذاك الى الاعدادات الحربية، وتصل المبالغ المنفقة على الاستعدادات الحربية في العالم كله من الضخامة بحيث تكفي هذه الاموال لان يبنى بها في وقت قصير قطر جديد بمدن عصرية ومصانع وحدائق، قطر يضمن فيه مستوى حياة عال لاكثر من مائة مليون من الناس.

ووضع الاستعماريون لخدمة الحرب اعظم اكتشاف للعقل الانساني — طاقة نواة الذرة، وهذا قد غير جذريا فكرة الناس عن طبيعة وعواقب الحرب المقبلة. واليوم لا ينكر احد ان حربا كهذه اذا سمح لها بان تندلع ستسبب موت الملايين والملايين من البشر، وتؤدي الى تدميرات منقطعة النظير.

وكل الذين لهم مصلحة في سلم وطيد لا يمكن ان يقفوا موقف مجرد المراقبين لاعداد حرب جديدة تجريه قوى العدوان سرا وعلانية.

وهناك مهمة حيوية ملحة وحادة بشكل خاص تنشأ

بالذات من طبيعة حرب مقبلة محتملة، ومن التغيرات في حقل التكنيك الحربي.

فلنذكر كيف بدأت الحرب العالمية الثانية. انها بدأت، كما هو معروف، من مهاجمة هتلر لتشيكوسلوفاكيا وبولونيا، ثم شملت الحرب اقطارا اخرى. ومع ذلك فقد مر بعض الوقت قبل ان تتحول الى حرب عالمية.

ومعروف بصورة كافية اية حرب ستكون الحرب الجديدة منذ بدايتها بالذات. ولا اساس للظن بانه، اذا ما اندلعت الحرب، سيكون ثمة وقت «لاخذ النفس»، لتعبئة القوى المحبة للسلام على نطاق وطني، وعلى نطاق عالمي بعد ذلك من اجل وقف محق الناس.

لهذا من الضروري ان نوحد بصورة اكثر فعالية، ودون تضييع للوقت، جهود جميع الذين يدافعون عن السلام، وان نسعى اليوم، دون ان نضن بطاقة، الى اندماج مساعي جميع الناس في الكرة الارضية في تيار واحد لكي يقام منذ اليوم عائق منيع امام شن الحرب. وتدرك شعوب الاقطار الاشتراكية هذا جيدا. وتأخذ الجماهير الواسعة في اليابان وبريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وكذلك في الولايات المتحدة الاميركية والاقطار الاخرى بادراك ذلك اكثر فأكثر. وتقوم الهند والاقطار الاخرى المحبة للسلام التي حررت نفسها من التبعية الاستعمارية بمساهمة كبيرة في قضية درء الحرب.

الشعوب كلها تريد السلام. ونحن لا نشك ادنى شك في ان الشعب الاميركي سلمي في مطامحه كالشعب البريطاني والياباني والشعوب الاخرى. ولا يمكن ان يقال انه لا

يتصور ما هي الحرب. ولكنه حتى الآن لم يشهد حربا على ارضه، ولا يعرف عن كل اهوالها الا عن طريق الصحف والافلام. ويصعب على الاميركيين اكثر مثلا من البريطانيين او اليابانيين على الاخص، ان يتصوروا هلاك مدن بكاملها، وهول الغارات الجوية. واخذ الشعب الاميركي ينضم الى الكفاح المشترك للشعوب من اجل السلام، وضد خطر الحرب الذرية، اذ ان ملايين الاميركيين يدركون اكثر فأكثر بان حربا عالمية جديدة اذا اندلعت، فلن تجري في مكان ما عبر المحيط بل تشمل اراضيهم، وسيكون من المستحيل الاحتماء منها.

وتقع على شعوب المانيا الغربية والولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا واليابان وايطاليا مسؤولية كبيرة خاصة في تقرير ما اذا ستندلع حرب جديدة ام لا. فاذا ما رفع ملايين الاميركيين والالمان والبريطانيين والفرنسيين واليابانيين والايطاليين معا اصواتهم ضد حرب جديدة، فلن توجد قوة ستجرأ على ان تعمل ضد ارادتهم. والشعب السوفييتي مثله مثل شعوب جميع الاقطار الاشتراكية مستعد دائما لان يمد يده لهم، وان يقيم معهم عقبة جبارة في طريق كل مسببي الحرب.

(كلمة في الاجتماع الاحتفالي في الكرملين
لمناسبة تسليم خروشوف جائزة لينين
العالمية «لقاء توطيد السلام بين
الشعوب». ١٦ ايار (مايو) ١٩٥٩.
مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا
حروب»، المجلد الاول، ص ٢٩٥-٢٩٨)

قوى السلام اكبر من قوى الحرب

ان ملايين الناس في العالم بأسره يتساءلون: هل ان الحرب الجديدة امر محتم، ترى، هل ان الانسانية التي عانت من حربين عالميتين داميتين، ستعاني ايضا من حرب عالمية ثالثة؟ يجب على الماركسيين ان يعطوا جوابا عن هذا السؤال، آخذين بعين الاعتبار التغيرات التاريخية العالمية التي طرأت في العقود الاخيرة.

هناك، كما هو معلوم، موضوعة ماركسية-لينينية تقول ان الحروب محتمة ما دام الاستعمار موجودا. هذه الموضوعة صيغت في مرحلة - ١ - كان فيها الاستعمار نظاما عالميا شاملا و- ٢ - كانت فيها القوى الاجتماعية والسياسية التي لا مصلحة لها في الحرب، ضعيفة، وغير منظمة كفاية، وما كان في وسعها، من جرّاء ذلك، ان تجبر الاستعماريين على العدول عن الحروب.

عادة لا يأخذون الا جانبا واحدا من المسألة، ولا ينظرون الا الى اساس الحروب الاقتصادي في ظل الاستعمار. ولكن هذا لا يكفي. فالحرب ليست ظاهرة اقتصادية وحسب. ففي مسألة معرفة قيام الحرب ام عدم قيامها، تعود اهمية كبرى الى النسبة بين القوى الطبقية والسياسية، والى درجة تنظيم الناس والى ارادتهم الواعية. وفضلا عن ذلك، قد يضطلع نضال القوى الاجتماعية والسياسية التقدمية في ظروف معينة بدور حاسم في هذه المسألة. فحتى الآن، كان الحال بحيث ان القوى التي لا مصلحة لها في الحرب والتي تعمل ضدها كانت ضعيفة

التنظيم وكانت لا تملك الوسائل لكي تجابه بارادتها مقاصد مشعلي الحرب. هكذا كان الحال قبل الحرب العالمية الاولى، عندما كانت القوة الاساسية المناضلة ضد خطر الحرب، اي البروليتاريا العالمية، مشوشة التنظيم بفعل خيانة زعماء الاممية الثانية. وهكذا كان الحال ايضا عشية الحرب العالمية الثانية عندما كان الاتحاد السوفييتي الدولة الوحيدة التي تنتهج سياسة سلمية ناشطة وعندما كانت الدول الكبرى الاخرى تشجع فعلا المعتدين، وعندما كانت الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية مقسمة بفعل زعماء الاشتراكية-الديموقراطية اليمينيين.

وبالنسبة لتلك المرحلة، كانت الموضوعة المذكورة صحيحة اطلاقا. اما في الوقت الحاضر، فقد تغير الوضع تغيرا جذريا. فقد انبثق معسكر الاشتراكية العالمي وتحول الى قوة جبارة. وبشخص هذا المعسكر، لا تملك القوى المحبة للسلام وسائل معنوية وحسب لدرء العدوان، بل تملك ايضا وسائل مادية. وعدا ذلك، توجد مجموعة كبيرة من دول اخرى يبلغ عدد سكانها مئات ومئات الملايين وتعمل بنشاط ضد الخرب. والحركة العمالية في البلدان الرأسمالية غدت في زمننا قوة هائلة. ونشأت حركة انصار السلام وتحولت الى عامل جبار.

في هذه الظروف، تبقى سارية المفعول، بالطبع، الموضوعة اللينينية القائلة انه ما دام الاستعمار موجودا، يبقى كذلك الاساس الاقتصادي لنشوب الحروب. ولهذا السبب لا بدّ لنا من الاحتفاظ باكبر اليقظة. فما بقيت الرأسمالية في الكرة الارضية، فان القوى الرجعية التي تمثل

مصالح الاحتكارات الرأسمالية ستسعى في المستقبل ايضا الى المغامرات الحربية والاعتداءات، وقد تحاول شن الحرب. ولكن الحروب ليست امرا محتما وقضاء لا عاصم منه. فالآن توجد قوى اجتماعية وسياسية جبارة تملك وسائل جدية للحيلولة دون الاستعماريين وشن الحرب، واذا ما حاولوا الشروع بها، للرد على المعتدين ردا ماحقا، ولاحباط مشاريعهم المغامرة. لهذا الغرض يجب ان تكون جميع القوى العاملة ضد الحرب يقظة ومعبأة، وان تعمل فيجبهة موحدة ولا تضعف جهودها في النضال من اجل صيانة السلام. وبقدر ما تدافع الشعوب عن السلام بمزيد من النشاط، بقدر ما تتعاظم الضمانات بانه لن تقع حرب جديدة.

(تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي امام مؤتمر الحزب العشريـــن. المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. المحضر الاختزالي، المجلد الاول. موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية، عام ١٩٥٦، ص ص ٣٦ـ٣٨)

فيما مضى، كان في مستطاعنا ان نعارض قوى الاستعمار بتراص الطبقة العاملة، بافكارنا. ولكن الاستعماريين يملكون اسلحة، وكان في مستطاع الاستعماريين ان يشنوا الحرب حينما يرتأون. اما الآن، ففي العالم وضع آخر. فالآن، علاوة على التراص البروليتاري، علاوة على افكار الماركسية ـ اللينينية، توجد في العالم بلدان

اشتراكية يعيش فيها اكثر من مليار نسمة. وفي هذه البلدان توجد جيوش جبارة، وهذه البلدان تملك اقتصادا مزدهرا وتكنيكا عاليا وعلما طليعيا وثقافة طليعية. ولهذا، فاننا اذ نتحدث عن امكانية درء نشوب حرب عالمية، لا نلجأ الى الصلوات رقية ضد الحروب كي نتخلص من الحرب، انما ندل على قوى المعسكر الاشتراكي وجبروته، على قوى الافكار الماركسية-اللينينية، على قوى الشعوب المناضلة في سبيل السلام.

(خطاب في مؤتمر النقابات العالمي الخامس. ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١. مجموعة «الشيوعية هي السلام والسعادة للشعوب»، المجلد ٢، ص ٣٣٠)

قد يطرح السؤال التالي: أليس ثمة تناقض بين الاعتراف بوجود خطر الحرب من جهة، وسعينا الى استبعاد الحرب من حياة المجتمع من جهة اخرى؟ كلا، ايها الرفاق، لا يوجد تناقض هنا.

ان ثقة الحزب في ان الجيل الحالي من البشر يملك جميع الامكانيات لدرء الحرب العالمية، ترتكز على تحليل شامل وعميق للقوى العاملة في المسرح الدولي. وهذا التحليل يقود الى استنتاج لا ريب فيه، وهو ان نسبة القوى العالمية السياسية والاقتصادية والعسكرية قد تغيرت في صالح المعسكر المحب للسلام.

فبم يتأمن هذا التفوق؟ بالعوامل الاساسية التالية قبل كل شيء.

اولا – ان دولة من اقوى الدول في عصرنا، اي الاتحاد السوفييتي، تبذل كل جهودها من اجل صيانة وتوطيد السلام العام. واذا كان تعاظم قوة اي دولة استعمارية كبيرة قد رافقه على الدوام اشتداد مطامحها العدوانية، وادى بالتالي الى تفاقم خطر الحرب، فان نمو قوى اول دولة اشتراكية في العالم قد انشأ ولا يزال ينشئ الضمانات الفعلية ضد خطر الحرب ويزيد امكانيات درئها. ومنذ ان ظفر الاتحاد السوفييتي بالمرتبة الاولى في العالم من حيث فروع العلم والتكنيك الحاسمة، وقذف هذا التفوق في كفة النضال من اجل السلام، تعاظمت الامكانيات اضعافا عديدة لتأمين السلامة العامة.

ثانيا – على طريق المعتدين الاستعماريين تقف الآن الى جانب الاتحاد السوفييتي قوة جديدة، جبارة، هي جميع بلدان المعسكر الاشتراكي العالمي. واذا كان نشوء اي كتلة من الدول يستهدف في ظروف الاستعمار اعداد حروب جديدة، فان بلدان الاسرة الاشتراكية توحد جهودها بوجه الحصر من اجل انتصار قضية السلام والتقدم الاجتماعي.

ثالثا – في المسرح العالمي، برزت قوة جديدة اخرى هي المجموعة الكبيرة من الدول الوطنية الفتية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، التي لها مصلحة في صيانة السلام من اجل تحقيق مهام النهضة الوطنية. فان اغلبية هذه الدول تذود عن سياسة السلام. ان توافق المصالح الحيوية لشعوب هذه البلدان مع مصالح شعوب الدول الاشتراكية يشكل اساسا موضوعيا لتوحيد جهودها من اجل الدفاع عن السلام. وان مثل هذه الجبهة الجبارة، التي تفصح عن

ارادة وقوة ثلثي الانسانية، تستطيع ان تجبر المعتدين الاستعماريين على التراجع.

رابعا – في السياسة العالمية، تعاظم ايضا الى حد لا سابق له دور الجماهير الشعبية في البلدان الرأسمالية. فازاء خطر الحرب الحرارية النووية، تنتشر ظاهرة قوامها تكوّن تحالف لا سابق له في التاريخ بين اكثر الحركات الجماهيرية تنوعا، التي يوحدها الطموح الى انقاذ الانسانية الى الابد من كارثة الحرب. وان الطبقة العاملة العالمية، التي تدرك اكثر فاكثر مسؤوليتها التاريخية عن مصائر الانسانية، قد اصبحت قوة منظّمة عظيمة في هذا التحالف. ان راية السلام لفي ايد امينة، ايدي جيش الشيوعيين العديد الملايين من جميع البلدان.

هذه هي القوى الرئيسية التي تقطع الطريق على الحرب في الظرف الراهن. وهذه القوى لا عد لها حقا حتى في الوقت الحاضر. وستصبح غدا اقوى مما هي عليه اليوم. وان تطبيق البرامج الاقتصادية في البلدان الاشتراكية سيتسم باهمية حاسمة من اجل تعزيز هذه القوى. وسيؤول تنفيذ مخططاتنا المعلنة في البرنامج، الى تعاظم قوة القاعدة المادية التي يعتمد عليها المدافعون عن السلام.

وفي مستطاع الانسانية ومن واجبها درء الحرب. ولكنه لا يمكن تنفيذ هذه المهمة الا شرط ان تقوم جميع القوى المحبة للسلام بانشط الاعمال واحسمها. **والشيء الرئيسي الآن، كبح جماح الاستعماريين في الوقت المناسب،**

وحرمانهم من امكانية استخدام السلاح الفتاك، ودرء الحرب، والحيلولة دون نشوبها.

(عن برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. المحضر الاختزالي، المجلد الاول، ص ص ٢٣٣-٢٣٤)

طبيعة الاستعمار لم تتغير، ولكن امكانياته تقلصت

ان التعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية والسياسية هو أهم قضية في الظرف الراهن. ففي الكرة الارضية توجد دول تشكل نظامين عالميين مختلفين: هما النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي. ورغم كل قوة العلم الحديث، تستحيل قسمة الكرة الارضية الى قسمين، واعطاء كل من هذين النظامين مكانه المحدد، والفصل بينهما كما يقال. وهكذا فان وجود الدول ذات الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة انما هو واقع تاريخي.

بين النظامين الاجتماعيين يقوم النضال الحاد، يقوم الجدال: اي نظام افضل، اي منهما يعطي الناس مزيدا من الخيرات. فكيف يحل الجدال بين هذين النظامين الاجتماعيين، عن طريق الحرب ام عن طريق المباراة الاقتصادية السلمية؟ اذا لم نطرح مهمة حل القضايا المتنازع عليها، الناشبة في العلاقات بين الدول، عن طريق

النزاعات الحربية، فان هذا يعني بالضبط اننا نعترف بالتعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها. ان النظام الاجتماعي السياسي في كل دولة، انما هو شأن داخلي من شؤون الشعب، وعلى الشعوب ذاتها ان تحل وهي تحل هذه القضية كما تريد.

يهاجمنا بعضهم متهما ايانا باننا، على حد زعمه، نبسّط او نخفف تقدير الوضع الدولي، عندما نشير الى ضرورة التعايش السلمي في الظروف الراهنة. ويقولون لنا ان من يشدد على التعايش السلمي فكأنه يبدي نوعا من استصغار لجوهر الاستعمار بل انه يقع في تناقض مع التقدير اللينيني للاستعمار.

ان التعريف الكلاسيكي الذي اعطاه فلاديمير ايليتش لينين عن الاستعمار معروف جيدا. وهذا التعريف اللينيني للاستعمار يكشف طبيعة الاستعمار الرجعية العدوانية بوصفه آخر مراحل الرأسمالية. ان الاستعمار لعلى صلة وثيقة لا تنفصم عراها بالحروب، بالصراع من اجل تقاسم العالم واعادة تقاسمه، من اجل استعباد الشعوب واخضاعها للرأسمال الاحتكاري. وهو قادر على كل ضرب من المغامرات.

ان هذا التقدير لجوهر الاستعمار يحتفظ بكل قوته في الوقت الحاضر ايضا. وان حزبنا لا ينكر هذا التقدير، وليس هذا وحسب، بل انه يؤكده وينطلق من هذا التقدير في كل سياسته، لدن رسم ستراتيجية وتاكتيك النضال الثوري، الامر المعروض عرضا مقنعا في مشروع برنامجنا

الجديد. الا ان الحزب، اذا وقف على صعيد الماركسية ـ اللينينية الخلاقة، ملزم، في الوقت نفسه، بان يأخذ بالحسبان التغيرات الكبيرة التي طرأت على العالم منذ ان حلل لينين الاستعمار.

اننا نعيش في مرحلة يقوم فيها نظامان عالميان ويتطور فيها نظام الاشتراكية العالمي بسرعة، ولم يبق بعيدا ذلك الزمن الذي سيتفوق فيه هذا النظام على النظام الرأسمالي العالمي في ميدان انتاج الخيرات المادية كذلك. اما فيما يخص العلم والثقافة، فان بلدان النظام الاشتراكي العالمي قد سبقت بلدان الرأسمالية في جملة من الفروع وبصورة مرموقة. والنظام الاشتراكي العالمي اقوى في الوقت الحاضر من بلدان الاستعمار في المضمار العسكري ايضا.

وفي وضع كهذا، لا يجوز التقرير بانه لم يحدث شيء ولم يتغير شيء في العالم في العقود الاخيرة من السنين. فلا يمكن ان يقرر هذا الا اولئك الذين تمر الحياة في معزل عنهم ولا يرون التغيرات الكبيرة في نسبة القوى على المسرح العالمي.

وبالفعل، لم يتغير جوهر الاستعمار ولا طبيعته العدوانية. ولكن امكانياته هي الآن غير ما كانت عليه في مرحلة سيادته بلا منازع. فالوضع الآن على نحو بحيث ان الاستعمار لا يستطيع ان يملي مشيئته على الجميع وينتهج سياسته العدوانية بلا عائق.

ففي طريق مساعي الاستعماريين الاغتصابية وراء اعادة تقاسم العالم، وراء استعباد الشعوب الاخرى، تقف

قوى النظام الاشتراكي العالمي التي لا تقهر، وقبل كل شيء قوى الاتحاد السوفييتي. وهذه القوى تحد من شهوات الاستعماريين الذئبية. ومن اجل السلام يناضل مئات الملايين من البشر في البلدان المحبة للسلام، ومن اجل السلام تعمل جميع الشعوب. وهنا الرئيسي. وهذا ما يجب فهمه.

ولكي تكون الفكرة التي اعربت عنها اقرب الى الفهم، اضرب المثال التالي. النمر حيوان ضار، وهو يبقى كذلك طالما لم يفطس. ولكنه معلوم ان النمر لا يهاجم الفيل ابدا. لماذا؟ ان لحم الفيل، اغلب الظن، ليس اقل لذة من لحم اي حيوان آخر، والنمر، حسب كل احتمال، لا مانع لديه من ان يتلذذ به. ولكنه يخاف ان يهاجم الفيل لأن الفيل اقوى من النمر. واذا ما هاجم نمر موتور الفيل مع ذلك، فهو هالك بلا ريب، فالفيل يدوسه دوسا.

اغلب الظن انكم رأيتم في الافلام السينمائية عن الحياة في افريقيا وآسيا كيف يصطاد الملوك والامراء والراجات وغيرهم من الوجهاء النمور من على ظهور الفيلة. انهم يفعلون هكذا لأنهم يعرفون ان هذا الاسلوب لصيد النمور لا خطر منه. واذا واصلنا هذه المقارنة، فينبغي القول ان الاتحاد السوفييتي وبلدان المعسكر الاشتراكي اقوى الآن بالنسبة للاستعماريين مما هو عليه الفيل بالنسبة للنمر.

هكذا هو الوضع تقريبا فيما يخص الاستعمار ايضا: فان الاستعماريين مضطرون الآن، بدافع من غريزة البقاء، اذا جاز التعبير، اكثر مما بدافع حكمتهم، الى ان يأخذوا بالحسبان انهم لا يستطيعون ان يعتصروا الجميع وينهبوهم

ويستعبدوهم بلا عقاب. فان القوى الجبارة التي تقف الآن على طريق الاستعمار تجبر الاستعماريين على أخذ هذه القوى بالحسبان. ويدرك الاستعماريون انهم اذا ما شنوها حربا عالمية، فان النظام الاستعماري المكروه من الشعب لا محالة هالك في هذه الحرب.

ان جبروت نظام الاشتراكية العالمي قد نما في زمننا اكثر من اي وقت مضى. وهو يضم الآن اكثر من ثلث البشرية، وقواه تنمو بسرعة، وهو دعامة كبرى للسلام في العالم اجمع. ومبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة يكتسب في الظروف الراهنة اهمية حيوية.

وهذا ما يدرك الجميع باستثناء العقائديين الجامدين الذين لا أمل منهم يرتجى والذين حفظوا عن ظهر قلب صيغا عامة عن الاستعمار ويديرون ظهورهم للحياة بعناد. وعلى مثل هذه المواقف بالضبط، لا يزال مولوتوف المعاند. وهو وامثاله لا يدركون التغيرات في الوضع العالمي والظاهرات الجديدة في الحياة، وهم يسيرون في ذيل الاحداث، وقد تحولوا من زمان الى كابح، الى ثقل زائد.

(الكلمة الختامية في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. المحضر الاختزالي، المجلد ٢، ص ٥٧٤-٥٧٧)

ضد القدرية، ضد اللامبالاة في قضايا الحرب والسلام ونزع السلاح. نحن لا نستجدي السلام بل نبني سياستنا على اساس حسبان نسبة القوى الحسبان السليم

ان جميع الناس العاقلين يدركون ضرورة خلق شروط وظروف تنفي امكانية نشوب الحروب التي تقوم من اجل اغناء بعض البلدان على حساب اخرى. ان الماركسيين-اللينينيين يرون هذه الامكانية.

فنحن الماركسيين-اللينينيين نفهم جيدا كل تعقد قضايا الحرب والسلم. لقد ظهرت الحروب للوجود مع انقسام المجتمع الى طبقات. وسيصفى خطر الحروب وتربتها نهائيا وبلا عودة مع القضاء على انقسام المجتمع الى اغنياء وفقراء، الى مالكين وغير مالكين، الى مستثمِرين ومستثمَرين، مع اقامة نظام اجتماعي لا يرتكز على المبدأ البرجوازي الوحشي القائل ان الانسان ذئب على الانسان.

ان عالما كهذا لن يمت باي صلة الى عالم الرأسمالية حيث يسود قانون ينهب بموجبه القوي الضعيف ويستثمره. وفي بلدان الاستعمار، من يملك رأسمالا يملك كل شيء. اما الناس البسطاء الذين يكدحون ويخلقون جميع القيم المادية والروحية، ولكنهم لا يملكون رأسمالا ومحرومون من وسائل الانتاج، فانهم يتعرضون للاستثمار والتمييز.

ان الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية تعتبر ما يسمى نمط الحياة الاميركي مثالا بالنسبة «للعالم الحر». ولكن اي حرية هي هذه الحرية؟ انها حرية الاستثمار، حرية النهب، حرية الموت جوعا رغم وجود

الفوائض، حرية المرء في ان يكون عاطلا عن العمل رغم وجود طاقات انتاجية غير مستغلة. ان الحرية في الولايات المتحدة الاميركية، انما هي الحرية للرأسمال الاحتكاري في اضطهاد الشغيلة، وخداع الناس بنظام الحزبين وفرض الارادة على الشركاء في الكتل الحربية. ان مجتمعا كهذا يخلق التربة للحروب بين البلدان لأن ما يتصف به الرأسمال الاحتكاري، ما يتصف به الاستعمار انما هو السعي الى الرجعية داخل البلد، والى التوسع والعدوان في الخارج.

ان صيانة السلام في ظروف سيادة الاستعمار بلا منازع كانت امرا مستحيلا. ولكن الوضع تغير مع ظهور النظام الاجتماعي الجديد، مع ظهور الاشتراكية التي تحل محل الرأسمالية. ان النظام الاشتراكي انما هو نظام تقدمي، وهو يقيم قوانين جديدة في العلاقات بين الناس، وقوانين جديدة في العلاقات بين الشعوب والدول. ونحن لعلى اقتناع بان الانسانية كلها ستأتي الى الاشتراكية، الى الشيوعية، الى مجتمع متجانس لن يعرف الطبقات المتناحرة، بل يرتكز على اوفر المبادئ نزعة انسانية، اي على المبدأ القائل: الانسان اخو الانسان وصديقه.

بعد انتصار الطبقة العاملة والفلاحين الشغيلة، لن تكون في اي بلد اي اسباب لا اجتماعية ولا قومية ولا اي اسباب اخرى لنشوب الحروب. وسيكون ذلك في ظل سيادة النظام الاشتراكي، الشيوعي، سيادة تامة في العالم بأسره. وستمثل الانسانية جمعاء رابطة حقيقية من شعوب متساوية في الحقوق.

عن هذا قيل من زمان، وهذا ما أثبته علميا مؤسسو الماركسية-اللينينية.

ان تصفية النظام الرأسمالي، انما هي قضية جذرية في تطور المجتمع. ولكن المغامرين وحدهم هم الذين في وسعهم ان يعتقدوا انه يمكن التوصل الى تغيير النظام الاجتماعي عن طريق شن الحروب بين الدول. فان الثورات الاجتماعية لا تصدّر. ولا يمكن نقلها لا بالجراب ولا بالصواريخ. وكما اننا لا نقبل حتى بفكرة ان يفرض علينا احد نمط حياة آخر وغريب، كذلك بالضبط لا نريد التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى، لأن نمط حياتها هو حق لكل شعب لا يمكن التنازل عنه. ان مسألة ظروف العيش الاجتماعية يتعلق حلها على الشعوب انفسها، على التطور الداخلي وعلى نضوج الاحوال في كل بلد بمفرده. وان مسألة النظام الاجتماعي في هذا البلد او ذاك: الاشتراكية ام الرأسمالية، ليست بمسألة العلاقات بين الدول، وليست كذلك بمسألة للبحث في ندوة عالمية كهيئة الامم المتحدة التي تتمثل فيها بلدان ذات اوضاع اجتماعية مختلفة. وهذه مسألة يجب ان يحلها الشعب بنفسه داخل كل دولة.

ومن الضروري ان يؤخذ بالحسبان الواقع الملموس، العالم كما هو. ان العالم الحالي انما هو بلدان الاشتراكية، انما هو بلدان الرأسمالية الداخلة في الكتل الحربية التابعة للولايات المتحدة الاميركية، انما هو كذلك البلدان التي لا تدخل في اي كتلة حربية وتنتهج سياسة الحياد. ولذا يجب البحث عن حلول للقضايا الدولية الرئيسية تأخذ بالحسبان الظروف الناشئة ووجود انظمة اجتماعية

متعارضة في مختلف الدول في آن واحد، بغية خلق ظروف وشروط تنفي، حتى في وضع كهذا، امكانية نشوب حرب عالمية جديدة. فمن شأن الحرب النووية ان تتسبب بتدميرات لا سابق لها في المدن والمصانع والمعامل. ومن شأنها ان تؤدي الى هلاك مئات ومئات الملايين من الناس. ومن شأنها ان تبيد القيم التي خلقتها اجيال عديدة بعملها، وان تصيب جميع البلدان وجميع الشعوب. ومن شأن عواقبها ان تؤثر تأثيرا شديد الوطأة على حياة الاجيال المقبلة من البشر.

وانا لنجرم بحق الجيل الحالي والاجيال الآتية اذا سلّمنا بمثل هذا المصير الذي لا يحسد عليه واذا لم نحاول ان ندرأ خطر الحرب العالمية. كذلك سيكون سلوكنا هذا لا غفران له لأن الاشتراكية قد وضعت في يد الطبقة العاملة والشعب الكادح اجمع قوى وامكانيات للدفاع لم يكن في وسعنا حتى ان نحلم بها قبل ظهور الدول الاشتراكية.

هذا هو موقفنا في قضايا الحرب والسلم.

وانه لمن السذاجة الاعتقاد ان البلدان الرأسمالية قد تقدم على نزع السلاح اذا كانت اقوى من الاشتراكية. ان الوضع الراهن لعلى نحو بحيث ان نظام الاشتراكية العالمي ليس، على اقل تقدير، اضعف من البلدان التي تجمعها الولايات المتحدة الاميركية في كتل عدوانية حربية كالناتو (حلف الاطلسي الشمالي) والسياتو (حلف جنوب شرق آسيا) والسنتو (حلف المعاهدة المركزية). والآن تملك البلدان الاشتراكية وسائل لا نظير لها سابقا للتأثير

في البلدان الرأسمالية وحتى، اذا شئتم، لاجبارها على القبول باتفاقية حول نزع السلاح.

واذا اخذنا بالحسبان حركة التحرر الوطني للشعوب، وقوى الحركة الشعبية من اجل نزع السلاح ومن اجل السلام في جميع البلدان، وكذلك وجود امزجة سلمية في الظروف الراهنة بين قسم معين من البرجوازية، ففي صالح نزع السلاح، لا تؤثر امكانياتنا المادية وحسب للرد ردا ماحقا على كل هجوم على البلدان الاشتراكية بل يؤثر كذلك تأييد شعوب العالم بأسره لنضالنا من اجل السلام ووقف الركض وراء التسلح.

لهذا السبب، عندما تتقدم الحكومة السوفييتية باقتراح نزع السلاح العام والكامل، تعتمد على عوامل واقعية، سياسية واقتصادية ومعنوية. ان الحرب العالمية يمكن درؤها اذا ناضلت جميع الشعوب بالحاح من اجل السلام، من اجل نزع السلاح العام والكامل، من اجل ابادة وسائل خوض الحرب، تحت رقابة دولية صارمة ولا اصرم.

هل ان كل هذا ممكن؟ ممكن. اما ان هذا امر صعب، فلا ينكره أحد، ولكن الحرب، اذا انفجرت، ستكون اشد صعوبة على الشعوب. لهذا توضع المسألة كما يلي: أنتراجع نحن الشيوعيين امام هذه المصاعب، ونسير بالتالي في تيار القوى الاستعمارية التي تريد مواصلة الركض وراء التسلح، في حين ان الركض وراء التسلح يفضي الى الحرب اذا استمر، ام لا نبخل بالقوى ونبني سدا، نبني حاجزا امام مثل هذا المجرى للاحداث. نحن ضد القدرية، ضد اللامبالاة في قضايا الحرب والسلم. ولا ينبغي استصغار امكانيات القوى

الاستعمارية التي تريد تحضير الحرب ولا ينبغي بالاحرى استعظامها. فما دامت الدول الاستعمارية قائمة، وما دام الرأسمال الاحتكاري سائدا فيها مع ما يلازمه من سعي الى العدوان، الى الحروب الاستعمارية، دام خطر الحرب الجديدة قائما ايضا. ولكن هذه القوة بالضبط هي التي نستطيع ويجب علينا ان نعارضها بقوة اكبر، اي باستعداد الشعوب لدرء الحرب ورغبتها في ان تقطع بحزم دابر كل عدوان استعماري.

وقوة كهذه تعارض الاستعمار موجودة؛ انها البلدان الاشتراكية التي تسترشد في سياستها لا مصالح شعوب بلدانها وحسب، بل ايضا مصالح شعوب البلدان كافة واناس العمل كافة. وهذه القوى لا تعتمد على الشعور الانساني الاشتراكي وحسب. بل تعتمد ايضا على اقتصادها الاشتراكي وعندها قوات مسلحة جبارة للذود عن مصالح الدولة للبلدان الاشتراكية.

ان قوتنا تكمن في كون مصالح البلدان الاشتراكية تطابق مصالح الشغيلة في جميع البلدان بما فيهم شغيلة البلدان الرأسمالية. فان شغيلة البلدان الرأسمالية يقفون مواقف النضال من اجل السلام والتعايش السلمي. والى كل هذا يجب ان نضيف الدول الجديدة التي تحررت من نير الحكم الاستعماري والتي يتزايد عددها اكثر فاكثر والتي، كقاعدة، تسلك سبيل عدم الاشتراك في الكتل، اي سبيل السياسة السلمية، ناسفة بالتالي مؤخرات واحتياطيات الاستعمار السابقة. ورغم ان الدول الاستعمارية تحاول ان تستغل في اغراضها خطة الحياد التي تنتهجها جملة من

البلدان، ورغم ان البلدان المحايدة تكرر احيانا في جوقتها هذه النغمة او تلك، فان هذه ظاهرة موقتة.

في قضايا الحرب والسلم، لا يمكن ان يكون ثمة حياد لأن جميع الشعوب تريد السلام، ولذا يجب على جميع الشعوب ان تناضل من اجل السلام، وضد خطر حرب جديدة. ان مجرى الانفصال بين قوى السلام وقوى الحرب سيتسارع ويتطور. وهذا المجرى سيزيد القوى التي تؤيد السلام.

امام شعوب البلدان المحايدة، اختيار تاريخي. فان المعسكر الاستعماري يحاول ان يجرها الى الركض وراء التسلح وان يضع امكانيات هذه البلدان، البشرية والمادية، في خدمة الحرب. والاستعمار لا يعرض عليها شيئا لتصفية التأخر الاقتصادي الباقي عن ماضي الحكم الاستعماري. والاستعمار لا يكف عن محاولاته للتدخل في شؤونها الداخلية، بغية فرض نير استعماري جديد.

ان الرابطة الاشتراكية من الشعوب تعرض على الدول الفتية سبيلا آخر قوامه عدم الاشتراك في الركض وراء التسلح، وتطوير الاقتصاد والثقافة، منع التدخل في شؤونها الداخلية.

فهل من حاجة الى القول ايا سيكون اختيار الشعوب؟ من الممكن ألا يخالجنا الشك في انها ستختار سبيل السلام والحرية، لا سبيل الحرب والاستعباد الجديد. وهذا الاختيار يزيد الى ما لا قياس له القوى التي تؤيد السلام.

ونظرا لنمو الاشتراكية وقوى السلام، لم تتكون نسبة القوى في المسرح العالمي لصالح الاستعمار. وانه لمن

الخطأ ان نحدد الآن الحد الفاصل بين قوى الاشتراكية والسلام وقوى الاستعمار والنسبة بينهما، مستخدمين المقياس البرلماني. فليس بعدد الدول التي تقف في هذا الجانب او ذاك، اي في جانب الاشتراكية او في جانب الاستعمار، تتحدد نسبة القوى في آخر المطاف.

فعند تحديد نسبة القوى، يجب ان تؤخذ بالحسبان كثرة من العوامل: الطاقة الاقتصادية والعسكرية، عدد السكان، وعوامل اخرى ذات طابع مادي ومعنوي. ان الحساب البسيط قد يؤدي هنا الى ضلال خطير.

فان المقياس الحسابي لا يعطي فكرة واضحة حتى لدن تحديد نسبة القوى في داخل الدولة التي تقوم فيها طبقات متناحرة. فمعلوم ان ليس عدد المقاعد في البرلمان هو الذي يحدد النسبة الفعلية بين قوى الاحزاب والطبقات في هذا البلد الرأسمالي او ذاك.

ان الدساتير والانظمة الانتخابية في الدول البرجوازية موضوعة على نحو يمنح الطبقات المستثمِرة السائدة كثرة كثيرة من الامتيازات، لا الطبقات المستثمَرة، طبقات الشغيلة. وهذا ما يمكن رؤيته من مثال فرنسا حيث نال الحزب الشيوعي في الانتخابات الاخيرة الى البرلمان ٣٨٨٨٢٠٤ اصوات و١٠ مقاعد، بينا حزب برجوازي حاكم كالاتحاد للدفاع عن الجمهورية الجديدة نال ٣٦٠٨٩٥٨ صوتا و١٨٨ مقعدا. قارنوا: ١٠ مقاعد و١٨٨ مقعدا! ان طريقة كهذه، وقد اقول، طريقة برلمانية كهذه، لا تصلح لتحديد نسبة القوى في داخل هذه الدول البرجوازية او تلك تحديدا صحيحا الى هذا القدر او ذاك.

علام اذن ترتكز السلطة في البلدان البرجوازية؟ لماذا الاحزاب البروليتارية التي تتمتع بتأييد هائل بين الجماهير لا يندر انها لا تملك في البرلمانات عددا مناسبا من ممثليها؟ لأن البرجوازية تلجأ الى مختلف المناورات الانتخابية وتعتمد على قوى القمع اي على البوليس والجيش والقضاء والتشريع، وكلها موضوعة في خدمة الرأسمال الاحتكاري. على هذا بالذات ترتكز سلطة البرجوازية. وهي ترتكز على امتلاك الطبقات السائدة لوسائل الانتاج ووسائل التأثير الفكري ووسائل قمع الديموقراطية والحركة التقدمية الثورية. وهذه هي بالضبط ديكتاتورية الرأسمال الاحتكاري.

فاذا حددنا بمثل هذه الطرائق البرلمانية نسبة القوى بين بلدان الاشتراكية وبلدان الاستعمار، فمن الممكن الارتباك بسهولة في الارقام وعدم الحصول على لوحة صحيحة. فبم اذن يمكن آنذاك تفسير واقع ان الدولة الاشتراكية الفتية، التي ولدت عن ثورة اكتوبر، قد استطاعت، مع كونها وحيدة في العالم وضعيفة وطرية العود، ان تدافع عن حقها في الوجود؟ اضف الى ذلك ان على بلادنا حملت آنذاك ١٤ دولة. وكانت قوات الولايات المتحدة الاميركية، وفرنسا وبريطانيا والمانيا واليابان وغيرها من الدول تمزق ارضنا. الا ان الدولة السوفييتية الفتية حطمت هذه القوات وقذفت بها خارج البلاد.

يجب دائما ان نتذكر النصيحة اللينينية القائلة ان السياسة ليست الحساب. ان البلاد السوفييتية قد اعتمدت آنذاك لا على قواها الداخلية، على الطبقة العاملة والفلاحين

الكادحين وحسب، بل ايضا على التأييد العالمي من جانب الطبقة العاملة والفئات التقدمية من المجتمع في البلدان البرجوازية. هكذا كان الحال منذ ٤٣ سنة.

اما الآن، فان الوضع آخر تماما. ان الاتحاد السوفييتي قد نما وصار قوة هائلة. واقتصادنا يزدهر. ولدينا صناعة جبارة وحسنة التجهيز، قادرة على ان تنتج احدث وسائل الدفاع بالكمية اللازمة. ولدينا جهاز دولة حسن الانسجام ودقيق العمل. ولدينا جيش كبير من الملاكات الهندسية والفنية والعلمية الكفوء، القادرة على حل المهام ايا كانت. ولدينا جيش عصري من الدرجة الاولى مسلح بالسلاح الصاروخي النووي. والعالم كله يعرف التقدم الكبير في تطور العلم السوفييتي والتكنيك السوفييتي.

وعدا ذلك، لسنا الآن وحدنا. ففي اوروبا وآسيا بلدان اخرى سلكت سبيل الاشتراكية وهي تتطور بنجاح في هذا السبيل. وهذه البلدان الاشتراكية الجديدة قد احرزت نجاحات بالغة سواء في بناء الدولة، بناء الاشتراكية، ام في بناء قواتها المسلحة.

لقد سبق لي وقلت كذلك ان اكثر من ثلث البلدان التي تقف مواقف الحياد انما هي مؤخرات سابقة للاستعمار وممونانه بالموارد البشرية والخامات. وقد حرم الاستعمار من هذه الاحتياطيات ولن يفلح في اعادتها الى الوراء، الى ماضي الحكم الاستعماري.

جميع هذه الظروف ينبغي اخذها بعين الاعتبار لدن تحديد نسبة القوى، وآنذاك يتضح ان القوى التي تؤيد السلام ليست اضعف بل اقوى في الوقت الحاضر من القوى

التي تؤيد الحرب. وهذا ما يجب ان ندركه بجلاء لكي نقدر قوانا تقديرا واقعيا ولا نستصغر امكانياتنا الخاصة في الذود عن سياسة السلام.

ان الاتحاد السوفييتي قد وقف ولا يزال يقف مواقف التعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية. ولكننا لا نستجدي هذا التعايش السلمي، بل نعرض هذه السياسة استنادا الى حساب سليم للنسبة بين القوى التي تشكلت في العالم في الوقت الحاضر.

ان جميع الشعوب ستأتي الى الاشتراكية، الى الشيوعية. هذا هو قانون تطور المجتمع. قد يقول بعضهم: اذا كانت قوانا لا تقل عن قوى اخصامنا، وحتى تفوقها، فلماذا لا نحل آنذاك الجدال عن طريق الحرب؟ لماذا لا نعجل تطور التاريخ؟ ولكن التاريخ ليس حصانا، ولا يجوز ولا يمكن سوقه بالسوط.

عندما يصرح الساسة البرجوازيون ان التعايش السلمي ضروري للاتحاد السوفييتي بوصفه تدبيرا موقتا لا غير، واننا نحن الشيوعيين لا نفعل غير ان نترصد السانحة لشن الحرب ولتغيير النظام السياسي والاجتماعي في الدول الاخرى بواسطة الحرب، نقول: انتم تكذبون. فان الماركسية-اللينينية تؤكد ان النضال الطبقي في كل دولة يحل قضية نسبة القوى في صالح هذه الطبقة او تلك. وعندما تتنامى القوى البروليتارية الثورية، آنذاك تحل البروليتاريا قضية وجود السلطة السياسية والنظام الاجتماعي حسب رأيها، اي في مصلحة البروليتاريا، في مصلحة الطبقة الثورية، وتحل هذه القضية بسبيل ام بآخر.

تبعا للظروف الملموسة القائمة وتبعا للطرائق التي تلجأ اليها ضدها الطبقات السائدة القديمة.

واذا قلنا بشرعية الحرب بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية من اجل حل المعاضل السياسية والاجتماعية الداخلية، فان هذا لن يخدم الا مآرب اعداء الاشتراكية، ولاستغل اعداء الاشتراكية هذا ضد المذهب الماركسي-اللينيني وضد البلدان الاشتراكية، ولكان في وسعهم ان يقولوا آنذاك: اليكم اي نظام تقدمي هو هذا النظام، واي مذهب تقدمي هذا المذهب، اذا كان لا بد من فرضهما بالقوة على الشعوب.

ان الاشتراكية قوية بواقعيتها، بكونها تستجيب لاعز مصالح الجماهير الشعبية. وهذا ما أثبتته كامل خبرة البناء الاشتراكي، الشيوعي. وافكار الاشتراكية لا تحتاج الى العنف لكي تنتشر بين الجماهير، فهي حقيقة يعرفها حتى التلامذة، ولكن اخصامنا، اعداء الشيوعية، يحاولون دائما تشويهها.

اي شيء يمكنه ان يكسب العطف للاشتراكية خيرا من مثال الاتحاد السوفييتي وسائر البلدان الاشتراكية! الجميع يعرفون اي بلد متأخر كانته روسيا القيصرية. والجميع يرون اي بلد طليعي وجبار اصبحه بلدنا في سنوات التطور الاشتراكي. فمن بلد متأخر تحول بلدنا الى دولة اشتراكية جبارة، عالية التطور. ولقد خلقت الاشتراكية شروطا لتطور الاقتصاد وازدهار الثقافة وازدهار العلم غير معقولة في ظروف الرأسمالية. وهذا ما اعترف به اعداؤنا ايضا.

ان قوة المثال قوة كبرى. وكلما كانت امورنا احسن، وكلما ارتفع مستوى الحياة في بلدان الاشتراكية، كلما جرى اكتساب العقول الى جانب الاشتراكية بمزيد من السرعة. وهذه قوة يستحيل قياسها بالحساب البسيط.

وعودة الى قضية معرفة اي امكانيات تتوافر للبلدان الاشتراكية من اجل درء الحرب الجديدة، ينبغي القول ان هذه القضية الهامة لا يحلها عدد البلدان التي تؤيد السلام وعدد البلدان التي تدخل في الكتل الحربية التابعة للبلدان الغربية. ومعلوم ان عدد البلدان الرأسمالية اكبر بكثير في الوقت الحاضر من عدد البلدان الاشتراكية. واذا انطلقنا من ضرورة الحساب البسيط، فان ذلك لا يفعل غير ان يثير التشوش في حقل السياسة.

ان نسبة القوى في الوقت الحاضر تتيح لنا ان نطرح قضية نزع السلاح ونسعى الى حلها حلا عمليا. ان فكرة نزع السلاح العام والكامل سلاح جبار لتعبئة الشعوب للنضال من اجل صيانة السلام ودرء الحرب الجديدة. لهذا كان واجب كل انسان وكل شعب الدفاع عن هذه الفكرة والنضال في سبيلها، والنضال في سبيل السلام.

(بصدد عمل الوفد السوفييتي في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة. خطاب في اجتماع شغيلة موسكو الحاشد. ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠. مجموعة «بصدد سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. عام ١٩٦٠»، المجلد ٢، ص ص ٥٥٠-٥٥٩)

والموضوعة القائلة بان الحرب في زمننا ليست حتمية، والمعلنة في المؤتمر العشرين والمؤتمر الحادي والعشرين لحزبنا لها صلة مباشرة بسياسة التعايش السلمي. ان احكام لينين عن الاستعمار تظل نافذة المفعول، وهي لنا وستظل النجم الهادي في نظريتنا وتطبيقنا كما فيما مضى. ولكن يجب ان لا تغيب عن ابصارنا حقيقة ان لينين صاغ وطور احكامه عن الاستعمار منذ عدة عشرات من السنين حين لم تكن هناك ظاهرات كثيرة اصبحت الآن حاسمة لتطور العملية التاريخية، وللوضع الدولي كله.

ان بعض احكام لينين عن الاستعمار تعود الى عهد لم يكن فيه الاتحاد السوفييتي ولم تكن الدول الاشتراكية الاخرى. والآن ينمو ويقوى الاتحاد السوفييتي الجبار بطاقته الاقتصادية والعسكرية الكبيرة، ينمو ويقوى المعسكر الاشتراكي العظيم الذي يضم الآن اكثر من مليار انسان، فقد ارتفع تنظيم ووعي الطبقة العاملة التي تكافح في الاقطار الرأسمالية بالذات مكافحة نشيطة في سبيل السلام. وهناك عوامل مثل حركة انصار السلام الواسعة النطاق تعمل عملها الآن، ويزداد عدد الدول العاملة من اجل السلام بين الشعوب. وبالاضافة الى ذلك تجب الاشارة الى ان الاستعمار ليست له الآن المؤخرة التي كانت له من قبل على شكل نظام المستعمرات.

وفضلا عن ذلك لا يجوز لنا، ايها الرفاق، ان نعيد اليوم بصورة آلية ما قاله فلاديمير ايليتش لينين عن الاستعمار قبل عقود كثيرة من السنين، ونظل نقول ان الحروب الاستعمارية حتمية ما دامت الاشتراكية لم تنتصر

في العالم كله. اننا نعيش الآن في مرحلة تنمو فيها قوى الاشتراكية ويشتد ساعدها اكثر فأكثر، وتنضوي جماهير اوسع فاوسع من الشغيلة تحت راية الماركسية-اللينينية.

وقد يأتي زمن في التاريخ تبقى فيه الرأسمالية في عدد قليل من الدول فقط، فقد تكون تلك الدول صغيرة بحجم زر السترة مثلا.

فماذا سيكون؟ هل سننظر في الكتاب، في مثل هذه الظروف ايضا، لنرى ما قاله فلاديمير ايليتش لينين بصواب تام عن زمنه، ونكرر ببساطة بان الحروب حتمية ما دامت الاقطار الرأسمالية موجودة؟

انه لصحيح تماما ان طابع الرأسمالية، الاستعمار لا يتغير، حتى ولو كانت باقطار صغيرة. ومعلوم ان الذئب من الضواري المفترسة كالاسد او النمر رغم انه اضعف منهما بما لا يقاس. لهذا يكون الانسان اقل خوفا بكثير من الالتقاء بذئب منه بنمر او اسد. صحيح ان الضواري الصغيرة يمكن أن تعض ايضا، وطابعها متشابه ولكن امكانياتها مختلفة وهي لا تمثل قوة كبيرة وكبحها اسهل.

لهذا لا يجوز ان نعيد دون حساب الحسبان للوضع الملموس، ودون حساب الحسبان لتغير نسبة القوى في العالم، ما قاله لينين العظيم في ظروف تاريخية مختلفة تماما. ولو استطاع لينين ان يقوم من التابوت حيا لتمسك، كما يقال، مثل اولئك الناس من آذانهم ولعلمهم كيفية فهم جوهر الامر.

اننا نعيش في زمن لم يعد فيه ماركس وانجلس ولينين يعيشون معنا. فاذا تصرفنا كالاطفال الذين يتعلمون القراءة

ويكونون الكلمات بوضع حرف جنب حرف، فلن نصل شأوا بعيدا. لقد خلق ماركس وانجلس ولينين مؤلفاتهم الخالدة التي ستعيش على مر القرون. وقد دلوا البشرية على الطريق الى الشيوعية. ونحن نتبع هذا الطريق بثبات. وعلى اساس تعاليم الماركسية-اللينينية يجب ان نفكر بانفسنا، وندرس الحياة دراسة عميقة، ونحلل الوضع المعاصر، ونستخلص الاستنتاجات المفيدة للقضية المشتركة، قضية الشيوعية.

يجب على المرء ان لا يقتصر على معرفة القراءة، بل يجب ان يفهم بشكل صائب ما يقرؤه، ويعرف كيف يطبقه بصورة صحيحة على الظروف الملموسة للزمان الذي نعيش فيه، حاسبا حساب الظرف الناشئ ونسبة القوى الفعلية. والقائد السياسي الذي يفعل ذلك يظهر انه لا يعرف ان يقرأ فقط، بل ويعرف كيف يطبق بصورة خلاقة المذهب الثوري. فاذا لم يفعل ذلك فانه يشبه انسانا يقال عنه في الشعب: «ينظر في الكتاب وعيناه مغمضتان!»

لدينا كل الحق في ان نقول بثقة ان الحرب ليست حتمية في الظروف الراهنة. والذين لا يفهمون ذلك لا يؤمنون في قوة الطبقة العاملة وامكانياتها الخلاقة، وهم ينتقصون من قوة المعسكر الاشتراكي، ولا يؤمنون في قوة الجذب العظيمة للاشتراكية التي اظهرت مزاياها على الرأسمالية بكل جلاء ووضوح.

هل استبعدت امكانية شروع الاستعماريين بحرب في الظروف الحالية؟ لقد قلنا مرارا، ونقول مرة اخرى: لا، انها لم تستبعد. ولكن الاقطار الاستعمارية لا يسعها الا ان تحسب حسابا لقوة الاتحاد السوفييتي، قوة المعسكر

الاشتراكي اجمع. والاستعماريون، كما هو مفهوم، لا يريدون شن الحرب ليحترقوا فيها انفسهم. انهم يريدون القضاء على الاقطار الاشتراكية. ولهذا السبب حتى ممثلو الاوساط الاستعمارية الحمقى المهترون سيفكرون اليوم وسيفكرون اكثر من مرة بقوتنا قبل ان يقدموا على مغامرة حربية.

حتى ذلك المجنون هتلر لم يكن يتخذ ذلك القرار المجنون بالحرب ضد بلادنا لو كان متأكدا من ان الحرب التي بدأها ضد الاتحاد السوفييتي ستنتهي باندحار قطعانه الفاشيستية، وانه سيختفي في سرداب في برلين، ويطلق رصاصة على رأسه في السنة الخامسة من الحرب. ذلك واضح تماما!

ولكن ماذا اذا شن الاستعماريون حربا، مع ذلك؟ هل لمعسكرنا الاشتراكي امكانية لقطع دابرها؟ اجل. واليكم مثلا. حين هاجمت فرنسا وبريطانيا واسرائيل مصر، عام ١٩٥٦، وضع تدخلنا حدا لتلك الحرب الاستعمارية التي شنتها القوى العدوانية لتجريد مصر من استقلالها. لقد ساعدنا شعب مصر الذي كافح ببطولة من اجل حرية بلاده.

وقد ادانت هيئة الامم المتحدة، التي اجتمعت في ذلك الحين، الحرب وطالبت بوقفها. وطبيعي ان بريطانيا وفرنسا واسرائيل حين شرعت هجومها اللصوصي على مصر كانت تعرف تماما ان هيئة الامم المتحدة لن ترضي بعدوانها. ولكنها توقعت ان تتم عملها الاثيم وتسحق مصر وتبلغ هدفها الاستعماري، قبل ان يتخذ قرار، ما دامت تجري الاحاديث ومحاولات الاقناع.

والظاهر ان يكون الامر على هذا النحو لو لم يكن هناك الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي. ولكن الاتحاد السوفييتي والاقطار الاشتراكية الاخرى قد رفعت صوتها. وارسلت الحكومة السوفييتية رسائل الى ايدن وغي موليه وبن غوريون، انذرتهم فيها بوجود قطر يستطيع ان يوجه ضربة ساحقة اذا لم يتوقف العدوان. وبعد ٢٢ ساعة بالضبط توقفت هذه الحرب. وحشر ايدن، وغي موليه ـ هذا الزعيم المزعوم للاشتراكيين ولكنه المستعمر الاستعماري المنفلت في الواقع ـ وبن غوريون ـ هذا الغلام الذي يخدمهما خدمات صغيرة ـ حشروا ذيولهم بين سيقانهم على الفور.

وعلى هذا النحو قام الاتحاد السوفييتي وجميع اقطار المعسكر الاشتراكي بواجبها. واوقفت الحرب. أليس ذلك دليلا على قوى الاشتراكية؟! وقد حدث ذلك بعيد المؤتمر العشرين لحزبنا الذي اعلن الموضوعة القائلة بان الحرب في الظروف الراهنة ليست حتمية وانها اذا ما ابتدأت فلدينا امكانيات لاحباط مخططات المعتدين المغامرة وللتأثير في تطور الاحداث في الاتجاه المطلوب.

ويجب ان لا يغيب عن الاذهان ان ذلك حدث في ١٩٥٦. اما الآن ففي الاتحاد السوفييتي انشئت وسائل حربية جبارة لا يعرفها الاستعماريون معرفة تامة رغم تحليقاتهم الاستكشافية.

او خذوا مثلا آخر كيف منعنا تركيا في ١٩٥٧ من مهاجمة سوريا، وكانت تركيا محرضة من قبل الاستعماريين الاميركان في هذه المغامرة. وفي عام ١٩٥٨،

بعد الثورة في العراق حشد الاميركان والبريطانيون قواتهم واستعدوا لمهاجمة العراق. وبشدة حرض الاستعماريون الاميركان تركيا وايران والباكستان ضد العراق. وقد تهيأ الاميركيون لهذا الهجوم بعجالة حتى انهم خرقوا سيادة النمسا بنقل قواتهم العسكرية المرابطة في المانيا عبر اراضي النمسا المحايدة الى لبنان والاردن رأسا. ولكنهم في هذه الحالة ايضا اخفقوا ولم يتجاسروا القيام بالعدوان على العراق نظرا للانذار الحازم من قبل الاتحاد السوفييتي والاقطار الاشتراكية الاخرى. لقد جاؤوا، جلسوا ثم نكصوا على اعقابهم، ورجعوا بخفي حنين، كما يقال...

وتجب الاشارة الى انه في كلتا الحالتين، اي في حالتي سوريا والعراق، كان المقصود صد عدوان اعدته الولايات المتحدة الاميركية، اقوى دولة استعمارية، ضد سوريا والعراق.

ان الاستعماريين الاميركان، بسياستهم المغامرة قد لطخوا انفسهم بالعار لدرجة حتى لم تعد شعوب الاقطار الاشتراكية وحدها تكرههم، بل شعوب الدول الحليفة لهم.

وطرد سينغ مان ري، الصنيعة الدموي، من كوريا الجنوبية مجللا بالعار. ومندريس رئيس وزراء تركيا السابق، المنفذ الخانع لاوامر الاميركان، في السجن. وحتى في تايوان، الجزيرة المحتلة من قبل الاميركيين، حطمت السفارة الاميركية رغم الارهاب الوحشي لشيان كاي-شيك وهو من خدم اميركا الاذلاء. وانتم تعرفون جيدا ان ملايين اليابانيين ينهضون في كراهية وازدراء ضد المحتلين الاميركان. وباختصار، ان في الاقطار التي لا يطرد بعد

الاستعماريون الاميركان منها بالركل، يتراكم سخط شعبي وتنضج قوى الاحتجاج. ومعروف انه حين يبرق البرق يتبعه الرعد بالتأكيد!

وانتم تعرفون بالطبع ان الشعب الياباني قام بحركة احتجاج جبارة على ابرام البرلمان لما يسمى بمعاهدة الامن اليابانية الاميركية، وعلى زيارة رئيس الولايات المتحدة الى اليابان، ونجح في ان رفضت للرئيس ايزنهاور الزيارة لليابان.

وحين سحبت الحكومة السوفييتية دعوتها للرئيس ايزنهاور بزيارة الاتحاد السوفييتي، كانت الاسباب مفهومة وواضحة للجميع. وكان لا بد للرئيس نفسه ايضا من ان ينتظر انه اذا فشلت رحلات طائرات «يو – ٢» التجسسية فوق اراضي الاتحاد السوفييتي، تلك الرحلات التي صادق عليها، فان ذلك سيحبط رحلة الرئيس وسيكون ضيفا غير مرغوب فيه لبلادنا. ولكنه ظن، على ما يبدو، ان كل شيء سيكون على ما يرام بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة الاميركية التي ارادت اهانة الاتحاد السوفييتي بطريقة ما برحلاتها التجسسية الفالتة من العقاب.

ولكن بعد ان اسقطت الطائرة التجسسية «يو – ٢» فوق الاتحاد السوفييتي ولم يعتذر الرئيس ايزنهاور ولم يشجب الرحلات الاستطلاعية التجسسية فوق بلادنا، لم يترك لنا غير الغاء الدعوة الموجهة اليه لزيارة بلادنا.

وكل ذلك مفهوم بالطبع، العلة مفهومة، وكذلك المعلول.

ولكن انظروا ماذا حدث لزيارة الرئيس ايزنهاور الى

اليابان. لقد ابدت حكومة الولايات المتحدة الاميركية ثقة شديدة بنفسها حين اصرت على زيارة الرئيس الى اليابان رغم احتجاجات الشعب الياباني، ورغم «التمرين» الفاشل للسيد هاجرتي مساعد الرئيس الذي كان عليه ان يتعلم الالعاب البهلوانية لينجو نفسه في مطار طوكيو، من العناق «المضياف» لليابانيين المعربين به عن موقفهم الحقيقي ازاء هذا المبعوث للولايات المتحدة.

وكان ينبغي، كما يبدو، ان يستخلص الرئيس ايزنهاور استنتاجات عملية من كل هذا، ويتخذ قرارا صائبا. ولكنه لم يستخلص مثل هذه الاستنتاجات، ومضى يصر على رحلته الى اليابان. والجميع يعرفون نتائج ذلك.

وكل ما في وسع المرء هو الرثاء له، وفهم مشاعره بعد تلك الصفعة العلنية على الوجه. ولكن كما يقال: احصد ما تبذر. فالحكومة الاميركية لا تبذر غير بذور الحرب حتى الآن. وكانت رحلة الرئيس الاميركي الى اليابان مقررة بصفة تأييد رئيس الوزراء كيشي الذي اخذ يرسل اشارات «الاستغاثة» داعيا الاميركان لانقاذ حكومته. وقد اراد ايزنهاور ان تكون رحلته الى اليابان شيئا كطوق النجاة لرئيس الوزراء كيشي. وبذل رئيس الولايات المتحدة الاميركية وحكومتها كل ما في قوتهما لتعزيز الحكومة اليابانية الموالية للاميركان التي تتبع السياسة الاستعمارية للولايات المتحدة الاميركية بدلا من ان تستهدي بمصالح الشعب الياباني.

ولكن النتيجة كانت تختلف تماما عما توقعه كيشي وايزنهاور. لقد صفق الشعب الياباني الباب في وجه الضيف

غير المرغوب فيه من الولايات المتحدة واظهر للعالم كله كراهيته للسياسة الاستعمارية للولايات المتحدة، ولرئيس الوزراء كيشي الصنيعة الاميركي في اليابان.

والاستنتاج الوحيد الصحيح الذي يمكن ان يستخلص من كل ذلك هو الاستمرار بنفس الاصرار في الكفاح ضد الاستعمار، وضد الحرب، وضد التكتلات العسكرية العدوانية، والعمل بثبات من اجل نزع السلاح، والغاء القواعد العسكرية الاجنبية. وكلما ادركت الشعوب بسرعة اكثر الخطر الفظيع للقواعد الاجنبية في اراضي اقطارها، وكافحت بالحاح متزايد من اجل تصفية هذه القواعد، ضمنت لنفسها السلم والامن بسرعة اكثر.

(كلمة في المؤتمر الثالث لحزب العمال الروماني. ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٦٠. مجموعة «بصدد سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. عام ١٩٦٠»، المجلد ٢، ص ص ٦٢-٦٨)

تصفية خطر الكارثة الحرارية النووية في فترة الازمة الكاريبية

ان تطور الاحداث في منطقة البحر الكاريبي قد اكد ان خطر عدوان كهذا كان جليا. فنحو العشرين من شهر تشرين الاول (اكتوبر)، بدأ في جوار كوبا، في جنوب الولايات المتحدة الاميركية، وبصورة مستعجلة مشددة، حشد تشكيلات كبيرة من الاسطول البحري الحربي والقوات الجوية الحربية والوحدات المظلية والمشاة البحريين.

ووجهت حكومة الولايات المتحدة الاميركية تعزيزات الى قاعدتها الحربية في غوانتانامو الواقعة في الارض الكوبية. وأُعلن عن مناورات حربية كبيرة في البحر الكاريبي. وفي سياق هذه «المناورات» كان من المخطط القيام بنزول في جزيرة فيكيس. وفي ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر)، اعلنت حكومة كينيدي فرض كرانتينا حول كوبا. وهنا اقول للمناسبة ان كلمة «كرانتينا» ليست في هذه الحال سوى ورقة تين. فالمقصود في الواقع كان الحصار، والقرصنة في عرض البحر.

وتطورت الاحداث بوتيرة سريعة. وضعت القيادة الاميركية بحالة الاستعداد القتالي التام جميع قواتها المسلحة بما فيها القوات المرابطة في اوروبا وكذلك الاسطول السادس الموجود في البحر الابيض المتوسط والاسطول السابع المرابط في منطقة تايوان. وقصد الهجوم على كوبا فقط، افرزت بضع فرق من المظليين والمشاة والقوات المدرعة يبلغ عدد افرادها نحو ١٠٠ الف عسكري. وفضلاً عن ذلك، ارسلت باتجاه شواطئ كوبا ١٨٣ سفينة على متنها ٨٥ الف بحار. وكان من المقرر ان تغطي بضعة آلاف من الطائرات الحربية عملية النزول في كوبا. وليل نهار كان في الجو ابدا ودائما نحو ٢٠ بالمئة من جميع طائرات الطيران الستراتيجي الاميركي موسوقة بالقنابل الذرية والهيدروجينية. واستدعي الاحتياطي.

كذلك وضعت قوات حلفاء الولايات المتحدة في حلف الاطلسي الشمالي المرابطة في اوروبا بحالة الاستعداد القتالي التام. وانشئت قيادة موحدة للولايات المتحدة

الاميركية وبلدان اميركا اللاتينية فضلا عن ان بعض هذه البلدان ارسل سفنه الحربية للاشتراك في حصار كوبا. ونتيجة لهذه الخطوات العدوانية من قبل حكومة الولايات المتحدة الاميركية خيم خطر الحرب الحرارية النووية فوق العالم.

وحيال هذه الاستعدادات الحربية المشددة، اضطررنا من جانبنا الى اتخاذ التدابير المناسبة. فقد كلفت الحكومة السوفييتية وزير الدفاع للاتحاد السوفييتي وضع جيش الاتحاد السوفييتي كله بحالة الاستعداد القتالي التام، وقبل كل شيء القوات الصاروخية السوفييتية المزودة بالصواريخ عابرة القارات والصواريخ الستراتيجية، ودفاع البلاد الصاروخي الجوي، وطيران المطاردة التابع لنظام الدفاع ضد الجو، والطيران الستراتيجي والقوات البحرية الحربية. واخذ اسطول غواصاتنا، بما فيها الغواصات الذرية، المراكز المقررة له. واعلنت حالة الاستعداد القتالي الاعلى في القوات البرية، واوقف تسريح اكبر الافراد سنا في القوات الصاروخية الستراتيجية، وفي قوات الدفاع الجوي وفي اسطول الغواصات. كذلك وضعت القوات المسلحة التابعة لبلدان معاهدة فرصوفيا بحالة الاستعداد القتالي التام.

ولو ان جانبا او آخر لم يتحل في هذه الظروف برباطة الجأش، ولم يفعل كل ما هو ضروري لمنع تطور الحرب، لعقب ذلك انفجار لا علاج لعواقبه.

والآن، وقد ازيل التوتر الذي استتبع الاحداث في منطقة البحر الكاريبي، وقد وصلنا الى المرحلة الاخيرة من

تسوية النزاع، اود ان ابلغ نواب السوفييت الاعلى ما فعلته الحكومة السوفييتية من اجل اطفاء لهيب الحرب المقترب.

في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر)، فور تطبيق الحصار على كوبا من جانب الولايات المتحدة الاميركية، عمدت الحكومة السوفييتية، فضلا عن اتخاذ التدابير ذات الطابع الدفاعي، الى نشر تصريح حذرت فيه بحزم بان حكومة الولايات المتحدة الاميركية تأخذ على نفسها مسؤولية خطيرة عن مصير السلام وتلعب بالنار لعبا طائشا. وقد ابلغنا رئيس الولايات المتحدة الاميركية صراحة اننا لن نسلم باعمال القرصنة من جانب السفن الاميركية في عرض البحر واننا سنتخذ التدابير الضرورية لهذا الغرض.

وفي الوقت نفسه، دعت الحكومة السوفييتية جميع الشعوب الى قطع الطريق امام المعتدين. وفي الوقت نفسه، اتخذت خطوات معينة في هيئة الامم المتحدة. ان المبادرة السلمية من قبل الحكومة السوفييتية من اجل تسوية الازمة الكوبية قد لقيت التأييد التام من جانب البلدان الاشتراكية وشعوب اغلبية البلدان الاخرى، اعضاء هيئة الامم المتحدة. وبذل يو ثانت، الامين العام لهيئة الامم المتحدة جهودا كبيرة لتسوية النزاع.

ولكن حكومة الولايات المتحدة الاميركية واصلت تسخين الجو. وقد دفعت القوى العسكرية النزعة في الولايات المتحدة الاميركية تطور الاحداث نحو تحقيق الهجوم على كوبا. وفي صباح الـ٢٧ من شهر تشرين الاول (اكتوبر)، تلقينا نبأ من الرفاق الكوبيين ومن مصادر اخرى يفيد

صراحة ان هذا الهجوم سيتحقق في سياق اليومين او الايام الثلاثة القادمة. وقد اعتبرنا البرقيات الواصلة اشارة القلق الاقصى. وهذا القلق كان له ما يبرره.

فتطلب الامر اعمالا عاجلة لدرء الهجوم على كوبا وصيانة السلام. فأرسلت الى رئيس الولايات المتحدة الاميركية رسالة بسطت حلا مقبولا لدى الطرفين. ففي تلك اللحظة، لم يكن قد فات الاوان لاطفاء فتيل الحرب الذي بدأ يدخن. وعندما وجهنا هذه الرسالة، اخذنا بالحسبان ان رسائل الرئيس نفسه قد اعربت كذلك عن القلق وعن السعي الى ايجاد مخرج من الوضع الناشئ. وصرحنا ان الاتحاد السوفييتي سيكون مستعدا لأن يسحب من كوبا الاسلحة التي تسميها الولايات المتحدة الاميركية بالاسلحة «الهجومية» اذا قطعت الولايات المتحدة الاميركية عهدا على نفسها بالامتناع عن التدخل في كوبا واذا ردعت الدول الاخرى الحليفة لها كذلك عن العدوان على كوبا.

وقد اعلن رئيس الولايات المتحدة الاميركية في جوابه انه، اذا وافقت الحكومة السوفييتية على سحب هذه الاسلحة من كوبا، الغت الحكومة الاميركية الكرانتينا، اي الحصار، واعطت عهدا بالامتناع عن التدخل في كوبا سواء من جانب الولايات المتحدة نفسها ام من جانب غيرها من البلدان في النصف الغربي من الكرة الارضية. وقد صرح الرئيس بكامل الوضوح – وهذا معروف للعالم بأسره – ان الولايات المتحدة لن تقوم بهجوم على كوبا وانها ستردع كذلك حلفاءها عن القيام باعمال كهذه.

ولكننا ارسلنا سلاحنا الى كوبا لهذا الغرض بالضبط،

لدرء الهجوم عنها! ولهذا اكدت الحكومة السوفييتية موافقتها على سحب الصواريخ الباليستيكية من كوبا.

وهكذا، بايجاز، تم التوصل الى قرار قبله الطرفان، ويرمز الى انتصار الحكمة، الى نجاح قضية السلام. وانتقلت المسألة الكوبية الى مرحلة المفاوضات السلمية وفيما يخص الولايات المتحدة الاميركية انتقلت المسألة، كما يقال، من ايدي الجنرالات الى ايدي الديبلوماسيين.

ففي ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) بدأت في نيويورك المفاوضات بين ممثلي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية وكوبا باشتراك يوثانت. ولتبادل الآراء مع حكومة كوبا طار الى هافانا الرفيق ميكويان، النائب الاول لرئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي.

وفي هذه الاثناء عمد الجانبان الى تنفيذ الالتزامات التي قطعاها على نفسيهما. فسحب الاتحاد السوفييتي من كوبا جميع الصواريخ التي اعتبرتها الولايات المتحدة الاميركية سلاحا هجوميا. كذلك غادر كوبا الملاك السوفييتي الذي كان يخدم المنشآت الصاروخية. واتيح للولايات المتحدة الاميركية ان تقتنع بان جميع الصواريخ الباليستيكية الموجودة في كوبا قد ابعدت منها فعلا وهذا ما اكدته الشخصيات الرسمية الاميركية في تصاريحها.

وفضلا عن ذلك، وسعيا منا الى تعجيل تسوية الازمة في البحر الكاريبي، وافقنا على سحب الطائرات السوفييتية من طراز «ايل — ٢٨» من كوبا خلال شهر واحد، مع ان هذه الطائرات قد شاخت بوصفها قاذفات قنابل. ونحو السابع من كانون الاول (ديسمبر)، كانت هذه الطائرات

قد سحبت من كوبا. وهي لم ترسل الى كوبا الا قصد استخدامها نوعاً من المدفعية الطائرة للدفاع عن الشواطئ، وشرط ان تعمل تحت ستار من وسائل الدفاع الجوي.

وفي ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر)، رفعت حكومة الولايات المتحدة الاميركية من جانبها الحصار البحري الحربي عن كوبا وسحبت سفنها الحربية من هذه المنطقة. ومن منطقة فلوريدا، سحبت القيادة الاميركية القوات البرية والجوية التي حشدت هناك للهجوم على كوبا وسرحت الاحتياطيين الذين دعوا للخدمة. كذلك سحبت من قاعدة غوانتانامو القوات الاضافية التي ارسلت الى هناك في مرحلة الازمة. وفي الوقت نفسه اكد الرئيس من جديد تصريح الولايات المتحدة الاميركية بعدم التدخل في كوبا.

وقد اخذنا هذا بالحسبان، فالغينا كذلك التدابير الحربية التي اضطررنا لاتخاذها لمناسبة اشتداد الازمة حول كوبا. وبدورها عمدت الجمهورية الكوبية الى تسريح الذين دعوا للدفاع عن وطنهم، وهم يعودون الى العمل السلمي، والى عائلاتهم...

مما قيل اعلاه، تتضح بعض النتائج التي اسفر عنها بدء عودة الوضع حول كوبا الى مجراه العادي.

اولا، امكن درء التدخل الذي كان يهدد جمهورية كوبا من يوم لآخر، وامكن بالتالي الحؤول دون وقوع الاصطدام الحربي. وامكن تذليل الازمة التي هددت بحرب حرارية نووية عامة.

ثانيا، قطعت الولايات المتحدة الاميركية عهدا صريحا

امام العالم كله بالامتناع عن الهجوم على جمهورية كوبا وبردع حلفائها عن ذلك.

ثالثا، ان اشد الاستعماريين انفلاتا ممن حسبوا بدء الحرب الحرارية النووية العالمية بسبب من كوبا، لم يستطيعوا ان يفعلوا هذا. فان الاتحاد السوفييتي وقوى السلام والاشتراكية قد بينت ان في مقدورها فرض السلم على انصار الحرب.

اي جانب كان المنتصر، كان الرابح؟ هنا يمكن القول ان الحكمة هي التي ربحت، ان قضية السلام وامن الشعوب هي التي ربحت. ان الجانبين قد وقفا موقفا رصينا واخذا بالحسبان انه اذا لم تتخذ تدابير من شأنها الاسهام في تذليل تطور الاحداث الحافل بالاخطار، امكن ان تندلع نيران حرب عالمية ثالثة. ونتيجة التنازلات المتبادلة ونتيجة للمساومة، تم التوصل الى اتفاق يتيح ازالة التوتر الخطر واعادة الوضع الى مجراه العادي.

ان الجانبين قد عمدا الى التنازل. فنحن سحبنا الصواريخ الباليستيكية ووافقنا على سحب الطائرات من طراز «ايل – ٢٨». وهذا ما يرضي الاميركيين. ولكن كوبا والاتحاد السوفييتي حصلا على ما يرضيهما: فان التدخل الاميركي في كوبا قد درئ، والحصار البحري الحربي قد رفع، والوضع في منطقة البحر الكاريبي يعود الى مجراه العادي، وكوبا الشعبية قائمة وترسخ وتتطور بقيادة حكومتها الثورية وزعيمها الذي لا يعرف الخوف فيدل كاسترو.

يزعم بعضهم ان الولايات المتحدة قد اضطرتنا الى

التنازل عن شيء ما. اذا انطلقنا من هذا القياس، كان لا بدّ لهؤلاء الناس ان يقولوا ان الولايات المتحدة ايضا قد اضطرت كذلك الى التنازل. ان حل القضايا المتنازع عليها بين الدول بلا حروب، بالطريق السلمي، انما هو سياسة التعايش السلمي الفعلي قيد التطبيق. ولو اننا كنا اتفقنا على بناء علاقاتنا على هذا الاساس، ولو كانت العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية وكوبا مبنية على اساس ميثاق هيئة الامم المتحدة، لما كان ثمة آنذاك اي ضرورة لان ننقل ونقيم صواريخنا في كوبا.

اننا مرتاحون لهذا المآل الذي آلت اليه الاحداث في منطقة البحر الكاريبي، ومرتاحة كذلك بلا ريب جميع الشعوب الاخرى التي تقف مواقف التعايش السلمي. فقد توافرت لها امكانية العيش والعمل في ظروف السلام.

والآن لنتصور لحظة ما كان يمكن ان يحدث لو اننا تشبهنا الساسة المتعنتين ورفضنا التنازل كل من جانبه. لو فعلنا هذا، لكان اشبه بحكاية الماعزين اللذين التقيا على جسر صغير فوق هاوية وشد احدهما برأسه على رأس الآخر ورفضا ان يفسح احدهما الطريق للآخر. ومعلوم انهما سقطا كلاهما في الهاوية. فهل من الحكمة ان يسلك الناس هذا السلوك؟

بين الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ساسة يسمونهم عن حق وصواب «بالكلبانين». ان «الكلبانين» قد اصروا وهم يصرون على شن الحرب بأسرع وقت على الاتحاد السوفييتي وبلدان المعسكر الاشتراكي. أوليس من الواضح اننا لو وقفنا موقفا لا مساومة فيه

لكنا ساعدنا فقط معسكر «الكلبانين» على استغلال الوضع من اجل تسديد ضربة الى كوبا وشن الحرب العالمية...

ومن الممكن الا يخالجنا اي شك في ان النضال الناجح في سبيل صيانة استقلال كوبا وكسب قوى السلام لهذه المعركة كسبا لا مراء فيه سيجبران كثيرين من الناس على تغيير نظراتهم الى تطور الوضع العالمي وتعديل تقديرهم لنسبة القوى في المسرح الدولي. وسيتصورون الآن بمزيد من الواقعية خطر الكارثة النووية. وعلى كل حال، فتحت تأثير حوادث كوبا شعر ملايين الاميركيين شعورا حادا، لاول مرة في كل تاريخ الولايات المتحدة الاميركية، بقرب الحرب الحرارية النووية الفعلي، وفهموا ان ارض بلدهم ليست مضمونة دون ضربة جوابية ماحقة شاملة. وفي ايام الازمة، احس الشعب الاميركي بنفس الحرب الحرارية النووية اللافح على عتبة بيته. وبدأ يدرك انه اذا ما اشتعلت نيران الحرب العالمية، فانها لن تشتعل في مكان ما، ما وراء المحيطات، في اوروبا او في آسيا، بل في كل مكان، بما في ذلك ارض الولايات المتحدة الاميركية، حاملة المصيبة والموت لملايين الاميركيين.

وبين الرسائل والبرقيات العديدة التي تلقتها الحكومة السوفييتية من مختلف البلدان، في ايام الازمة حول كوبا، عدد كبير من البرقيات والرسائل من مواطني الولايات المتحدة الاميركية. وقد اعربوا فيها عن قلقهم على مصير السلام وعن تقديرهم وامتنانهم للحكومة السوفييتية، واستحسنوا الخطوات التي اتخذناها من اجل تصفية التوتر

في منطقة البحر الكاريبي وبالتالي من اجل درء الحرب الحرارية النووية.

وعلى مزاج الشعب الاميركي وعلى موقفه من الاحداث حول كوبا يشهد ايضا الواقع التالي: في الانتخابات التي جرت بعد ان امكن القضاء على الذروة من حدة الازمة، اقدم الشعب الاميركي، كما يقال، على «كسر انف» بعض من اشد الشخصيات السياسية نزعة عدوانية، وبالدرجة الاولى، واحد من مشعلي نيران الحرب مثل نيكسون. وليس لنا ان نبكي اندحار هؤلاء السادة الذين يكرهون السلام وحرية الشعوب.

ان سياسة السلام قد ظفرت بنصر سياسي ومعنوي كبير. ولكننا ملزمون في الوقت نفسه بان نبذل في المستقبل ايضا جهودا لا تعرف الكلل من اجل صيانة السلام وتوطيده. وان الوضع يتطلب منا يقظة لا تستكين ونضالا لا يهدأ من اجل السلام الوطيد على الارض.

(الوضع الدولي الراهن وسياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. تقرير في دورة السوفييت الاعلى للاتحاد السوفييتي. ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢. مجموعة «يجب درء الحرب وصيانة السلام!»، ص ص ٣٧٩-٣٨٣، ٣٨٣-٣٨٥، ٤٠١-٤٠٢)

ومهما حاولت الرجعية الاستعمارية برئاسة الولايات المتحدة الاميركية ان توقف او ان تكبح المجرى الثوري العظيم، مجرى تحرر الانسانية، فهي عاجزة عن ان تفعل

هذا. فان الشعوب التي تنهض الى النضال من اجل حريتها واستقلالها قادرة، بتأييد جميع قوى السلام والاشتراكية، على ان تذود عن مكاسبها. وهذا ما بينته باقناع حوادث منطقة البحر الكاريبي في اواخر السنة الماضية.

والآن، وقد انقضى نصف عام على هذه الحوادث، تظهر بمزيد من الوضوح كل شدة الخطر الذي تهدد العالم من جرّاء التصرفات الغادرة التي لجأت اليها قوى الاستعمار الاميركي العدوانية. فآنذاك اقدمت الاوساط الحربية النزعة في الولايات المتحدة على تدابير وضعت البشرية على حافة حرب حرارية نووية عالمية.

وقد كانت الازمة في منطقة البحر الكاريبي واحدا من أحد الاصطدامات بين قوى الاشتراكية وقوى الاستعمار، بين قوى السلام وقوى الحرب خلال كامل المرحلة التي عقبت الحرب. فان الاوساط العدوانية الاميركية التي كانت تعد التدخل المسلح في كوبا، قد حسبت ان الاتحاد السوفييتي وسائر البلدان الاشتراكية لن تتمكن من تقديم المساعدة الفعالة للجمهورية الكوبية.

لقد ظن الاستعماريون ان البعد الجغرافي بين كوبا والبلدان الاشتراكية يتيح لهم، باستغلال تفوقهم الحربي الساحق في هذه المنطقة، الاعتداء على الشعب الكوبي وتصفية مكتسباته الثورية. ومعلوم ان خبرة الاستعماريين الاميركيين غير قليلة فيما يتعلق بخنق النضال التحرري في اميركا اللاتينية وفي غيرها من مناطق العالم.

ان حسابات الاستعماريين في خنق الثورة الكوبية قد أحبطت نتيجة للموقف الصلب الذي وقفته حكومة جمهورية

كوبا برئاسة الرفيق فيدل كاسترو، ولحمة الشعب الكوبي القتالية، والعون العسكري من جانب الاتحاد السوفييتي، وكذلك التأييد السياسي والمعنوي الجبار من جانب البلدان الاشتراكية وجميع الشعوب المحبة للسلام التي هبت جبهة واحدة للدفاع عن الجزيرة الباسلة، جزيرة الحرية. وبما انه نشأ خطر فعلي بقيام نزاع حربي بين الدولتين النوويتين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية، فقد تحولت الازمة حول كوبا من ازمة محلية الى ازمة عالمية. وفي تلك الظروف، كان من الضروري البحث عن مخرج من الوضع الناشئ على اساس المساومة المعقولة.

ان حل الازمة في البحر الكاريبي على هذا النحو قد عنى احباط مشاريع العسكريين الاميركيين. وان وحدة ولحمة الشعوب التي اتحدت للرد على اشد اوساط الاستعمار ميلا الى العدوان والمغامرة، قد قيدتا ايادي اولئك الذين كانوا مستعدين، تحقيقا لاغراضهم الجشعة، ان يحكموا على ملايين البشر بالهلاك والابادة. وكان ذلك انتصارا لسياسة السلام والتعايش السلمي، امكن بفضله الدفاع عن مكتسبات الشعب الكوبي الثورية، ورفع مكانة بلدان الاشتراكية الى مستوى اعلى، واستبعاد خطر الحرب الحرارية النووية العالمية التي كان من شأنها ان تتسبب لشعوب جميع البلدان بمصائب وضحايا وتدميرات لا عد لها.

من جديد، ترتفع في الولايات المتحدة الاميركية اصوات «الكلبانين» بالدعوة الى حصار كوبا وحتى بالهجوم الحربي عليها. ويتحدث بعض الشيوخ وبعض رجالات

البنتاغون عن ضرورة انتهاج سياسة اصلب حيال كوبا. كل هذا لا بدّ له ان يثير الحذر. فهل يفكر هؤلاء الرجالات، يا ترى، في ان يخلقوا من جديد ازمة شبيهة بالتي نشبت في منطقة البحر الكاريبي في تشرين الاول (اكتوبر) من العام الماضي؟

اود ان اصرح بكل الجد انه اذا لم تبد حكومة الولايات المتحدة الاميركية ما يلزم من الحس السليم ومن فهم للوضع واذا انساقت في سبيل محفوف بالمخاطر، فقد ينشأ في العالم وضع أرهب مما في تشرين الاول (اكتوبر) من العام الماضي. واذا خلقت قوى الاستعمار العدوانية وضعا كهذا، فانه، اغلب الظن، سيكون من الاصعب بكثير الخروج من الازمة بالطريقة التي امكن بها الخروج من الازمة في عام ١٩٦٢.

ان الاخلال بالتعهدات التي قطعتها الولايات المتحدة الاميركية لن يمكن اعتباره الا غدرا. ومن شأنه ان يقوض الثقة تقويضا جذريا وان يصعب بالتالي امكانية التفاهم. وواضح من هذا ان العالم قد يجد نفسه في وضع اشد خطرا مما في اثناء الازمة الكاريبية في العام الماضي اذا لم تتقيد حكومة الولايات المتحدة الاميركية بصلابة بالاتفاق الحاصل وأقدمت على تأزيم الحالة.

وفي هذه الحال، سيترتب علينا ان نؤدي واجبنا الاممي والتزاماتنا حيال الشعب الكوبي الشقيق ونهب الى مساعدته. وينبغي لنا ان نقول بكل الجد: لا تلعبوا بالنار، ايها السادة، ولا تتلاعبوا بمصائر الشعوب!

نحن نعتقد انه من الممكن التوصل الى اعادة الوضع

في منطقة البحر الكاريبي الى مجراه الطبيعي، وذلك على اساس تحقيق النقاط الخمس المعروفة التي تقدم بها فيدل كاسترو، رئيس وزراء الحكومة الثورية لجمهورية كوبا.
ان مطالب الشعب الكوبي العادلة تحظى بتأييد الاتحاد السوفييتي وجميع البلدان الاشتراكية والبشرية التقدمية جمعاء.

(كلمة في الاجتماع الحاشد للصداقة بين
شعبي الاتحاد السوفييتي وجمهورية كوبا.
٢٣ ايار (مايو) ١٩٦٣. «البرافدا»،
٢٤ ايار ١٩٦٣)

الجماهير الشعبية هي القوة الحاسمة في النضال من اجل السلام ونزع السلاح

بوسع البشرية وينبغي لها ان تعيش بدون حروب. والحروب ليست في العصر الراهن قضاء لا عاصم منه. ولكن السلام ايضا ليس في الوقت نفسه بالقضاء المبرم.
نتساءل: هل في امكان الشعوب في الوقت الحاضر ان توقف العدو نحو الموت، نحو حرب جديدة؟ نحن نجيب بكل حزم: اجل، في امكانها ذلك. فالآن توجد قوى واقعية جبارة تستطيع الذود عن السلام. انها الاتحاد السوفييتي والنظام الاشتراكي العالمي اللذان يقيمان حاجزا قويا في طريق شن حرب عالمية جديدة. انها الدول الفتية الكثيرة ذات السيادة، بما فيها دول كبيرة مثل الهند واندونيسيا، المناضلة في سبيل نزع السلاح العام، وفي سبيل توطيد السلام. انها القوى المحبة للسلام والمناضلة في جميع البلدان من اجل استئصال جذور امكانية اثارة النزاعات المسلحة.

ان حركة انصار السلم العالمية التي يرأسها مجلس السلم العالمي ومختلف منظمات المناضلين من اجل السلام تسهم بقسط كبير في هذه القضية النبيلة التي هي قضية الدفاع عن السلام. والى المؤتمر جاء ممثلو عدد عديد من المنظمات الجديدة التي دخلت حلبة النضال من اجل السلام، وهذا ما يثبت ان حركة المناضلين من اجل السلام تقوى وتتسع.

ان نضال خيرة ممثلي الشعوب في البلدان الرأسمالية من اجل السلام هونضال تكتنفه صعوبات كبيرة. فتدابير القمع تنهال على هؤلاء البواسل الذين يمثلون حقا ضمير البشرية. ولكنهم يواصلون، رغم الصعوبات، عملهم النبيل. والبشرية الشكور لن تنسى ابد الدهر مساعيهم.

لا يصح بالطبع ان نتوقع من السادة العسكريين ان يبدوا هم انفسهم الرغبة في نزع السلاح. فالاوساط المصلصلة بالسلاح تقاوم قضية نزع السلاح وستقاومها مقاومة مسعورة. ولا ينبغي لنا ان ننسى بحال من الاحوال ان خطر الحرب سيظل قائما ما بقيت في اوروبا واميركا، العسكرية حاملة الصواعق والغيوم الحربية. ولكن توجد في العالم اليوم قوى تستطيع ان تقسرها على القبول بنزع السلاح.

كتب لجيلنا ان يتحمل المحن الشديدة، وقد وضعت على اكتافه مسؤولية خطيرة. فان صمدنا للمحن وان كبحنا جماح القوى العدوانية، فان ذلك يعني اننا ننشئ للبشرية طمأنينة الغد.

ان الناس الذين يفكرون بالغد وبسعادة اولادهم

يفهمون بلا شك ان الجهود التي بذلت في هذه السنوات لصيانة السلام وتوطيده وان كانت كبيرة، الا انه ينبغي مع ذلك ان تبذل جهود اكبر، اكبر بمئة مرة، بالف مرة.

واضح انه توجد في الولايات المتحدة وانكلترا والمانيا الغربية وفرنسا والبلدان الاخرى الاعضاء في الكتل العدوانية قوى كبيرة تناضل نضالا فعالا من اجل توطيد السلام، من اجل تعزيز التفاهم بين البلدان والشعوب ومن اجل تحقيق الفكرة العظمى القائلة بنزع السلاح العام والكامل. ويساهم في هذا النضال كذلك عدد غير قليل من ممثلي الطبقات الحاكمة الذين ينظرون الى الوضع القائم في العالم اليوم نظرة واقعية سليمة.

ولكن اذا تكلمنا بخلوص نية لا بد لنا ان نعترف بان كثيرين من الناس في بلدان الغرب لم يدركوا خطر الحرب الحرارية النووية بكل عمقه وبانهم لا يشتركون في النضال النشيط من اجل نزع السلاح ومن اجل السلام. فان نقابات كثيرة وفصائل كبيرة من الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين لم تشترك فى النضال من اجل السلام، وفي امكان هؤلاء ان يحملوا مع المناضلين آنيا في سبيل السلام الاوساط الحاكمة في بلدان الغرب على النزول عند ارادة الشعوب. ان عددا كبيرا من الناس قد خدعته شعارات تلك الاحزاب التي لا تفعل، ولا سيما في فترات الحملات الانتخابية، غير القاء الكلمات الجميلة عن السلام، ولكن الحكومات التى تتألف من ممثلي هذه الاحزاب تركض في الواقع وراء التسلح. فان الاحزاب التى ساهمت في انشاء كتل حلف الاطلسي الشمالي وحلف جنوب شرق آسيا

والحلف المركزي العدوانية، تحصل المرة بعد المرة على تفويض من الناخبين بتشكيل الحكومات.

ان الواقع الثابت في الوضع الدولي الراهن ومنشأ التعقيد في هذا الوضع يتلخصان في كون قيادات الاحزاب البرجوازية الاساسية في البلدان الغربية وكثرة من زعماء الاحزاب الاشتراكية-الديموقراطية اليمينيين تقف مواقف الركض وراء التسلح.

لنأخذ، مثلا، الولايات المتحدة. في هذا البلد يوجد الحزبان الديموقراطي والجمهوري. وتجري بين هذين الحزبين مجادلات يعجز، في الحقيقة، الانسان غير المحنك في السياسة عن فهم كنهها، ولكن الفيل الجمهوري والحمار الديموقراطي يؤلفان في قضايا التحضير للحرب فدانا واحدا. ولا يختلف الحال في المانيا الغربية. فحزب الحرب والانتقام الذى يترأسه اديناور يقود الجوقة وتقوم قمة الحزب الاشتراكي-الديموقراطي بغناء الترجيعة. وفي انكلترا تسير قيادة حزب العمال اليمينية، رغم ارادة الجمهور الاكبر من اعضاء الحزب والنقابات، في ذنب المحافظين في القضية الاساسية، قضية الحرب والسلم، وتؤيد بنشاط تدابيرهم الحربية. والصورة هي من حيث الاساس ذاتها في المعسكر الحاكم بفرنسا. وفيما يتعلق ببقية البلدان الاعضاء في حلف الاطلسي الشمالي وحلف جنوب شرق آسيا والحلف المركزي فهي تلعب في الواقع دور خضوع تام وليس لها كلمة مقررة في قضايا الحرب والسلم. ففي النروج والدانمارك يترأس الحكومتين اشتراكيون-ديموقراطيون، ولكن هاتين الحكومتين، بدلا

من الافصاح عن ارادة الطبقة العاملة والشعب الكادح بأسره الذي لا يريد الحرب، تسيران هما نفساهما في ذنب القوى العسكرية وتشتركان في حلف الاطلسي الشمالي العدواني وفي وضع المقررات بشأن الركض وراء التسلح.

ولا بد لنا ان نعلن صراحة ان التنافر هائل جدا بين ارادة الشعوب التي تدرك مبلغ الخطر الكامن في حرب عالمية جديدة، وبين ما يجري في البلدان الغربية من اشتداد التحضير لهذه الحرب. فالسلبية النسبية عند كثرة من فئات السكان في بلدان الغرب في النضال من اجل السلام وتقليل هذه الفئات من شأن امكانياتها يصبان الماء على طاحونة مشعلي الحرب.

ان بلوغ نزع السلاح العام والكامل هو هدف عظيم حقا، وهو يتطلب من جميع الشعوب مساعي وجهودا عظمى. وبادراك تام لمدى مسؤولية ومدى خطورة الظرف الذي نجتاز، اود ان اتوجه من على هذا المنبر الى جميع الرجال والنساء بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي ومعتقداتهم، اود ان اتوجه الى الجيل الذي عانى اهوال الحرب، الى الشباب الذين لم يعرفوا الحرب الا من احاديث الكبار، واهتف بهم: **لقد حان وقت العمل! فباسم الحياة على الارض وباسم سعادة جميع الناس، باسم مستقبل البشرية تجب المطالبة بثبات وحزم بتحريم السلاح الذري وبنزع السلاح العام!**

ان الشعب يستطيع بعمله النشيط ان يحمل دعاة الحرب على ترك المسرح السياسي، يستطيع التوصل الى تغيير اتجاه سياسة الحكومات ومناخ العلاقات الدولية

باكمله. ولكن ذلك يتطلب العمل، يتطلب العمل ثم العمل من جميع القوى الشعبية. وفي هذا جوهر الامر!

ان **العمال** الذين يؤلفون في البلدان الرأسمالية المتطورة مع اعضاء عائلاتهم اكثر من نصف السكان يمكنهم ان يقولوا كلمة ذات وزن كبير جدا في الدفاع عن السلام. والطبقة العاملة العديدة الملايين – بوصفها الطبقة الخلاقة الغريبة بطبيعتها عن التدمير، قد حملها التاريخ رسالة سد الطريق بوجه البرابرة الذريين وانقاذ البشرية من الخطر المميت المحدق بها.

والفلاحون الذين يؤلفون الفصيلة الثانية الكبرى في القوى الشعبية هم كذلك ذوو مصلحة حيوية في درء حريق الحرب الحرارية النووية. لقد حان لصوت جماهير الفلاحين الغفيرة ضد الحرب ان يدوي في ارجاء العالم.

وهل يسع **النساء** اللواتي يهبن الحياة للاجيال الجديدة الا يظهرن في الظروف الراهنة نشاطا كبيرا، واسمح لنفسي ان اقول: نشاطا خارقا في النضال ضد القوى التي تهدد بشن الحرب النووية. فهذه الحرب من شأنها ان تحيل عالم الاطفال النير الى عالم ايتام ومشوهين!

وقضية تقرير مسألة العصر الرئيسية ألا تتوقف لحد بعيد على **الشبان والشابات**؟ ان الحرب تعني بالنسبة للشباب انهيار جميع الآمال وتحطم ربيع العمر. اما السلام فيعني آفاق خلق اخاذة وتحقيق الاحلام ومضاعفة ثروات البشرية وحل الغاز الكون.

وبودي ان اقول انه لم يسبق قط لدور **المثقفين ورجال العلم**، سحرة الحضارة الروحية الذين ما ينفكون

يكشفون عن الغاز الطبيعة لغزا بعد لغز، ان كان بمثل هذه الخطورة. ويسرنا ان نرى الكثيرين من رجال العلم والثقافة الذين يدركون مدى الخطر الذي يتهدد البشرية من ادوات الفتك المعاصرة يدقون ناقوس الخطر مهيبين بالشعوب ان تكبح قوى الحرب قبل ان يفوت الاوان. لن ينسى الناس ابدا اسم العالم الفرنسي الكبير جوليو كوري الذي ظل حتى آخر دقيقة في حياته قدوة ملهمة في خدمة السلام.

وهل يمكن لرجال العلم والتكنيك الذين يساهمون في صنع القنابل الذرية والهيدروجينية والصواريخ والطائرات الحربية والغواصات والسفن ان يتنصلوا من مسؤولية إستعمال ادوات الفتك هذه للهجوم على البلدان المحبة للسلام؟ ان الوضع في البلدان الغربية هو على نحو يصنع فيه رجال العلم والتكنيك واناس الكدح ادوات فتك منقطعة النظير، بينما تتصرف بها حفنة غير كبيرة من ذوي الحول والطول في الاحتكارات الرأسمالية. فلا يمكن لضمائر رجال العلم والتكنيك وعقولهم ان تسلم بتوجيه ما يصنعون من الادوات القوية ضد الحضارة، ضد الشعوب، ضدهم هم انفسهم، ضد الحياة في الارض.

ولا يجوز لنا الا نرى الفرق المبدئي في وضع العلماء العاملين في الانتاج الحربي في البلدان الاشتراكية والبلدان الاستعمارية. فان العلماء السوفييت يعملون في بلد يناضل من اجل استبعاد الحرب من حياة المجتمع، يعملون من اجل توطيد السلام. ولكن العلماء السوفييت، شأنهم شأن الشعب السوفييتي بأسره، يودون لو يبذلوا، في ظروف نزع السلاح، كل قواهم ومهارتهم للابداع وللابداع فقط.

لقد طرح التاريخ مسألة شائكة جدا كذلك حيال اوساط رجال الاعمال في البلدان الرأسمالية. فاذا كان موت الملايين من الناس قد رافقته في الحروب الماضية ارباح فاحشة لممثلي عالم الاعمال، فان الحرب الحديثة لن تحمل لهم الارباح بل الهلاك. فان السلاح النووي لا يفرق بين الاغنياء والفقراء. وليس غير العسكريين المهوسين الذين شارفوا على الجنون والذين يقفون من مصائر الشعوب موقف الاستهتار من يستطيع ان يأمل بالنجاة في الملاجئ: ليس من ملاجئ تقي من القنابل النووية. فعلى الذين يريدون الحياة ان يناضلوا في سبيل نزع السلاح.

وفي معركة السلام العظمى المحتدمة اخذت تلعب دورا متعاظما دول آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية المستقلة التي يسمونها في المعتاد دول عدم الانحياز او دول الحياد. فالهند واندونيسيا والجمهورية العربية المتحدة والبرازيل وغانا وغينيا وسيلان وبورما وافغانستان ومالي تطالب، مثلها مثل دول كثيرة اخرى، بعقد معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل.

لا سبيل الى الحياد في قضية نزع السلاح العام والكامل، في قضية درء الحرب الحرارية النووية. فالحرب، اذا ما اندلعت، لن تشمل الدول المتحاربة وحسب، بل انها ستجلب فوادح الخطوب لسكان البلدان المحايدة ايضا. ومن شأن دول الحياد ان تسهم بقسطها في حل مسألة عصرنا الرئيسية. وهي تساهم بهذا القسط اذا لم تخضع سياسة كل دولة من هذه الدول في قضايا نزع السلاح لتأثير ضغط

سياسي واقتصادي من الخارج، اذا لم تخضع لتأثير مصالح نفعية موقوتة.

ايها المندوبون المحترمون! ان النضال في سبيل السلام يوحد الناس على اختلاف الطبقات والمعتقدات السياسية. والظرف المنذر بالصواعق يفرض ضرورة انشاء حلف شعوب معاد للحرب وعالمي حقا، حلف شعوب يفصح عن ارادة جميع الفئات الاجتماعية وجميع امم اوروبا وآسيا وافريقيا واميركا واوقيانيا. وبوسع هدف واحد ان يعين برنامج وكامل نشاط هذا الاتحاد العالمى حقا لجميع قوى السلام على اختلافها، هو هدف الحؤول دون الحرب الحرارية النووية وفرض الحصار على المهاويس المصلصلين بالسلاح.

اسمحوا لي ان اؤكد للمؤتمر بان الاتحاد السوفييتي سيبذل في المستقبل ايضا كل الجهود للذود عن قضية السلام العظيمة والمقدسة.

ان الاتحاد السوفييتي يعمل من اجل السلام والصداقة بين جميع الشعوب. وقد كلفتني حكومتنا بان اعلن من على هذا المنبر ان الشعب السوفييتي يريد ان يعيش بسلام وصداقة مع الشعب الاميركي الموهوب والمحب للعمل. وليس لدى الشعبين السوفييتي والاميركي اي سبب للعداوة بينهما. والسلام والصداقة يستجيبان لمصالحهما المشتركة. ان الشعب السوفييتي يدعو الشعب الاميركي، كما يدعو جميع الشعوب، الى النضال المشترك من اجل هذه الاهداف النبيلة.

وبودي ان اؤكد مرة اخرى ان القوة الفاصلة في

النضال من اجل نزع السلاح هي الجماهير الشعبية واعمالها النشيطة. الا فلتتعاظم الحركة العالمية في سبيل نزع السلاح العام وفي سبيل السلام من يوم ليوم ومن اسبوع لآخر. الا فلتنهض جميع الشعوب ولتسد باعمالها النشيطة الطريق في وجه الحرب العالمية ولتتوصل لنزع السلاح. وبمقدار ما يتسع جيش المناضلين في سبيل السلام وبمقدار ما يتعاظم نشاطه، يتم الوصول الى نزع السلاح العام والكامل بصورة اسرع. وليس من شك في ان شعب كل بلد من البلدان سيجد اجدى اشكال وطرائق النضال في سبيل نزع السلاح العام وفي سبيل توطيد السلام واكثرها انسجاما مع ظروفه الواقعية وسيساهم بقسط لائق في انجاز هذه المهمة.

منذ اكثر من مئة سنة خلت تكلم فكتور هوغو في مؤتمر اصدقاء السلام بباريس عن يوم مقبل تعرض فيه المدافع في المتاحف ويعلن الناس دهشتهم لامكان حدوث مثل هذه البربرية في الماضي. وقد هتف فكتور هوغو قائلا: «سيحل يوم تصبح فيه الاسواق المفتوحة للتجارة والعقول المفتوحة للافكار ميدان القتال الوحيد».

وقد اراد طوماس جفرسون، الاميركي العظيم ان يرى مستقبل العلاقات الدولية «سلما وتجارة وصداقة شريفة بين جميع الامم بدون احلاف غادرة».

في ذلك الزمن كانت هذه النداءات حلما رائعا ولكنه غير قابل للتحقيق. واليوم حين قام النظام الاشتراكي العالمي الجبار الذي يقذف بجميع قواه لترجيح كفة النضال من اجل السلام وحين برزت على المسرح الدولي مجموعة كبيرة من الدول المحبة للسلام في آسيا وافريقيا واميركا

اللاتينية وحين اصبحت الحركات العمالية والديموقراطية العامة والتحررية الوطنية عاملا من عوامل العصر الفاصلة، تنشأ ظروف واقعية لكي تصبح احلام الاجيال عن السلام من صلب الواقع في نهاية الامر.

ايها الاصدقاء! ان الشعوب تعلق على انعقاد المؤتمر الراهن آمالا جساما. **فليدو اذا ناقوس المؤتمر فوق العالم كله مستنهضا عشرات ملايين جديدة من الناس للنضال الباسل الحازم في سبيل السلام الوطيد على الارض!**

وحين تتجمع الجداول التي تتألف منها حركة النضال ضد خطر الحرب الحرارية النووية وتكون سيلا عاما واحدا تصبح قوتها قوة لا تقهر. فهذا السيل سيغمر كفيضان الربيع جميع القارات مكنسا من طريقه العقبات التي تعيق تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

(نزع السلاح العام والكامل هو ضمانة السلام والامن لجميع الشعوب. مجموعة «يجب درء الحرب وصيانة السلام!»، ص ص ٢٧٦-٢٨٣)

استبعاد الحرب من حياة المجتمع مهمة قابلة التحقيق

لا ريب في ان الحروب كانت اكبر مصيبة على الانسانية في سياق تاريخها كله. ولكن هل الحروب مصير مؤسف لا مفر منه للانسانية، كما يزعم بعض ايديولوجيي الاستعمار؟ عن هذا السؤال، نجيب بالنفي استنادا الى تحليل الاسباب التي تولد الحروب التحليل العلمي. ونحن

نؤكد انه تنشأ الآن في زمننا امكانية واقعية لاستبعاد الحرب من حياة المجتمع نهائيا والى الابد. وهذه الامكانية تنبع من توزع القوى العالمية الجديد الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية.

اولا، ان سياسة السلام وفكرة التعايش السلمي تلقيان في زمننا التأييد القوي والناشط من جانب الجماهير الشعبية الغفيرة في العالم اجمع. وهذا ما يصح قبل كل شيء على شعوب الدول الاشتراكية وجميع بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. ومن اجل السلام تعمل كذلك الاغلبية الساحقة من سكان البلدان الرأسمالية في اوروبا واميركا الشمالية. وحتى في بلد كالولايات المتحدة الاميركية التي ظل شعبها زمنا طويلا خاضعا لتأثير دعاية انصار «الحرب الباردة»، والتي كانت الآراء لصالح السلام تكاد تعني فيها خيانة الدولة بينا الدعاية للحرب غير ممنوعة في القانون حتى الآن، تؤيد اغلبية السكان السلام وفكرة التعايش السلمي. وقد اقتنعت بهذا اثناء زيارتي في السنة الماضية للولايات المتحدة الاميركية بدعوة من الرئيس ايزنهاور.

ويوما بعد يوم تنمو وتقوى حركة انصار السلام وهي اوسع الحركات الجماهيرية في الظرف الراهن. وقد شملت جميع البلدان والقارات، والناس من جميع المهن والعقائد السياسية.

ثانيا، ان مبادئ السلام والتعايش السلمي موضوعة الآن في اساس السياسة الخارجية لكثرة من الدول. وبهذه المبادئ النبيلة يتقيد الاتحاد السوفييتي وسائر الدول الاشتراكية.

واندونيسيا والهند والعديد من الدول الاخرى في آسيا وافريقيا تسهم بقسط يفوق التقدير في قضية النضال من اجل السلام والتعايش السلمي. وصوت هذه البلدان يقوى يوما بعد يوم في المسرح الدولي.

وحتى في عام ۱۹۱۹، رأى فلاديمير ايليتش لينين بجلاء، بفضل نظره الثاقب، انه ستأتي حتما مرحلة تشترك فيها جميع شعوب الشرق في حل مصائر العالم بأسره وان شعوب الشرق تستيقظ لكي تعمل حقا وفعلا.

والآن تتحقق النبوءة اللينينية العظيمة. فقد ولت الى الابد الازمنة التي كانت فيها الدول الغربية تعلل نفسها بالاوهام الزاعمة ان التاريخ العالمي لا يصنع الا في بعض العواصم الغربية، في ادارات المصارف التي شبكت العالم كله بملامسها المالية المعززة بطرادات الدول الاستعمارية. فان التاريخ تصنعه شعوب العالم كله. وهل يمكن في زمننا تصور حل لأي مسألة دولية هامة دون الصين والهند واندونيسيا وسائر الدول الآسيوية والافريقية؟

كذلك يعمل الآن من اجل السلام والتعايش السلمي عدد غير قليل من الحكومات ورجالات الدولة في البلدان الغربية.

ثالثا، تملك الآن قوى انصار السلام والتعايش السلمي وسائل مادية كبيرة جدا، الامر الذي لا بد له ان يؤثر في المعتدين.

في الوقت الحاضر، تشغل البلدان الاشتراكية المحبة للسلام قرابة ربع اراضي الكرة الارضية، وفيها يعيش ثلث سكان الارض. والانتاج الصناعي في البلدان الاشتراكية

يشكل اكثر من ثلث الانتاج العالمي. ونتيجة لتنفيذ الاتحاد السوفييتي لبرنامجه السباعي للتطور في اعوام ١٩٥٩ — ١٩٦٥ ونتيجة لتطور الاقتصاد الوطني بسرعة في سائر البلدان الاشتراكية، سيكون اكثر من نصف الانتاج الصناعي العالمي كله في عام ١٩٦٥ من نصيب البلدان الاشتراكية. وجميع هذه القوى الاقتصادية الجبارة موجهة الى الدفاع عن السلام وعن مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة.

وفي الاتحاد السوفييتي وفي سائر البلدان الاشتراكية، تطور العلم والتكنيك تطورا عاليا. وواضح الآن للجميع تفوق بلادنا في ابحاث الارحاب الكونية.

وانه ليتسم باهمية كبيرة جدا من حيث صيانة السلام واقع ان الاتحاد السوفييتي يسبق الدول الغربية من حيث السلاح النووي والصاروخي. ولقد اضطر الاتحاد السوفييتي الى انتاج هذا السلاح لغرض تأمين سلامته. ولم يكن ثمة مخرج آخر لصيانة السلام في الارض. ولو اننا لم نفعل هذا، فلربما كان العالم يحترق في لهيب حرب جديدة شملت جميع البلدان وجميع القارات.

ان وجود السلاح النووي والصاروخي عند الاتحاد السوفييتي المحب للسلام يجبر هواة العدوان والنهب الاستعماري على اتباع سلوك يختلف تماما عن سلوكهم فيما مضى. ولكننا لا نعتزم استخدام تفوقنا لاصدار الاوامر والنواهي او لفرض سياستنا وايديولوجيتنا على البلدان والشعوب الاخرى. ونحن مستعدون، وان اليوم،

للقبول بابادة هذا السلاح ابادة تامة اذا وافقت على ذلك الدول الغربية التي تملك السلاح الذري.

ومن الناحية الاقتصادية، تضطلع بلدان آسيا وافريقيا ايضا بدور ملحوظ في الحد من العدوان. فهي اكبر ممونات الدول الغربية بالخامات. ويدرك انصار العدوان انه لم يبق في مستطاعهم الآن، اذ تنتهج اغلبية بلدان آسيا وافريقيا السياسة السلمية، ان يعتمدوا في مخططاتهم العدوانية على استغلال موارد البلدان الآسيوية والافريقية الفائقة الغنى.

وعليه، كما ترون، تتفوق في الوقت الحاضر قوى انصار السلام والتعايش السلمي على قوى انصار الحرب، او، كما يقال في اندونيسيا، الجاموس المسالم اقوى بكثير من النمر الضاري. لقد آن الاوان لتعزيز العلاقات السلمية حقا بين الدول ولتأمين سلامة جميع الدول، القوية منها والضعيفة، الكبيرة منها والصغيرة. والسبيل الى هذا يمر عبر الغاء ومنع جميع الوسائل المادية لخوض الحرب. والى بلوغ هذا الهدف بالضبط يرمي اقتراح نزع السلاح العام والكامل الذي قدمته الحكومة السوفييتية في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة، وكذلك القرار الذي اتخذه الاتحاد السوفييتي في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ بصدد تخفيض عدد افراد قواتنا المسلحة تخفيضا جديدا، وحيد الجانب، مقدار الثلث، اي مقدار مليون واحد و٢٠٠ الف رجل.

ومن المفرح ان نرى ان جهود الاتحاد السوفييتي الجديدة الرامية الى توطيد قضية السلام في العالم بأسره قد حظيت بالاستحسان الحار من جانب جميع الشعوب، من

جانب الشعب والحكومة في جمهورية اندونيسيا، من جانب صديقنا المخلص في النضال المشترك من اجل تعزيز وتطوير التعاون السلمي بين جميع البلدان.

(خطاب في الجامعة الوطنية الاندونيسية «غادجا مادا». ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦٠. مجموعة «بصدد سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. عام ١٩٦٠»، المجلد الاول، ص ص ١٣٠-١٣٤)

٤ ـ التعايش السلمي ضرورة موضوعية

ما هو جوهر التعايش السلمي

فما هي اذن سياسة التعايش السلمي؟

انها تعني في ابسط تعبيرها الامتناع عن الحرب كوسيلة لحل القضايا المتنازع عليها. ومع ذلك فان هذا لا يستنفد اطلاقا مفهوم التعايش السلمي. فهو بالاضافة الى الالتزام بعدم الاعتداء يقضي كذلك بان تتعهد جميع الدول بالامتناع عن التجاوز على سلامة اراضي بعضها بعضا وسيادتها باي شكل من الاشكال، وباية حجة من الحجج. ويعني مبدأ التعايش السلمي الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للاقطار الاخرى لغرض تغيير نظامها السياسي او نمط حياتها، او لاي بواعث اخرى. وينص مذهب التعايش السلمي ايضا على ان العلاقات السياسية والاقتصادية بين الاقطار يجب ان تقوم على اساس المساواة التامة للاطراف والمنفعة المتبادلة.

وغالبا ما يقال في الغرب ان التعايش السلمي ما هو الا اسلوب تاكتيكي من جانب الدول الاشتراكية. وليس هناك ذرة من الحقيقة في مزاعم كهذه.

ان نزعتنا الى السلام والتعايش السلمي ليست وليدة لاعتبارات عابرة ولا لاعتبارات تاكتيكية. انها نابعة من طبيعة المجتمع الاشتراكي ذاتها، المجتمع الذي ليست فيه طبقات او فئات اجتماعية لها مصلحة في الربح بواسطة الحرب او الاستيلاء واستعباد اراضي الغير. فالاتحاد السوفييتي والاقطار الاشتراكية الاخرى لها بفضل نظامها الاشتراكي سوق داخلية غير محدودة، وهي لهذا السبب ليست بحاجة لاتباع سياسة توسعية لغزو واخضاع الاقطار الاخرى لنفوذها.

ان الشعب هو الذي يقرر مصير الدول الاشتراكية. والدول الاشتراكية يحكمها الشغيلة انفسهم – العمال والفلاحون، الناس الذين يخلقون بانفسهم جميع القيم المادية والروحية للمجتمع. واناس العمل لا يمكن ان ينزعوا الى الحرب. والحرب بالنسبة لهم هي الاسى والدموع والموت والخراب والبؤس. بسطاء الناس لا حاجة لهم في الحرب.

ان التعايش بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة بعكس ما يقوله بعض رجال الدعاية المعادين لنا، لا يعني ان هذه الدول تكتفي بان تحجب نفسها عن الاخرى بسور عال، وتتعاهد بان لا تقذف الحجارة من فوق السور ولا يصب القذارة بعضها على بعض. لا، ان التعايش السلمي لا يعني مجرد التعايش جنبا الى جنب دون حرب، ولكن مع البقاء الدائم لخطر اندلاع الحرب في المستقبل. ان **التعايش السلمي يمكن ويجب ان يتطور الى مباراة سلمية لتأمين حاجات الانسان كلها باحسن شكل.**

ونحن نقول لرجال الدول الرأسمالية: لنجرب في الواقع الحي اي النظامين احسن، لنتبار دون حرب. فذلك احسن بكثير من المباراة في اينا ينتج سلاحا اكثر، واينا يحطم الآخر. اننا نؤيد وسنؤيد دائما تلك المباراة التي تساعد على رفع رفاهية الشعوب الى مستوى اعلى.

ولا يقتضي مبدأ المباراة السلمية على الاطلاق ان تتخلى هذه الدولة او تلك عن النظم والايديولوجية القائمة فيها. وبديهي ان قبول هذا المبدأ لا يمكن ان يؤدي الى قضاء فوري على النزاعات والتناقضات التي هي حتمية بين الاقطار ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة. ولكن يضمن عند ذلك، الشيء الرئيسي وهو: ان الدول التي تقرر السير في طريق التعايش السلمي تمتنع عن استخدام القوة باي شكل من اشكالها وتتفق على التسوية السلمية للخلافات والنزاعات الممكنة الوقوع، بمراعاة المصالح المتبادلة للاطراف ذات الشأن. وهذا هو الشيء الرئيسي الذي يهم كل انسان في عصرنا هذا، عصر تطور التكنيك الهيدروجيني والذري.

(بصدد التعايش السلمي. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد ۲، ص ص ٤٦–٤٨)

ان الاتحاد السوفييتي وجميع البلدان الاشتراكية قد فتحت امام البشرية بسياستها السلمية طريق تطور مجتمع بدون حروب على أسس التعاون السلمي.

وفي ايامنا أخذت الشعوب في العالم كله تتبين أوضح فأوضح مدى أهمية الفكرة الحكيمة، فكرة التعايش السلمي التي قال بها لينين العظيم.

ففي حالة تناسب القوى الراهن على المسرح العالمي وفي حالة المستوى الذي بلغه التكنيك الحربي لم يبق بوسع أحد لم يفقد حس الواقع أن يعرض طريقا أخرى لتطور العلاقات بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة غير طريق التعايش السلمي.

كثيرا ما نسمع محاكمات ساسة البلدان الغربية بشأن «قبولهم» او «عدم قبولهم» لاقتراح الاتحاد السوفييتي بشأن التعايش السلمي. ومثال هذه المحاكمات تنبئ، كما يخيل الي، بعدم فهم جوهر القضية. فالقضية في كون التعايش السلمي في ايامنا امرا واقعا وليس بمطلب او امنية هذا او ذاك. انه ضرورة موضوعية تنبثق من الوضع الراهن في العالم، من المرحلة الراهنة لتطور المجتمع البشري. فالنظامان الاجتماعيان الرئيسيان القائمان الآن في العالم يملكان اسلحة تسفر عن عواقب وخيمة في حالة استخدامها. والذين يعلنون الآن عدم اعترافهم بالتعايش السلمي ويجادلون ضده يعلنون في واقع الامر انهم دعاة حرب.

ان القضية الآن ليست قضية ضرورة او عدم ضرورة قيام التعايش السلمي، فالتعايش السلمي قائم وسيظل قائما اذا كنا لا نريد جنون حرب عالمية نووية صاروخية. جوهر القضية في التعايش على أساس معقول. ولا نحسب ان من المعقول ان تعيش الدول في ظروف تهدد فيها

المدافع والصواريخ أبدا بالانطلاق وان كانت الحرب غير قائمة، في ظروف تمخر فيها الطائرات الحربية الفضاء باستمرار حاملة على متنها القنابل الذرية والهيدروجينية. ولكن هذه الطائرات لا تطير وحسب، انها تسقط الفينة بعد الفينة مع احمالها ناشرة الموت بنتيجة مختلف الكوارث. وقد وقعت في الولايات المتحدة عدة حوادث من هذا النوع. ومجرد وقوع مثل هذه الحوادث ينبئ بحد ذاته بمبلغ خطر ادخار هذا السلاح ومبلغ خطر اللعب به.

ان الحكومة السوفييتية والشعب السوفييتي بأسره ينطلقان من المبدأ اللينيني القائل بالتعايش بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ويبذلان جهد الطاقة لضمان سلام وطيد في الارض. ينبغي أن ينام الناس دون ان يساورهم الخوف من ان هذا الليل هو آخر ليالي السلام ومن أن كارثة الحرب قد تقع في كل لحظة. نحن نريد تعايشا سلميا على أساس معقول، نريد لاجهزة الدول والمنظمات الاجتماعية ان تعمل في هذا الاتجاه، نريد ان تتكون الظروف للتعاون بين الشعوب. وينبغي لهذا التعاون ان يقوم على المبدأ القائل بأن كل بلد من البلدان يختار لنفسه ويقتبس من جاره ما يريده هو نفسه بدون أي فرض ارادة، ففي هذه الحالة فقط يكون التعايش سلميا حقا ويقوم على حسن الجوار حقا.

وواضح ان مثل هذا التعايش بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة يفترض أنها ستقدم على التنازل بعضها لبعض ابتغاء السلام. وبوسعنا ان نقول ان الامر يتطلب هنا موقفا واقعيا، تقديرا سليما لواقع الامور، تفهم كل

طرف من الاطراف ومراعاة مصالح الاطراف الاخرى. انه موقف مبدئي ومرن في الوقت نفسه في النضال من أجل صيانة السلام.

ان التعايش على أساس معقول يفترض الاعتراف بوجود انظمة مختلفة والاعتراف لكل شعب من الشعوب بحقه في ان يقرر بنفسه جميع قضايا بلاده من سياسية واجتماعية، واحترام السيادة ومراعاة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل جميع القضايا الدولية بطريق المفاوضات.

ان مبادئ التعايش السلمي قد وجدت صيغها الطيبة في مؤتمر باندونغ ووجدت فيما بعد كذلك استحسان هيئة الامم المتحدة. واذا اردنا الصراحة ينبغي للدول في ظروف التعايش السلمي ان تنزل بعضها عند رغبة بعض ابتغاء السلام.

ان التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة يفترض بحد ذاته عناصر تنازلات متبادلة، مراعاة الاطراف بعضها لمصالح بعض، لانه لا يمكن ان تبنى على نحو آخر علاقات طبيعية بين الدول.

(حول الوضع الدولي وسياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. تقرير في الدورة الثالثة للسوفييت الاعلى في الاتحاد السوفييتي. ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد ٢، ص ص ٣٤٦-٣٤٨)

النضال من اجل السلام هو نضال ضد الاستعمار وفي سبيل الاشتراكية وحرية الشعوب

ان تطبيق سياسة التعايش السلمي بدأب وانسجام يعزز مواقع النظام الاشتراكي العالمي، ويسهم في انماء جبروته الاقتصادي وهيبته الدولية ونفوذه في الجماهير الشعبية، ويخلق له امكانيات ملائمة في مضمار السياسة الخارجية من اجل المباراة السلمية مع الرأسمالية.

ولأن بلدان المعسكر الاشتراكي تسلك سياسة صحيحة، هي سياسة النضال النشيط ضد مشعلي الحرب الاستعماريين، ارتفعت مكانة الاتحاد السوفييتي وجميع البلدان الاشتراكية الى علو لا سابق له. والواقع ان لبلدان الاشتراكية الآن مواقع دولية حسنة جدا. كذلك تتنامى يوما بعد يوم هيبة الاحزاب الشقيقة التي تعمل في ظروف صعبة جداً في الدول الرأسمالية. والعالم كله يعترف في الوقت الحاضر ان السياسة الخارجية النافذة، الفعالة، النشيطة التي يتبعها الاتحاد السوفييتي وجميع البلدان الاشتراكية، تجتذب الى جانب السلام والاشتراكية الملايين من الناس اثر الملايين.

ان سياسة النضال النشيط من اجل السلام قد نفحت اعمال البلدان الاشتراكية في حقل السياسة الخارجية بقوة زاخمة. وفي السنوات الاخيرة، تعود المبادرة في المسرح العالمي الى الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية، بينما الدول الاستعمارية وحكوماتها تجد نفسها في موقف دفاعي بحت. وقد هبطت مكانتها واسهمها في حقل السياسة الخارجية كما لم تهبط يوما.

ان الاتجاه الى التعايش السلمي ييسر تطور قوى التقدم والقوى المناضلة من اجل الاشتراكية، ويسهل في البلدان الرأسمالية نشاط الاحزاب الشيوعية وغيرها من المنظمات التقدمية للطبقة العاملة ويسهل على الشعوب النضال ضد الكتل الحربية العدوانية، ضد القواعد الحربية الاجنبية، ويسهم في نجاح حركة التحرر الوطني.

وعليه، تكون سياسة التعايش السلمي، من حيث مضمونها الاجتماعي، شكلا من اشكال النضال الاقتصادي والسياسي والايديولوجي المتوتر الذي تخوضه البروليتاريا ضد قوى الاستعمار العدوانية في المسرح العالمي.

ولا يمكن ان يتكلل النضال ضد الاستعمار بالنجاح الا شرط الرد رداً حاسماً على تصرفاته العدوانية. وانك لن توقف المغامرين الاستعماريين بالتعاويذ الكلامية. فليس ثمة للجم الاستعمار غير سبيل واحد، هو تعزيز بأس الدول الاشتراكية بلا كلل في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري، ورص وتوطيد الحركة الثورية العالمية بجميع الوسائل، وتعبئة الجماهير الشعبية الغفيرة للنضال من اجل درء خطر الحرب...

ونحن عندما نرفع شعار النضال من اجل عالم بلا اسلحة وبلا حروب، نأخذ، طبعا، بالحسبان انه ما زالت توجد في المعسكر الاستعماري في الظروف الراهنة، ومع وجود نظامين اجتماعيين عالميين مختلفين، قوى كبيرة نسبيا، لا تؤيد هذا الشعار، وليس هذا وحسب، بل تخوض النضال ضده ايضا.

ان قضية النضال في سبيل الشيوعية هي قضية طبقية.

اما قضية النضال من اجل السلام فهي قضية يمكن ان تتحد من اجل حلها، لا قوى الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وحسب، بل كذلك قوى القسم من البرجوازية الذي يرى خطر الحرب الحرارية النووية الفعلي.

وعليه، لا يتناقض شعار النضال من اجل السلام مع شعار النضال في سبيل الشيوعية. فان هذين الشعارين يندمجان لأن الشيوعية تبرز في عيون اوسع الجماهير الشعبية كقوة في مقدورها ان تنقذ الانسانية من ويلات الحرب الصاروخية النووية الماحقة العصرية؛ بينا الاستعمار في ادراك الجماهير يندمج اكثر فأكثر مع الحرب، بوصفه نظاما يولّد الحرب. ولهذا يظهر شعار النضال من اجل السلام اشبه بمرافق لشعار النضال في سبيل الشيوعية.

لقد قال التصريح * بحق «ان حركة انصار السلام هي اوسع حركة في العهد الراهن وهي تشمل اناسا من مختلف العقائد السياسية والدينية ومن مختلف طبقات المجتمع، ولكنهم متحدون في سعيهم النبيل الى الحيلولة دون الحروب الجديدة، الى تأمين السلام الوطيد». وفي عداد الذين يناضلون من اجل السلام، ممثلو مختلف الفئات الاجتماعية، ومختلف العقائد السياسية والمذاهب الدينية.

ان النضال في سبيل نزع السلاح هو نضال نشيط ضد الاستعمار، من اجل تقليص امكانياته الحربية. وعلى الشعوب ان تفعل كل شيء بغية التوصل الى تحريم وابادة

---

* المقصود هنا الوثيقة النهائية لاجتماع ممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠. (الناشر).

السلاح الذري وجميع الانواع الاخرى من اسلحة الابادة بالجملة. وآنذاك سيكون السلام مضمونا وامام الشعوب تنفتح اطيب الآفاق لبناء حياتها وفقا لامانيها ومصالحها.

والشرط الاولي للتقدم في قضية نزع السلاح، هو تعبئة اوسع الجماهير الشعبية، وتنامي ضغطها على الحكومات الاستعمارية.

(في سبيل انتصارات جديدة للحركة الشيوعية العالمية. مجموعة «الشيوعية هي السلام والسعادة للشعوب»، المجلد الاول، ص ص ٣٩-٤٠، ٤٢-٤٣)

ان أهم الاحداث في المسرح الدولي في مرحلة ما بعد الحرب تبين بصورة مقنعة ان البشرية تسير ابدا ودائما في الطريق الى انتصار الشيوعية في العالم كله.

وامام انظارنا تنمو وترسخ قوى زمننا العظيمة: فان جبروت النظام الاشتراكي العالمي يتعاظم، وحركة التحرر الوطني تحرز النجاحات تلو النجاحات، والنضال الثوري الذي تخوضه الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية يتطور، وحركة جميع القوى التقدمية من اجل السلام والديموقراطية، من اجل الحقوق الحيوية للشعوب تتعزز.

ان بلادنا السوفييتية، وطن لينين، وطن اكتوبر العظيم، تصبح اكثر فاكثر جبروتا، وتسهم بقسطها في القضية الاممية لشغيلة البلدان كافة.

ونحن الشيوعيين يسرنا نمو جميع الحركات التقدمية، جميع الحركات التحررية في زمننا. ونحن من صميم الروح حيينا سواء النصر الرائع الذي احرزه الشعب الجزائري في

الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ام نصر عمال المناجم الفرنسيين في النضال من اجل تحسين شروط حياتهم. ويسرنا الانتصار الذي احرزه الشيوعيون الايطاليون في الانتخابات البرلمانية، في غمرة من النضال الحاد ضد قوى الرجعية. وتسرنا منجزات شغيلة الجمهورية العربية المتحدة في بناء سد اسوان. ونحن نحيي نضال شعب انغولا ضد المستعمرين البرتغاليين وبطولة الثوريين البرتغاليين والاسبانيين الذين لا يضنون بالحياة في النضال ضد الفاشيستية وسلطان الاحتكارات الكلي.

وحيثما احرز مناضلو الثورة النجاح، في اوروبا ام في افريقيا، في آسيا ام في اميركا اللاتينية، فان كل هذا يخدم في آخر المطاف هذه القضية العظمى التي هي قضية تحرير البشرية جمعاء.

ان الماركسيين-اللينينيين لا يخفون عن احد انهم يسعون وراء اجتذاب جميع سكان الارض الى جانب الاشتراكية. وفي هذا، نرى أهم مهمة تواجهنا في المسرح العالمي. ولكن، عن اي سبيل نمضي نحو هذا الهدف؟ اننا نمضي اليه لا عن سبيل شن الحرب، لا عن سبيل فرض نظمنا على الشعوب الاخرى. فبالعمل الخلاق، والقوة الانشائية الكبرى لدى الشعوب المتحررة، بعزيمة الكادحين الثورية، نرفع سمعة الاشتراكية، ونغير باستمرار نسبة القوى في العالم.

ونحن ننطلق من توجيهات لينين القائلة ان قضايا البناء الاقتصادي تبرز بعد الظفر بالسلطة الى المرتبة الاولى امام الحزب الشيوعي وامام الشعب، واننا بنجاحاتنا

الاقتصادية في بناء الاشتراكية تؤثر التأثير الحاسم في مجرى التطور العالمي. وبقدر ما تتطور القوى المنتجة في البلدان الاشتراكية بمزيد من السرعة وترتفع طاقتها الاقتصادية، بقدر ما يتطور نضال الشغيلة ضد نير الرأسمال بمزيد من الثقة والنجاح.

ان الماركسيين-اللينينيين يعتبرون ان مسألة انتصار النظام الاجتماعي الجديد تحلها البروليتاريا والجماهير الشغيلة والشعب في كل بلد، في غمرة النضال الطبقي.

ولكن هذا لا يعني ان البلدان الاشتراكية تقف في معزل عن النضال الطبقي الذي يخوضه شغيلة البلدان الرأسمالية من اجل اقامة النظام الجديد. كلا. ان شعوب البلدان الاشتراكية تؤثر تاثيرا هائلا، متناميا، في تطور الحركة التحررية جمعاء. فان نظام الدول الاشتراكية، اذ يحرز الانتصارات في سياق المباراة الاقتصادية، يبرهن امام العالم كله مزايا النظام الجديد العظيمة. واستنادا الى الوقائع اليومية في الحياة نفسها، تقتنع مئات الملايين الجديدة من الناس بما تنطوي عليه الشيوعية من امكانيات انشائية كبرى وتقف بحزم الى جانبها.

وفي ظروف التعايش السلمي والمباراة الاقتصادية مع الرأسمالية، طرأ في مرحلة ما بعد الحرب تغير جذري على نسبة القوى الطبقية في المسرح العالمي. ففي الوقت الحاضر، ليس الاستعمار بل الاشتراكية، والقوى الثورية في الظرف الراهن، وجميع الشعوب المناضلة في سبيل تحررها الاجتماعي والوطني هي التي تحدد الاتجاه الرئيسي في التطور العالمي.

ان النسبة الجديدة في القوى على المسرح العالمي قد اتاحت لاول مرة في التاريخ طرح مهمة درء الحرب الحرارية النووية العالمية بوصفها مهمة واقعية تماما. وانها لسعادة لجميع أناس العمل، للانسانية جمعاء انه توجد في العالم قوى قادرة على لجم المعتدين وقطع الطريق على الحرب في هذه المرحلة المسؤولة من التاريخ، اذ كدس الاستعمار السلاح الفتاك، سلاح الابادة بالجملة.

لنأخذ، مثلا، تاريخ السنوات الاخيرة. بعد صنع السلاح الحراري النووي، تطاول الاستعماريون غير مرة على هذا البلد او ذاك من البلدان التي تحررت من المستعمرين وحاولوا اعادة نير الحكم الاستعماري الى البلد المعني. ولكن مقاومة الشعوب المتحررة وتأييد البلدان الاشتراكية صدا هذه القوى العدوانية.

وانها لكبيرة امكانيات النضال من اجل السلام والاشتراكية، وهي تتنامى يوما بعد يوم. فحتى الكثيرون من قادة العالم الغربي يعترفون اليوم ببأسنا مصرحين انه نشأ في العالم توازن معين بين القوى. لن نجادل في هذه التصريحات، مع انه يجب الاعتراف، لما فيه الصواب والحق، ان هذه النسبة تتغير ابدا ودائما في صالح الاشتراكية.

ان الماركسيين-اللينينيين ينطلقون من ان المبدأ المعقول الوحيد للعلاقات بين البلدان على اختلاف انظمتها الاجتماعية هو التعايش السلمي. وهذه السياسة التي اوصانا بها لينين انما اعتبرناها ولا نزال نعتبرها اتجاهنا العام في الحقل الخارجي. وهذه السياسة طبقناها عندما كنا

اضعف بكثير من قوى الاستعمار المتحدة، وهذه السياسة نطبقها الآن ايضا اذ تتغير نسبة القوى، بصورة جذرية، في صالحنا. وسوف نناضل بثبات في المستقبل ايضا من اجل انتصار مبادئ التعايش السلمي.

لقد اعتبر حزبنا على الدوام ان التعايش السلمي يخلق ظروفا ملائمة من اجل تطوير النضال الطبقي الذي يخوضه الشغيلة في البلدان الرأسمالية، من اجل تطوير حركة التحرر الوطني بدأب وثبات. وبصورة مقنعة كليا، بينت تجربة نضال الشعوب الثوري بعد الحرب العالمية الثانية ان حركة التحرر قد تطورت في العالم اجمع بقوة خاصة في ظروف التعايش السلمي على وجه الضبط، اذ تصد البلدان الاشتراكية بالتحالف مع جميع الشعوب المحبة للسلام مساعي الاستعماريين العدوانية. وفي ظروف التعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية، في هذه الظروف على وجه الضبط، انتصرت الثورة الكوبية المجيدة التي يسير على رأسها مناضلون متأججون حماسة لقضية الشعب.

وفي ظروف التعايش السلمي على وجه الضبط، يتنامى بدأب وثبات في بلدان الرأسمال نضال البروليتاريا الاضرابي وتشتد لحمتها ويتعاظم تنظيمها في النضال من اجل مصالحها الحيوية، وضد سلطان الاحتكارات الكلي وانفلات الرجعية.

وبقيادة الاحزاب الماركسية-اللينينية تحمل الطبقة العاملة في جبهة واسعة على قوى الاستعمار، وستحرز النصر!

ان نفوذ الشيوعيين في الحركة العمالية يتنامى. ورغم

الملاحقات القاسية التي يتعرض لها الشيوعيون في الولايات المتحدة الاميركية والمانيا الغربية واسبانيا والبرتغال واليونان وغيرها من البلدان، يوسع الشيوعيون نفوذهم بين شغيلة البلدان الرأسمالية ويحرزون النجاحات في توحيد قوى الشعوب ضد الاحتكارات والرجعية.

(كلمة في الاجتماع الحاشد للصداقة بين
شعبي الاتحاد السوفييتي وجمهورية كوبا.
٢٣ ايار (مايو) ١٩٦٣. «البرافدا»،
٢٤ ايار ١٩٦٣)

مصالح الحركة العمالية وحركة التحرر الوطني لا تنفصل عن النضال من اجل التعايش السلمي

في ايامنا، يتقوم الحال في ان النضال من اجل السلام قد اصبح اهم شرط للنضال من اجل الاشتراكية. فلا يمكن الآن بحث اي قضية من قضايا الحركة الثورية للطبقة العاملة وحركة التحرر الوطني بمعزل عن النضال في سبيل السلام، في سبيل درء الحرب الحرارية النووية العالمية. وفي هذا على وجه الضبط تتلخص العبرة الكبيرة التي تنجم من الاحداث الاخيرة في منطقة البحر الكاريبي بالنسبة لتاكتيك الحركة الشيوعية العالمية.

لقد كانت في تاريخ الحركة العمالية حالات غدا فيها النضال من اجل السلام الشرط الرئيسي للنضال من اجل الاشتراكية. هكذا بالضبط كان الحال في مرحلة ثورة اكتوبر الاشتراكية. وقد قال لينين: «اي شيء يمكن ان يكون

اقل مدعاة للجدال واشد وضوحا من الحقيقة التالية: ان حكومة تعطي شعبا معذبا من حرب لصوصية طوال ثلاثة اعوام، السلطة السوفييتية والارض والرقابة العمالية والسلام، هي حكومة لا تقهر؟ السلام هو الرئيسي» *.

لقد امن البلاشفة السلام لشعوب روسيا، والخروج من الحرب الاستعمارية ورصوا حول السلطة السوفييتية في النضال من اجل الاشتراكية اوسع جماهير الشغيلة.

وخاصة عصرنا ان النضال في سبيل السلام اصبح، اكثر من اي وقت مضى، اهم مهمة تاريخية لا بالنسبة للطبقة العاملة وحسب، بل ايضاً بالنسبة لجميع فئات السكان الاخرى. وهذه هي العقدة التي تتشابك فيها مصالح البشرية جمعاء. وازاء خطر الحرب الحرارية النووية يتشكل سيل موحد من اشد الحركات الجماهيرية تنوعا، حركات في وسعها ان تتحد في سعي عام الى تخليص الانسانية من الكارثة الحربية. والقوة القائدة والمنظمة في هذا السيل هي الطبقة العاملة العالمية والبلدان الاشتراكية. وهذا ليس لأن بلدان الاشتراكية قد تبنت بكل بساطة هذا الشعار الشعبي بين الشعوب، شعار النضال من اجل السلام. كلا، فان الامر يفسّر بكون المصالح الموضوعية للبلدان الاشتراكية، ومصالح الحركة العالمية للطبقة العاملة وحركة التحرر الوطني لا تنفصل عن النضال في سبيل درء الحرب الحرارية النووية.

لقد ناضل ماركس ولينين في سبيل درء حروب

---

* لينين. المؤلفات، المجلد ٢٧، ص ١٧.

الفتوحات. وفي صفوف الاممية الثانية، وقف لينين بحزم ضد العسكرية وخطر الحرب، ضد خطر الحرب الاستعمارية العالمية الزاحفة آنذاك. وتطبيقا للخطة اللينينية، صوت النواب البلاشفة في مجلس دوما الدولة ضد الميزانية الحربية، ووقفوا ضد الحرب، فنفتهم القيصرية لهذا الى سيبيريا الى معتقلات الاشغال الشاقة. وكارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ، اللذان وقفا على المواقف الاممية الماركسية، ناضلا ضد الحرب بجميع ما تحت تصرفهما من الوسائل. ومعروفة كذلك الواقعة التالية: في مؤتمر الاممية الثانية صافح قائد الاشتراكيين اليابانيين صن كاتاياما، ممثل الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس بليخانوف، مصافحة ودية، دليل احتجاج على الحرب الاستعمارية التي كانت قائمة بين اليابان وروسيا.

وهناك كثرة من الوقائع التاريخية تشهد على ان ماركس ولينين واتباعهما قد ناضلوا بلا كلل ضد حروب الفتح غير العادلة وحشدوا الجماهير الشعبية الغفيرة على هذه المواقف المعادية للحرب.

والآن، يقول البعض ممن يسمون انفسهم بالماركسيين-اللينينيين ان الدفاع عن السلام والنضال ضد خطر الحرب يناقضان، على حد زعمهم، روح الماركسية-اللينينية ويعرقلان تطور الحركة الثورية. ولو صدقنا هؤلاء القوم، لكانت النتيجة ان لينين وكارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ والبلاشفة الروس لم يكونوا ماركسيين لانهم وقفوا ضد الحرب. وهذا ما لا يمكن ان يزعمه غير الذين لا يفهمون جوهر المذهب الماركسي بصدد النضال الثوري.

ان نظرية الاشتراكية العلمية، التي وضعها ماركس وانجلس، تنطلق من كون الرأسمالية تؤول حتما الى الهلاك في سياق تطورها نتيجة للتناقضات التناحرية التي تنبثق وتتأزم في صلب المجتمع.

ان تمركز وانحصار الرأسمال يفضيان الى الاحتكارات والى تعفن الرأسمالية اكثر فاكثر، الامر الذي يهيىء الشروط للانتقال الى نظام اجتماعي اعلى، هو الاشتراكية. والرأسمالية تخلق بنفسها في مجرى تطورها، كما علم ماركس، حفار قبرها بشخص الطبقة العاملة.

ولقد اكدت الحياة كليا صحة المذهب الماركسي- اللينيني. فوفقا لهذا المذهب، تحرز الطبقة العاملة النصر على الرأسمالية، لا عن طريق شن الحروب بين الدول، بل بالنضال الطبقي ضد المستثمرين.

لقد تكوّن التاريخ بحيث ان البروليتاريا في روسيا حققت انتصار الثورة في غضون الحرب العالمية الاولى. وبعد الحرب العالمية الثانية، نشأت جملة من الدول الاشتراكية.

عندما تبدأ الحروب بين البلدان الاستعمارية، تتأزم جميع تناقضات الاستعمار الداخلية والخارجية، ويختل جهاز الدولة البرجوازي، وينشأ وضع ملائم لانتصار الطبقة العاملة وخاصة في البلدان التي تمنى بالهزيمة في هذه الحروب.

ولقد اخذ لينين بالحسبان جميع هذه الاعتبارات على وجه الضبط، وقدم في مستهل الحرب العالمية الاولى موضوعته التاريخية بصدد تحويل الحرب الاستعمارية

الى حرب اهلية. وهذا ما فعله البلاشفة الروس والطبقة العاملة في روسيا.

ولكن هذا لا يعني اطلاقا ان البلاشفة برئاسة لينين شنوا حربا بين الدول لكي يحققوا انتصار الثورة. بل بالعكس. فان لينين والبلاشفة قد فعلوا كل شيء للحيلولة دون نشوب الحرب، ولكن، بما ان القوى لم تكن كافية لدرء هذه الحرب، عرضوا آنذاك مهمة تحويل الحرب الاستعمارية الى حرب اهلية.

وهذا ليس ابدا ما يريده النظريون الحديثي المولد، الذين يحاولون خلق «نظرية» تقول بان الطريق الى انتصار الاشتراكية تمر عبر الحرب بين الدول، عبر الدمار وعبر دم. وموت الملايين من البشر. ولو استرشد الشيوعيون «نظرية» كهذه، لما اجتذبت اليهم الجماهير الشعبية، بل نفّرتها عنهم. ان «نظرية» كهذه تنفّر على الاخص في عصرنا الصاروخي النووي. لقد اولى الماركسيون-اللينينيون على الدوام قضايا الحرب والسلم انتباها كبيرا وبحثوها دائما بحثا ملموسا تاريخيا. فلا يجوز حل قضايا الحرب والسلم دون حسبان الحساب للوضع الفعلي. يجب ان نتحلى بالرجولة وننظر نظرة سليمة الى الوقائع الفعلية وجها لوجه، ونزن بدقة علمية الى ما تؤول الحرب العصرية اذا لم يمكن درؤها. ففي الوقت الحاضر، كما يستفاد من حسابات العلماء والاختصاصيين العسكريين الاجانب، تملك الولايات المتحدة الاميركية قرابة ٤٠ الف قنبلة نووية ورأس نووي. والاتحاد السوفييتي، كما هو معلوم، يملك ايضا من هذه الطيبات اكثر مما يكفي. فماذا يحدث اذا

ما القي بكل هذا السلاح النووي علىٰ رؤوس الناس؟ يستفاد من حسابات العلماء ان ٧٠٠ـ٨٠٠ مليون نسمة سيهلكون من الضربة الاولى وحدها، وعن وجه الارض تمحى وتدمر جميع المدن الكبرى لا في الدولتين النوويتين الرئيسيتين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي وحسب، بل ايضا في فرنسا وبريطانيا والمانيا وايطاليا والصين واليابان وكثرة من بلدان العالم الاخرى، وتؤثر عواقب الحرب الذرية الهيدروجينية في حياة اجيال عديدة من البشر متسببة بالامراض والوفيات، ومفضية الى تشويه تطور الانسان اكبر التشويه.

وانا اتكلم عن كل هذا لا لأخيف احدا ما، بل اني بكل بساطة اورد المعطيات التي يملكها العلم. ولا بدّ من اخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار.

لا ريب في ان نظام الرأسمالية الذي يولد الحروب سيهلك حتما نتيجة للحرب الحرارية النووية العالمية اذا ما شنها المجانين الاستعماريون. ولكن، هل تكسب البلدان الاشتراكية وقضية النضال من اجل الاشتراكية في العالم كله من الكارثة الحرارية النووية العالمية؟ ان الذين يغمضون عيونهم عن الوقائع قصدا وعمدا هم وحدهم الذين يسعهم ان يفكروا هكذا. اما الماركسيون-اللينينيون، فانهم لا يستطيعون التفكير في بناء الحضارة الشيوعية على انقاض المراكز الثقافية العالمية، على ارض مجتاحة لوثتها الرواسب الحرارية النووية. هذا ناهيك عن ان قضية الاشتراكية تزول على العموم بالنسبة لعدد عديد من

الشعوب، لأن هذه الشعوب ستمحى محوا من على وجه كوكبنا.

واني افضي لكم سرا: ان علماءنا قد صنعوا قنبلة قوتها ١٠٠ ميغاطن. ولكنه لا يجوز، وفقا لحسابات عسكريينا، قذف قنبلة قوتها ١٠٠ ميغاطن على اوروبا: فاذا شن خصمنا المحتمل الحرب، فاين نقذفها، على المانيا الغربية ام على فرنسا؟ ولكن انفجار قنبلة كهذه في هذه الارض يصيبكم انتم ايضا ويصيب بعض البلدان الاخرى. ولهذا لا يمكننا ان نستخدم مثل هذا السلاح، اغلب الظن، الا خارج حدود اوروبا الغربية. وانا اقول هذا لكي تكون ثمة فكرة اوضح عن وسائل التدمير الرهيبة الموجودة حاليا.

وقنبلة من ١٠٠ ميغاطن ليست بعد حدا. فهي، اذا جاز القول، حد من وجهة العقلانية الحربية المحتملة. لأن وسائل اقوى للتدمير قد تمثل خطرا جسيما كذلك على الذين يتجاسرون على استعمالها.

وبكلمة، ايها الرفاق، سبق لي وقلت في التقرير امام دورة السوفييت الاعلى في الاتحاد السوفييتي انه لا يوصى بالاستعجال الى العالم الآخر، وان احدا لم يرجع من هناك وان احدا لم يبلغ ان هناك يعيشون احسن من هنا. نحن لا نريد ملكوت السماوات، بل نريد ملكوت الارض، ملكوت العمل. وفي سبيل هذا الملكوت، نناضل ولا نضن بجهودنا، وسوف نناضل وننتصر.

ان الاتحاد السوفييتي الذي يملك السلاح الصاروخي النووي يعرف جيدا امكانيات هذا السلاح. ولقد صنعناه

بغية الدفاع عن وطننا وعن سائر بلدان الاشتراكية. ولهذا نقف من قضايا الحرب والسلم موقف المسؤولية. نحن لا نريد الحرب ولكننا لا نخافها. واذا فرضوا علينا الحرب، فاننا سنعرف كيف نرد الرد الاحسم على المعتدين، والمعتدون يعرفون هذا...

ان مبدأ التعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية، هذا المبدأ الذي نادى به لينين، قد اعتبرناه ولا نزال نعتبره المبدأ الوحيد الصحيح. وقد تأكدت اهميته ولا تزال تتأكد بكامل خبرة العلاقات الدولية.

ان سياسة التعايش السلمي قد اكتسبت اهمية خاصة في الظروف الراهنة. فعندما لم يكن في العالم سوى دولة اشتراكية واحدة، محاطة من جميع الجهات ببلدان استعمارية، كانت سياسة التعايش السلمي ترمي الى كسب الوقت والحصول على هدنة لتعزيز السلطة البروليتارية وبناء الاشتراكية في بلادنا. اما الآن، فمن جرّاء تغير طابع الحرب، ونظرا للنسبة الجديدة بين القوى في المسرح العالمي لما فيه صالح قوى السلام والاشتراكية، تقصد سياسة التعايش السلمي اهدافا ومهاما اكبر بكثير، وتمتلئ من حيث الجوهر بمضمون جديد. وهدفها الاخير تأمين اوفر الشروط والظروف ملاءمة لانتصار الاشتراكية على الرأسمالية في المباراة الاقتصادية السلمية.

ان بعض الناس يشوهون موقفنا الماركسي-اللينيني ويصورون الامر كأننا، اذ ننادي بسياسة التعايش السلمي، ندعو بالتالي، على حد زعمهم، القوى الثورية والاحزاب

الشيوعية في البلدان الرأسمالية الى العدول عن النضال الطبقي، عن النضال من اجل اقامة سلطة الطبقة العاملة والشعب الشغيل، عن نضال الشعوب من اجل التحرر الوطني. هذا تلفيق احمق وافتراء ابله.

فان الاتحاد السوفييتي يؤيد الحروب العادلة التي تخوضها الشعوب، لا في بياناته وتصريحاته وحسب؛ فان هذا التأييد قد تجسد غير مرة بالمعونة المادية. ان العديد من الشعوب قد استعملت اسلحتنا في نضالها التحرري واحرزت الانتصارات وتحررت من نير الحكم الاستعماري. ان حروب الشعوب المستعمرة من اجل تحررها حروب مقدسة ولهذا كنا ولا نزال وسوف نكون الى جانب الشعوب المكافحة من اجل استقلالها.

(كلمة في المؤتمر السادس للحزب الاشتراكي الالماني الموحد، ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣، موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية، عام ١٩٦٣، ص ص ٣٠-٣٥)

لا تنازلات في ميدان الايديولوجية

يجب ان نرى بجلاء ان النضال من اجل توطيد السلام سيكون طويلا. يجب فهم التعايش السلمي فهما صحيحا. فالتعايش هو استمرار النضال بين النظامين الاجتماعيين، ولكنه نضال بوسائل سلمية، بلا حرب، بلا تدخل من دولة في الشؤون الداخلية لدولة اخرى. وهذا النضال لا يجوز الخوف منه. ينبغي لنا ان نناضل بحزم

وداب من اجل افكارنا، من اجل نمط حياتنا، من اجل نظامنا الاشتراكي. ويقيننا ان المدافعين عن الرأسمالية لن يتخلوا كذلك عن نمط حياتهم، عن ايديولوجيتهم، وسوف يناضلون. ونحن نعتبر ان هذا النضال نضال اقتصادي وسياسي وايديولوجي، لا حربي.

وستكون هذه مباراة بين النظامين على الصعيد السلمي. ولأجل احراز النصر في هذه المباراة، يجب علينا ان نوجه جميع جهودنا نحو تنفيذ وتجاوز تنفيذ البرنامج السباعي، نحو الاستمرار في انهاض الاقتصاد السوفييتي والثقافة السوفييتية، نحو توطيد جبروت وطننا. وبالعمل المتفاني سنخلق شروطا وظروفا يتأمن فيها اعلى مستوى حياة للشعب.

(من خطاب في الاجتماع الحاشد لشغيلة مدينة نوفوسيبيرسك. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد ٢، ص ٣٤١)

في القضايا الايديولوجية وقفنا بثبات وسنقف كالطود على اساس الماركسية-اللينينية. لا يمكن حل القضايا الايديولوجية بالقوة، لا يمكن فرض الايديولوجية السائدة في دولة من الدول على دولة اخرى. لم يسبق قط لانسان سليم التفكير ان اعترف بأن المجادلات الايديولوجية او قضايا بناء الدولة في هذه البلدان او تلك ينبغي ان تحل بالحرب.

لا يستحسن الرأسماليون النظام الاجتماعي الاشتراكي،

وهم يستهجنون ايديولوجيتنا ومفهومنا عن العالم. وبمثل هذا القدر لا نستحسن نحن ايضا، مواطني الدول الاشتراكية، الاوضاع الرأسمالية والايديولوجية البرجوازية. ولكننا بحاجة الى العيش بسلام، بحاجة الى حل ما ينشأ من القضايا الدولية بالوسائل السلمية وحدها. ومن هنا تنشأ ضرورة التنازلات المتبادلة.

وغني عن القول انه لن يتنازل لا هذا الطرف ولا ذاك في القضايا الاجتماعية والايديولوجية الاساسية التي تفرق بينهما. يدور الحديث عن تنازلات من نوع آخر. يزورنا مثلا ممثلو الدول الرأسمالية ويفصحون عن نظراتهم اذ يتكلمون عندنا. ونحن لا نوافقهم على نظراتهم دائما وفي جميع الامور، ولكننا نقف من هذا الافصاح موقف تسامح. ونحن، اذ نزور البلدان الرأسمالية، نتكلم كذلك هناك ونعلن نظراتنا بصراحة، ويبدو انهم هناك يقفون موقف التسامح ايضا.

ان مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة يعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية وضرورة التنازلات المتبادلة والحلول الوسط، يعني، ان شئتم، تكيف الطرفين في ميدان العلاقات بين الدول عند حل القضايا العملية الناضجة بقصد صيانة السلام وتوطيده. لقد علمنا لينين انه ينبغي للطبقة العاملة، سواء قبل اكتساب السلطة او بعد اكتسابها، ان تحسن ممارسة سياسة مرنة، ان تقدم على الحلول الوسط، ان تقدم على الاتفاقيات حينما تتطلب الحياة ذلك، حينما تتطلب ذلك مصالح القضية.

وما معنى ذلك في الوضع الراهن؟ فلنأخذ مثلا قضية نزع السلاح. لقد تقدمت الحكومة السوفييتية باقتراح حول نزع السلاح العام والكامل. ونحن نعتقد ان تنفيذ هذا الاقتراح يضمن السلام لجميع الشعوب. الا اننا على استعداد للنظر كذلك في الاقتراحات الاخرى بقصد الوصول الى حلول لقضية نزع السلاح تقبلها الاطراف. وهذا مثل ملموس ينبئ بأننا على استعداد للتنازل في حالة عدم توفر امكانية حل القضية بمجملها، اي عدم توفر امكانية تحقيق ما نعتقد نحن انه الاصح.

ومن الجهة الاخرى تقدم الدول الرأسمالية ايضا على تنازلات معينة. فمن المعروف مثلا ان هذه الدول قد اعترفت بدولتنا السوفييتية، ثم اعترفت بمعظم البلدان الاشتراكية الاخرى، مع أن الاوساط الرأسمالية الحاكمة هي خصم للاشتراكية. للدول الرأسمالية علاقات ديبلوماسية مع البلدان الاشتراكية، وهي تفاوض هذه البلدان، وهي في هيئة الامم المتحدة تشترك معا وتبحث معا القضايا الدولية. وهذا، بالطبع، تنازل كذلك، وهو، ان شئتم، تكيف من قبل الدول الرأسمالية المضطرة الى الاعتراف بواقع قيام وتطور بلدان النظام الاشتراكي العالمي.

ونحن حين نتكلم عن التعايش السلمي بين الدول الاشتراكية والرأسمالية نقصد ان هذه الدول وتلك لا تتدخل في الشؤون الداخلية بعضها لبعض. فعلى هذا الاساس المعقول وحده يمكن التعايش السلمي.

في مجرى العلاقات بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة تصادف في ايامنا وستصادف كثرة من القضايا التي

تتطلب نزول الاطراف عند رغبة بعض، تتطلب السعي وراء اتفاق على أساس تقبله الاطراف بقصد الحؤول دون نشوء توتر، تتطلب الاستفادة من جميع الامكانيات حتى اقلها شأنا بقصد درء نشوب حرب جديدة.

ولكن لا يجوز الخلط بين التنازلات المتبادلة ابتغاء التعايش السلمي بين الدول وبين التنازلات المبدئية، بين التنازلات فيما يتعلق بطبيعة نظامنا الاشتراكي نفسها، فيما يتعلق بايديولوجيتنا. لا سبيل في هذا الميدان الى اي تنازل، الى أي تكيف. فلئن وقعت تنازلات في المبادئ، في القضايا الايديولوجية فان ذلك سيعني الانزلاق الى مواقف خصومنا. ان ذلك سيعني تغيرا كيفيا في السياسة، سيكون خيانة لقضية الطبقة العاملة. وان من يسلك هذا الطريق يسلك طريق خيانة قضية الاشتراكية وينبغي بالطبع أن تصوب اليه نيران انتقاد لا يعرف الرحمة.

نحن على يقين بقوة حقيقتنا، نحن نرفع عاليا ونعرض امام العالم من مشرقه الى مغربه هذه الحقيقة الاشتراكية، مزايا الاشتراكية. وليس ما يدعونا الى الخشية من ان تقع شعوب البلدان الاشتراكية في شباك اغراء الابليس الرأسمالي وأن تتخلى عن الاشتراكية. والتفكير على غير هذا النحو يعني عدم الايمان بقوة الاشتراكية، يعني عدم الايمان بقوة الطبقة العاملة، وبكفاءاتها الابداعية.

(الوضع الدولي وسياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد ٢، ص ص ٣٤٨ـ٣٥٠)

ان الماركسية-اللينينية تعلم الشغيلة كيف يفهمون التطورات الجارية في المجتمع المعاصر فهما صحيحا. فان الشعوب شرعت تدرك بجلاء متزايد ابدا انه لم يكن من العبث قطع الطريق الهائلة التي غمرتها دماء المناضلين في سبيل سعادة الشعب، طريق الانتصارات المجيدة والهزائم الموقتة قبل إن تصبح الشيوعية التي لم تكن فيما مضى الا حلما، اكبر قوة في العصر الراهن، مجتمعا يبنى فعلا على مساحات شاسعة من الكرة الارضية.

ان العالم الجديد لم يولد وحسب، بل انه ينمو ويقوى وقد لف حتى الآن تحت رايته اكثر من ثلث سكان الكوكب. فكيف لا نعتز بهذا، ايها الرفاق!

وفي هذه الظروف، لا يزال يوجد اناس يؤخذون في شباك الدعاية البرجوازية ويحاولون ان يبصقوا على نظرية وتطبيق بنائنا الشيوعي. فليس في وسعنا ولا من واجبنا ان نسلم بهذه الظاهرات، بل يجب ان نرد الرد الحاسم على حملات وافتراءات اولئك الذين يريدون ان يقوضوا ثقة الشعب في الحزب.

هذا مع العلم انه لا يندر تحقيق ذلك لا مباشرة، بل بدس نداءات بريئة، على ما يبدو، من نوع التعايش السلمي في ميدان الايديولوجية.

نحن لم نوافق يوما على هذه النظرات لأننا تناولنا دائما قضايا الايديولوجية من المواقع الطبقية. ان ما يضر قضيتنا نناضل ضده. كل فلاح يعرف ان ألد اعداء الحقل هو الشوك وغيره من الاعشاب الضارة. ولهذا يصون المزروعات بعناية من الاعشاب الضارة. وهو يصون

المزروعات وينميها، بينما يقضي بلا رحمة على الاعشاب الضارة. وهكذا هو الحال في المجتمع ايضا: يجب علينا ان ننمي ونصون كل جديد، كل ثوري، كل ما يرص الشعب، ونناضل بحزم ضد كل ما يعيق حركتنا الى الامام، كل ما يعيق تراص شعبنا، كل ما هو موجه ضد حزبنا وايديولوجيته المنعشة.

لقد سبق لي وقلت ان الايديولوجية الماركسية-اللينينية ووحدة الحزب التنظيمية انما هما، بتعبير مجازي، الاسمنت الذي يشد لحمة الحزب في كتلة متماسكة. اما نقيض الاسمنت، فهو الملح. فاذا رميت ملحا في محلول الباطون، فلن تحصل على اي لحمة، ويفسخ الباطون. والتعايش الايديولوجي السلمي هو ضرب من ملح.

ان الاعداء يريدون ان يرموا هذا الملح في ايديولوجيتنا بالدعوة الى التعايش السلمي في ميدان الايديولوجية. لماذا؟ لأنهم ينامون ويرون في المنام كيف يقوضون ويضعفون نفوذ الحزب في الشعب، اي كيف يحرمون الجماهير من القوة المنظمة والموجهة. انهم عاجزون عن تقويض الحزب من الداخل: فان جميع محاولات الاعداء من هذا النوع قد باءت بالفشل. وهم الآن يحاولون بقصارى الجهد ان ينتزعوا من الحزب روحه الثورية، اي ان يشنعوا على الايديولوجية الماركسية-اللينينية ويضعفوا تأثيره في المثقفين المبدعين، في الشعب كله، ويشرحوا بالتالي عضوية الحزب الواحدة وجسمه الحي.

ان الموافقة على التعايش السلمي بين الايديولوجية الشيوعية والايديولوجية البرجوازية انما تعني تمكين العدو

تسويد صفحة اعز ما لدينا، وتشجيع الافتراء، والاسهام في افساد وعي الشعب، وتدمير تنظيمنا، وكبح حركتنا الى الامام وعرقلتها بكل الوسائل. لقد ناضلنا وسوف نناضل في المستقبل ايضا بكل الحزم، لا ضد الايديولوجية البرجوازية الفاسدة وحسب، بل ضد عملائها في وسطنا بوصفهم عملاء اعدائنا الطبقيين.

واعتقد ان الجميع يفهمون انه يجب علينا ان نبدي انتباها لا يعرف الوهن ونرد على كل من يصر على مواقف غريبة عنا، على مواقف التعايش السلمي في ميدان الايديولوجية.

وآمل اني لن ألام لأني لم اذكر اسماء الرفاق الذين وقعوا رسالة تحتوي موضوعة ضارة بصدد التعايش السلمي الايديولوجي. اني اعرف بعضهم جيدا. من المشكوك في انهم كانوا في حالة طبيعية عندما وقعوا هذه الرسالة. نحن لا نشك في استقامتهم. اغلب الظن، انهم امعنوا الفكر اذ استرجعوا رسالتهم، وعندما سألهم الاصدقاء، كيف حدث هذا، اجابوا:

– غرّنا الشيطان!

نحن نريد ان لا يغرّ الشيطان ابدا الناس، لا الحزبيين منهم ولا اللاحزبيين. نحن نريد ان يكون ادراك عضو الحزب وواجبه اقوى من اي شيطان. فقط مثل هذا العضو في الحزب يمكنه ان يكون شيوعيا مجاهدا فعلا!

ان اعداء الشيوعية لم يستطيعوا تحطيمنا في معركة حربية سافرة. تذكروا سنوات الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي، وزمن الحرب الوطنية العظمى القاسي. تذكروا زمن

كانت الولايات المتحدة الاميركية تملك احتكار السلاح النووي. ان هذا كله هو، ايها الرفاق، مراحل في حياتنا، في نضالنا.

ان كثيرين منكم قد رأوا، اغلب الظن، الفلم الرائع «المعجزة الروسية» . انت تنظر وتفكر: اليكم ايا كنا آنذاك، ومع ذلك بقينا! ولم نبق وحسب، بل كنا اول من بنى دولة العمال والفلاحين، وشيّد الاشتراكية، واول من ارتفع الى الفضاء الكوني.

نحن، ابناء الجيل الاكبر سنا، نتحسس ما يعرضه الفلم بغير ما يتحسسه الشباب، اي الناس الذين لا يعرفون هذه المرحلة الا من الكتب. ان ذلك الزمن قد يثير في نفوس بعضهم الخوف. فان المخرجين السينمائيين الالمانيين الزوجين تورنديك قد صنعا هذا الفلم من مشاهد وثائقية وحسب، دون ان يلجآ الى لعب الممثلين. اما عندنا نحن الذين عشنا ذلك الزمن، فان هذا يثير في نفوسنا شعور الاحترام والاعتزاز، لأنك تتذكر اناس ذلك الزمن الرائعين، ابطال العمل والمعارك. اجل، كان الحال صعبا، ولكن مصاعبْ الزمن الذي مضى لم تبعث في نفوسنا مشاعر الارهاق. بل بالعكس. فان التغلب على هذه المصاعب قد اثار في نفوسنا شعور الحماسة والاعتزاز، وكل هذا لا يزال يستنهض الآن روح الناس، ويبعث فيهم المزاج الكفاحي.

عندما ترى الفلم، تتذكر عفو الخاطر اولئك الذين يطلقون نعت «المزوقين» على رجال الادب والفن الذين يبينون بصورة صحيحة الظاهرات الايجابية في حياة بلادنا. ان بعض المشاهد في الفلم تعكس جيدا مصاعب وحرمانات

تلك الاعوام. وهناك مشاهد اخرى: ها هي الوحدات الهتلرية تسير دافعة اقدامها بدقة؛ ها هي مشاهد تصور عمل السوفييتيين الشاق بالرفوش والعربات اليدوية ومشاهد تبين في الوقت نفسه اميركا وتكنيكها. ان احدا لن يقول: لماذا يزوقون الاعداء ويبينوننا بهذا الشكل الحقير؟ ان حقيقة الحياة تنعكس في فلم «المعجزة الروسية». اجل، لقد كنا بالفعل هكذا، اجل، لقد تحملنا جميع هذه البلايا والحرمانات، قاطعين طريقا هائلا من التأخر الى التقدم. لقد عرض المتجهم والقاتم ايضا، ولكن كل هذا عرض من مواقف حقيقية، صادقة. وهكذا نحن لا نتطلب من الكتاب ورجال الفن والسينما ان يزوقوا، ان يصوروا احداث الحياة بصورة غير صحيحة، غير معقولة. كلا. نحن نقول لهم: بينوا الواقع كما هو، ولكن بينوه من مواقع منعشة.

تذكروا «القصيدة التربوية» لماكارنكو، انظروا عمن وعما كتب. ان الذين كتب عنهم قد اثاروا شعور الرعب في نفس التافه الضيق الافق، في نفس البرجوازي، في نفس المثقف في الغرب. ولكن كيف رسم، كيف بيّن هؤلاء الناس، هؤلاء الاشرار واللصوص، والذين ربما كان بينهم قتلة. وتقرأ ماكارنكو، فيتولد في نفسك شعور الثقة بابطاله وتؤمن ان هؤلاء الناس الذين كانوا في ذلك الوضع بنتيجة ارث النظام القديم، سيكشفون خير جوانبهم. وهكذا بالفعل بينوا انفسهم.

يقول بعض الكتاب: ماذا، هل يدعوننا الى «تزويق»، الى تجميل ظاهرات الحياة؟ كلا. لا ندعو الى التزويق. انما ندعو الى الكتابة عن صدق، حتى وان تكتبوا عن اشياء

قاتمة ولا اكثر، سلبية ولا اكثر، ولكن كتابة عن صدق، من مواقع منعشة. ولكن بعضهم يريد ان يأخذ المواضيع لمؤلفاته، كما يقال، من حفرة الاقذار، ويقذف بالاوحال كل ما اجتازه وكسبه وعاناه الشعب السوفييتي. وامثال هؤلاء الناس يريدون ان نصفق لهم مقابل هذا. كلا. ان هذا لن يكون!

المسألة توضع هكذا: لقد بلغنا حدا معينا ونحن نمضي قدما. ان ايديولوجيي الاستعمار وجميع اعداء الشيوعية يحاولون قصارى الجهد لكي يكبحوا سيرنا هذا الى الامام. وهم يجتذبون الى ناحيتهم الناس المتقلقلين من كل شاكلة وطراز. اما نحن فنقول لهؤلاء الناس: لا تنفصلوا عن الشعب والحزب، قفوا في الصفوف المشتركة تحت راية الماركسية-اللينينية، راية حزبنا الشيوعي! اذا كانت لديكم روح ثورية، اذا كان لديكم حماسة النضال من اجل سعادة الشعب، اذا كانت لديكم شرارة الحقد على الاعداء والايمان بشعبكم، بقواه، فقفوا تحت الراية العظيمة، راية الماركسية -اللينينية. والحال ان الحقد على الاعداء الطبقيين امر ضروري لأنه لا يمكنك ان تصبح مناضلا جيدا من اجل شعبك، من اجل الشيوعية، اذا كنت لا تعرف كيف تحقد على الاعداء.

اما الرفاق الذين لا يريدون ان يقفوا تحت هذه الراية، بل يحاولون، بالعكس، ان يعيقونا، ان يمسكوا بايدينا متى يحتدم النضال الضاري، فاننا نقول لهم: كفوا عن هذا، لأنكم تتدخلون في الشجار الى جانب اعدائنا

الطبقيين. اما اذا تدخلتم مع ذلك في هذا الشجار، فاعرفوا: لن يبدي احد رحمة حيالكم في الشجار، بل سيضربونكم!

اجل، ايها الرفاق، الآن يحتدم النضال الطبقي الضاري في المسرح العالمي. فالاعداء يهاجمون ايديولوجيتنا الماركسية-اللينينية ويحاولون ان يفسدوا روح الناس وضميرهم. واذا كان اعوان البرجوازية الفكريون سيمسكوننا في هذا النضال في مرافقنا او في اقدامنا، الا لا يغضبوا اذا كان هم ايضا سيتلقون الضربات مع الاعداء السافرين. هكذا هو النضال. تارة يضربون ضربات قوية عن خطأ، وطورا بلا خطأ. وهذا ايضا غير سيئ: لكي لا يضلوا عن السبيل، لكي لا يضربوا جماعتهم، لكي لا يساعدوا الاعداء الطبقيين، لكي لا يخدموا ايديولوجيي الاستعمار.

ان من ينتقل من معسكرنا، معسكر بناة الشيوعية، الى المعسكر الآخر، سيقدم الحساب عاجلا ام آجلا امام شعبه. ولقد اجاد نيقولاي فاسيلييفيتش غوغول حين بيّن كيف قتل تاراس بولبا ابنه اندري لأن هذا انتقل الى جانب الاعداء. هكذا هو منطق النضال.

والآن يحتدم نضال اشد ضراوة بين قوى الاستعمار المستعد للاقدام على كل شيء لكي يصون سيادته، وقوى الاشتراكية، الشيوعية. ان تاراس بولبا قد خاض نضالا وطنيا، وعندنا يحتدم النضال الطبقي والنضال الطبقي اشد قساوة وضراوة. ان النضال الطبقي لا يعرف حدودا وطنية لأن الظالمين والمظلومين ليست ظاهرة تختص بها قومية ما بعينها؛ وهو لا يعرف صلات القربى، الصلات العائلية. وهذا ما بينه بجلاء خاص ميخائيل الكسندروفيتش

شولوخوف في روايته «الدون الهادئ» وما بينه كتاب آخرون.

صحيح ان لبعض الرفاق رأيهم الخاص في هذه القضية ايضا، ولا يندر ان يستعيضوا عن الطريقة الطبقية في تقدير الظاهرات الاجتماعية بالطريقة القومية والعرقية. ولكننا نحن نتكلم لغة حزبنا ونفصح عن مفهوم حزبنا، ونتحدث عما هو مسجل في قراراتنا الحزبية.

ونحن نفرح ونعتز لكون بلادنا، وعموم الرابطة الاشتراكية للشعوب قد توصلت الى وضع كهذا اضطر فيه الاعداء لا الى حسبان الحساب لنا وحسب، بل ايضا، واقول هذا، الى الخوف منا.

(الماركسية-اللينينية رايتنا وسلاحنا الكفاحي. خطاب في دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٦٣. موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية، عام ١٩٦٣، ص ص ١٠-١٤)

التعايش السلمي هو الخطة العامة للسياسة الخارجية التي ينتهجها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي

ان قضية التعايش السلمي لفي غاية البساطة. ففي كوكبنا، جنبا الى جنب، تعيش الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية. ولقد كانت ولادة الاشتراكية ظاهرة تاريخية قانونية. ولكن العالم الرأسمالي لم يرد اطلاقا ان يعترف بهذا

ولجأ غير مرة الى الحرب لكي يقضي على الجار غير المرغوب فيه. اما كيف انتهت هذه المحاولات، فالجميع يعرفون.

ان تجربة الماضي المرة والنسبة الجديدة بين القوى في المسرح العالمي كان لا بدّ لهما، على ما بدا، ان تعلما الزعماء الرأسماليين، لا ان ينطقوا بكلمات عن السلام وحسب، بل ان يبنوا سياستهم الدولية على نحو مناسب. فلا الحرب ولا الركض وراء التسلح، ولا تنظيم الكتل الحربية الجديدة تلو الكتل يجب ان تحل الجدال بين النظامين. ففي آخر المطاف سينتصر لا ذاك النظام الذي يصنع اكبر كمية من وسائل التدمير واكبر عدد من القواعد الحربية، بل النظام الذي سيؤمن للانسان حياة احسن، اي الذي سيلبي على اكمل وجه حاجات الانسان المادية والروحية.

ان التعايش السلمي بين البلدان على اختلاف انظمتها الاجتماعية هو ضرورة موضوعية في تطور المجتمع البشري في عصرنا. وليس للشعوب والدول سوى واحد من امرين: اما التعايش السلمي والمباراة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية، واما حرب صاروخية نووية تفتك بالبشر. وليس ثمة سبيل آخر.

وبالمناسبة اقول انه يجب ان تكون مصلحة البلدان الرأسمالية في ازالة خطر الحرب لا اقل، ان لم تكن اكبر. فالارجحية ليست الى جانبها، ولقد فقدتها الى الابد.

ان التعايش السلمي هو الخطة العامة للسياسة الخارجية السوفييتية. وهي تنبع من نفس طبيعة دولتنا التي لا وجود فيها لطبقات وفئات اجتماعية لها مصلحة في الحرب، في الاستيلاء على ثروات الغير، في استعباد الشعوب الاخرى.

لقد اقر المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي برنامجا جليلا: في السنوات العشرين القريبة القادمة سيصار في الاتحاد السوفييتي الى انشاء قوى منتجة لا سابق لها من حيث الجبروت، تؤمن للانسان السوفييتي اعلى مستوى حياة في العالم وتلبية حاجاته. وواضح ان الدولة التي تخطط للمضي قدما مثل هذه المسافة في تطوير اقتصادها السلمي والتي تبتغي ان توظف في سياق ٢٠ سنة الفي مليار روبل في اقتصادها الوطني، ان هذه الدولة تتجه نحو السلام لا نحو الحرب.

ان المبدأ اللينيني القائل بالتعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يعني مجرد انعدام الحرب، ولا حالة هدنة موقتة غير مستقرة. بل يفترض اقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية الودية بين هذه الدول، ويرتأي اقامة وتطوير مختلف اشكال التعاون الدولي السلمي.

فماذا يجب القيام به عمليا من اجل هذا الغرض؟ ان الاتحاد السوفييتي قد قدم عددا غير قليل من الاقتراحات الملموسة التي يضمن اقرارها قيام سلم وطيد. ان تحقيق المقترحات السوفييتية بصدد نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة، بصدد تصفية نظام الحكم الاستعماري المخزي على الفور، بصدد عقد معاهدة الصلح الالمانية واعادة الوضع في برلين الغربية الى مجراه الطبيعي على اساس هذه المعاهدة، من شأنه ان يصفي الاسباب الاساسية للتوتر الدولي القائم، ويحطم آلة الحرب ذاتها

ويتيح لجميع الشعوب الانصراف باطمئنان الى العمل البنّاء السلمي.

ان الحكومة السوفييتية مستعدة، كما في السابق، لأن تفعل كل ما يتعلق بها من اجل حل المعاضل الدولية الملحة بالطريق السلمي، بطريق المفاوضات على اساس حساب مصالح الاطراف كافة.

ان الاتحاد السوفييتي، المقتنع اقتناعا راسخا بمزايا النظام الاشتراكي، يعرض على البلدان الرأسمالية المباراة السلمية. وفي سياق هذه المباراة مدة طويلة، غير محدودة باية آجال معينة، ستقتنع الشعوب بان النظام الاشتراكي هو النظام الاوفر عدالة والاكثر تقدما، وان المستقبل له.

اما «الحق في وجود» هذا النظام الاجتماعي او ذاك، فان هذا الحق لا يمكن ان يحدده غير الشعوب نفسها، وتقرره معرفة ما اذا كان هذا النظام يستجيب لمصالح الاغلبية الساحقة من الناس. ان بعضهم في البلدان الراسمالية يروج فكيرة فرض شروط على البلدان الاشتراكية، مصرحين: نحن مستعدون للتعايش السلمي معكم اذا كنتم تضمنون خلود الرأسمالية.

عن هذا نجيب: ايها السادة، نحن نؤيد السلام معكم، نؤيد المباراة الاقتصادية السلمية. ان البلدان الاشتراكية لا تعتزم التدخل في شؤون الغير ولا تصدير الثورة. ولكنه غير مسموح ايضا لأحد بتصدير الثورة المضادة الى الدول الاخرى وخنق الشعوب ودوسها عندما تحاول ان تخلع النير الرأسمالي وتعيد بناء حياتها على مبادئ جديدة، عادلة.

اثناء الزيارة التي قمت بها الى النمسا في عام ١٩٦٠،
والتي اذكرها دائما بكبير الارتياح، قلت في اللقاء مع اعضاء الجمعية النمساوية السوفييتية انه لا يجوز دفع الانسان الى الفردوس بالهراوة، ولا يجوز دفع الانسان الى الشيوعية بواسطة الحرب. وعندما يدرك الانسان ان الشيوعية وحدها هي التي تعطيه الحياة الحرة والسعيدة حقا، يركض اليها من تلقاء نفسه. وموقفنا هذا ينبع من جوهر المذهب الماركسي-اللينيني، وينبغي ألا يكون عند اي انسان شريف في الغرب اي غموض او شك من هذا القبيل، شرط ان لا يكون قاصدا تشويه اهداف الشيوعيين وسياسة الدول الاشتراكية.

ان الشعب نفسه هو الحكم في مسألة معرفة اي من النظامين القائمين، الاشتراكي ام الرأسمالي «يبرر نفسه». وهذه المسألة يحلها التاريخ وهو يحلها الآن في صالح الاشتراكية التي تحمل الى الناس اليسر والحرية والسلام في الارض.

(اجوبة عن اسئلة البروفسور النمساوي
هانس تيرينغ. مجموعة «الشيوعية هي
السلام والسعادة للشعوب»، المجلد ٢،
ص ص ٣٤٥-٣٤٨)

ان المبدأ اللينيني القائل بالتعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية انما نعتبره الخط العام لسياستنا الخارجية، ونطبقه بدأب ومثابرة. وقد أكدت الحياة كليا صحة مبدأ التعايش السلمي. وهذا ما اضطروا

الى الاعتراف به في معسكر الاستعمار ايضا. خذوا، مثلا، دالس، فلم يكن في وسعه على الاطلاق ان يلفظ هذه الكلمات.

عندما كنت في اميركا وبريطانيا وفرنسا، تأتى لي اثناء المفاوضات ان اوضح مطولا ما يعنيه التعايش السلمي. واثناء المفاوضات في الولايات المتحدة الاميركية مع الرئيس ايزنهاور، اتضح انه، مثله مثل ناظر الخارجية هرتر، لا يستطيع ان ينطق كلمتي «التعايش السلمي».

ولكننا، بالعمل العنيد على تعزيز جبروت قوى الاشتراكية، بالنضال من اجل السلم، علمنا كلمتي التعايش السلمي وشرع رجالات الدولة في الولايات المتحدة الاميركية يجيدون لفظ هاتين الكلمتين.

فماذا جرى، ماذا تغير؟ الكلمات بقيت نفس الكلمات ومضمون هذه الكلمات بقي كما هو. لقد تغيرت نسبة القوى في المسرح العالمي.

نحن نقول انه لا يجوز استجداء السلام، ولكنه من الممكن الظفر به وها نحن نظفر بهذا السلام. بم ظفرنا به ونظفر به؟ بالصلوات؟ كلا. لقد ظفرنا به بعملنا، بعمل العمال والفلاحين والمثقفين، وبنينا دولة اشتراكية جبارة، ونهضنا بالعلم، نهضنا بثقافة شعبنا، وانشأنا القوات المسلحة، وزودناها باحدث الوسائل القتالية. فهل هذا «استجداء» للسلام؟ لقد دافعنا عن قضية السلام عن طريق سياسة التعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية. والآن يعرف الاستعماريون ان الهجوم على الاتحاد السوفييتي (وهم بالطبع يمكنهم ان يهجموا، ولا يمكن

اعطاء اي ضمانة في هذا الصدد، وهذا ما قلناه ونكرره)، ان الهجوم على الاتحاد السوفييتي في الوقت الحاضر يعني تعرض الاستعمار كله لخطر الهلاك، يعني الاقدام على الانتحار. ان الاستعماريين يعرفون جيدا انهم سيتلقون ضربة ماحقة القوة في حال الهجوم علينا.

لقد استخلص رئيس الولايات المتحدة الاميركية كينيدي استنتاجا صائبا مفاده انه يجب اعادة تقييم القيم، ويجب حسبان الحساب لجبروت قوة الاشتراكية واخذه بعين الاعتبار، ويجب تغيير العلاقات مع الاتحاد السوفييتي وما اشبه.

أترون كيف يطرح الآن رئيس الولايات المتحدة المسألة؟ هذا، بالطبع، لا يعني، ايها الرفاق، – ولا يجوز تعليل النفس بالاوهام – ان فجر علاقات جديدة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة قد أشرق. كلا! ولكنه من بالغ الدلالة ان رئيس الولايات المتحدة الاميركية، زعيم المعسكر الاستعماري، هو الذي يتحدث عن قوتنا. ان كلماته هذه لا تلهم ولا تشجع حلفاءه. فاذا كان قادة الولايات المتحدة الاميركية هم الذين يقولون هذا، فبما عساهم ان يفكروا في النروج والدانمارك وايطاليا وفرنسا؟ ليس من باب الصدفة ان يقول رئيس فرنسا ديغول: «ان الوقوف تحت شمسية الولايات المتحدة الاميركية» الآن لا يعني اطلاقا تأمين السلامة. ولهذا يجب، كما يقول ديغول، ان يكون لفرنسا شمسيتها الخاصة. اما «الشمسية» الموثوقة، فيجب ان يصبحها، برأي الرئيس الفرنسي، امتلاك السلاح

الذري. ولكن صنع «شمسية ذرية» ليس بالامر البسيط، فقد يبقى صانعها، كما يقال، بلا لباس وبلا شمسية! فان هذه «الشمسية الذرية» تتطلب قوى هائلة، واموالا هائلة.

ان الجميع يفهمون جيدا ان صنع السلاح النووي الجبار يكلف غاليا. ولكننا، ايها الرفاق، مضطرون الى الاقدام على هذا لأننا اذا نسينا هذا، اذا بخلنا اليوم بالتوظيفات والاموال من اجل التسلح، فاننا سنضطر غدا الى دفع الثمن بالدماء، دماء وحياة ملايين الناس. ان دروس الحرب العالمية الثانية لم تتبدد من ذاكرة الشعوب، والجراح لم تندب الا للتو، وهذه الندبات تشهد بوضوح كاف على ما عانته بلادنا من جرّاء غزو الهتلريين البربري.

وفي الوقت الحاضر يمكن استخلاص استنتاج مفاده ان الاستعماريين يفقدون الثقة اكثر فاكثر في قواهم، ويفقدون الامل في قدرتهم على تغيير مجرى الاحداث عن طريق الحرب ووقف البناء الشيوعي في بلادنا وبناء الاشتراكية في البلدان الاخرى، ووقف حركة القوى التقدمية ضد الاستعمار ونظام الحكم الاستعماري. وقد بدأ الاستعماريون يدركون اكثر فاكثر ان الحرب العالمية الجديدة، اذا ما شنوها، ستنتهي بهزيمة ماحقة اشد من الهزيمة التي مني بها هتلر الذي شن الحرب العالمية الثانية.

(الماركسية-اللينينية رايتنا وسلاحنا
الكفاحي. ص ص ١٤-١٦)

التعايش السلمي هو مساومة عاقلة في مصلحة السلام والاشتراكية. تذليل الازمة الكاريبية انتصار لسياسة التعايش السلمي

لا حاجة ان يكون المرء عالما او عسكريا لكي يدرك ان الحرب التالية، اذا شنتها القوى المجرمة، ستتسبب بمصائب لا حد لها للبشرية جمعاء. فنحن نعيش في كوكب واحد مع البلدان الرأسمالية، ومن الافضل لنا ألاّ نحارب، وهذا ما نعلنه لا لأن قوانا قليلة. فنحن على اقتناع راسخ في ان النظام الاشتراكي سيحرز النصر في حال نزاع حربي، بينما النظام الرأسمالي لن يتمكن من الصمود للمحن الشديدة. ولكن الشيوعيين لا يريدون ان يتحقق انتصار افكارهم بثمن هلاك عشرات الملايين من البشر. ان البلدان الاشتراكية لا تريد ان تفرض نظمها على اي شعب كان. ونحن على اقتناع راسخ بان مزايا الاشتراكية ستبرز باكبر القوة في المباراة السلمية مع الرأسمالية. ويقترح الاتحاد السوفييتي على الدول الرأسمالية المباراة لا في الركض وراء التسلح، بل في رفع مستوى حياة الشعب، لا في بناء القواعد الحربية والمنشآت لاطلاق الصواريخ، بل في بناء المساكن والمدارس، لا في توسيع «الحرب الباردة»، بل في التجارة المتبادلة النفع وتبادل القيم الثقافية.

ففي زمننا لا يمكن ان تقوم سياسة عاقلة غير سياسة التعايش السلمي، المساومة العاقلة، هذه السياسة التي لن يوضع في ظلها اي بلد في وضع مميز، والتي في ظلها ستتأمن سلامة كل بلد.

والمسألة توضع الآن على النحو التالي: اما التعايش السلمي واما الحرب.

(خطاب في الجلسة الاحتفالية التي اقيمت في بودابست لمناسبة الذكرى السنوية الثالثة عشرة لتحرير المجر. ٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٨. مجموعة «نحو النصر في المباراة السلمية مع الراسمالية». موسكو، دار الدولة للمطبوعات السياسية، عام ١٩٥٩، ص ١٩٨)

في سياسة المعسكر الرأسمالي تجاه البلدان الاشتراكية، يتجلى ميلان: الميل العدواني الساعي الى شن الحرب، والميل المعتدل الحصيف. ولقد اشار لينين الى ضرورة اقامة الاتصالات مع تلك الاوساط البرجوازية التي تميل الى المسالمة، «وان كانت باحقر اشكالها»*. وقال انه يجب علينا ان نستغل كذلك ممثلي البرجوازية الحكماء في النضال من اجل صيانة السلام.

ان صحة هذه الاقوال تؤكدها احداث ايامنا ايضا. فبين الطبقات الحاكمة في المعسكر الاستعماري، يسود الخوف على مستقبل الرأسمالية. واشد الاوساط اغراقا في الرجعية تبدي توترا عصبيا متفاقما، وسعيا الى المغامرة والعدوان، آملة ان تصلح بهما امورها المتدهورة. وفي الوقت نفسه، توجد ايضا بين الاوساط الحاكمة في هذه البلدان قوى تدرك خطر الحرب الجديدة على الرأسمالية

* لينين. المؤلفات، المجلد ٣٣، ص ٢٣٦.

ذاتها. ومن هنا تياران: تيار يميل نحو الحرب، وآخر نحو القبول، في شكل ما، بفكرة التعايش السلمي.

وهذان التياران تأخذهما الدول الاشتراكية بالحسبان في سياستها، وهي تسعى الى اجراء المفاوضات وعقد الاتفاقات مع البلدان الرأسمالية على اساس مقترحات بناءة، وتسعى الى تطوير الاتصالات الشخصية بين رجالات الدولة في الدول الاشتراكية والرأسمالية. وينبغي ان نستغل في المستقبل ايضا كل فرصة لفضح انصار «الحرب الباردة» وانصار الركض وراء التسلح، ونبين للجماهير الشعبية ان بلدان الاشتراكية تناضل حقا وفعلا باخلاص من اجل تأمين السلام في العالم اجمع.

وفي وعي الشعوب، يرسخ المفهوم القائل ان الشيوعيين هم الذين يعملون لكي تبنى العلاقات بين الدول على اساس مبادئ التعايش السلمي، وانهم هم اشد المناضلين من اجل السلام حماسة وانسجاما. وفي وسعنا ان نعتز لكون السلام والشيوعية يندمجان اكثر فأكثر في كل واحد في خيال الشعوب.

(في سبيل انتصارات جديدة للحركة الشيوعية العالمية. مجموعة «الشيوعية هي السلام والسعادة للشعوب»، المجلد الاول، ص ص ٤٣-٤٤)

ولسنا نحن وحدنا في القول ان نسبة القوى في العالم قد تغيرت في صالح الاشتراكية. وهذا ما يعترف به اعداؤنا ايضا، من حيث جوهر القضية، عندما يتحدثون عن «توازن

الخوف». نحن لا نتقيد بمذهب «توازن الخوف»، ولكنه لا يجوز لنا ألا نلاحظ استنتاجات الاعداء هذه. ان هذه الاستنتاجات ليست غير اعتراف من قبل الاوساط الحاكمة في الدول الاستعمارية بنمو جبروت نظام الاشتراكية العالمي. وان احاديثهم عن «التوازن» ليست موضوعة «ازاحة الشيوعية» وما اشبه. نحن لا نكتفي بالتصريح بل نعرف جيدا ايضا ان قوى الاشتراكية والسلام اعظم من قوى الاستعمار.

ان تنامي تأثير قوى السلام والاشتراكية، وفعالية سياستنا الخارجية السلمية قد تجليا بقوة خاصة في مرحلة الازمة في منطقة البحر الكاريبي.

معلوم ان الاستعمار الاميركي قد نظم في عام ١٩٦١ تدخل اعداء الثورة الكوبيين في كوبا. وواضح انه استصغر قوة مقاومة الشعب الكوبي وقوة الثورة الكوبية ومني بالهزيمة. وتحضيرا لتدخل جديد في كوبا، لم يكتف الاستعمار الاميركي باستخدام اعداء الثورة الكوبيين الذين لا يزالون يلقون الآن التأييد والمال والسلاح. وفكرت الولايات المتحدة الاميركية باستخدام قواتها المسلحة.

ولكن التدخل المحضر كليا باء بالفشل. فبفضل جهود الشعب الكوبي وجهود الاتحاد السوفييتي وسائر البلدان الاشتراكية، وكذلك جهود القوى الديموقراطية المعادية للاستعمار، اضطرت اوساط الاستعمار الاميركي العدوانية الى التراجع والتصريح امام الملأ بالعدول عن التدخل في كوبا.

هناك اناس يزعمون ان كوبا والاتحاد السوفييتي قد

منيا بالهزيمة في النزاع الكاريبي. ولكن منطق هؤلاء الناس منطق غريب: كيف هذا، كوبا الثورية موجودة وترسخ، ونحن منينا بالهزيمة؟ من ذا الذي تراجع فعلا، ومن ذا الذي كسب في هذا النزاع؟ لنستجلي مرة اخرى اي اهداف ابتغاها كل من الطرفين.

الشعب الكوبي، الذي حقق الثورة، استهدف بناء الاشتراكية في كوبا. الاوساط العدوانية في الولايات المتحدة الاميركية اعلنت انها لن تطيق وجود بلد اشتراكي في النصف الغربي من الكرة الارضية وانها ستبذل كل قواها لكي تطيح بالحكومة الكوبية الثورية وتعيد سلطة الاحتكارات الاميركية. هكذا برزت المسألة.

وقد ادركنا اننا اذا لم نتخذ من التدابير الفائقة العادة ما في وسعه ان يوقف الاستعمار الاميركي، اقدمت الولايات المتحدة الاميركية على العدوان ضد الشعب الكوبي. وقد فكرت الحكومة السوفييتية وحكومة كوبا عميق التفكير بما يمكن اتخاذه من تدابير ووزنتا مختلف الحلول. لقد اردنا ان نجعل الاستعمار الاميركي يشعر بانه اذا ما اعتزم القيام بهجوم عدواني على كوبا، سيضطر الى حسبان الحساب لامكان تلقي الضربة الحرارية النووية الجوابية. وهذا التدبير الاضطراري الذي اتخذناه اثار فعلا صدمة عند الاستعماريين. ولكن تدابير كهذه وحسب كان في وسعها ان تدفع رجالات الدولة في الولايات المتحدة الاميركية الى تقدير الواقع الفعلي تقديرا أصح.

فان رئيس الولايات المتحدة الاميركية، كما هو معروف، قد قطع عهدا امام العالم كله، في رسالته الى

الحكومة السوفييتية، بان الولايات المتحدة الاميركية لن تتدخل في كوبا وبان تثني حلفاءها عن ذلك. وبالتالي اضطرت حكومة الولايات المتحدة الاميركية فعلا الى العدول عن التدخل المسلح ضد جمهورية كوبا.

وكان هذا فشلا لسياسة اشد اوساط الاستعمار نزعة عدوانية وانتصارا لسياسة التعايش السلمي، لسياسة النضال ضد الاستعمار، انتصارا للسياسة الرامية الى درء تصدير الثورة المعاكسة.

يقولون لنا: اذا كنتم سحبتم الصواريخ من كوبا، فهذا يعني انكم تراجعتم. ولكنه لا يمكن ان يحاكم على هذا النحو الا اولئك الذين لا يدركون كل تعقد النضال السياسي في زمننا، وما يتطلبه من مرونة وقدرة على المناورة. اجل، كان ذلك تنازلا منا مقابل تنازل الجانب الآخر، كان ذلك تنازلا متبادلا. فقد اضطر الاستعماريون الى الاقدام على التنازل والى الامتناع عن التدخل في كوبا. والحال نحن نصبنا صواريخنا بالضبط لكي نصون كوبا من تدخل الاستعماريين. وهكذا اضطلعت صواريخنا بدورها.

بديهي ان الاستعماريين الاميركيين، شأنهم شأن المعسكر الاستعماري كله، لم يقلعوا عن فكرة النضال ضد البلدان الاشتراكية. وفي وسعهم ان يلجؤوا في هذا النضال الى مختلف الوسائل، سواء منها الاعمال المسلحة السافرة ام غيرها من الطرائق. والمباراة الاقتصادية انما هي كذلك وسيلة للنضال يريد بها احد النظامين ان ينتصر على الآخر.

ان الولايات المتحدة الاميركية لم تنثن عن عزمها على

تصفية المكتسبات الاشتراكية في كوبا. ولكن جوهر الامر يتقوم في كوننا مع كوبا قد اجبرنا الولايات المتحدة الاميركية على اعلان عدولها عن التدخل المسلح في كوبا.

ان النضال من اجل توطيد البلدان التي ولجت طريق الاشتراكية انما هو مجرى طويل، سيستمر طالما لم يحرز احد النظامين النصر النهائي، والنصر النهائي انما هو تصفية النظام الرأسمالي.

اذا انطلقنا من مواقع اولئك الذين يعتبرون اننا نصبنا الصواريخ في كوبا لكي نشن هجوما حراريا نوويا على الولايات المتحدة الاميركية ونبدأ بالتالي حربا حرارية نووية عالمية، ثم عدلنا عن هذا الهدف وسحبنا الصواريخ من كوبا، فقد يبدو اننا تراجعنا عن هدفنا. ولكن الامر كله ينحصر في كون الاتحاد السوفييتي لم يبتغ اطلاقا هدفا كهذا. وقد نصبنا صواريخنا في كوبا لهدف واحد فقط هو وقف عدوان الاستعمار الاميركي على كوبا.

وقد يقولون ان الاستعماريين الاميركيين، بتأثير من اشد الاوساط انفلاتا، لن ينفذوا وعودهم ويصوبون سلاحهم من جديد ضد كوبا. ولكن القوى ذاتها التي دافعت عن كوبا لا تزال موجودة وهي تتعاظم بأسا يوما بعد يوم. والامر لا يتلخص في اين ستنتصب الصواريخ، في كوبا ام في مكان آخر. لا فرق. فمن الممكن استعمالها بنفس القدر من النجاح ضد اي اعتداء كان.

واكرر اننا، اذ نصبنا الصواريخ في كوبا، لم نشأ ان نقرّب موعد اندلاع الحرب بين البلدان الاشتراكية والاستعمار. فقد ابتغينا هدفا آخر: الحيلولة دون تدخل

الاستعماريين في كوبا، الحيلولة دون اندلاع حرب عالمية جديدة. واذا قدر المرء الاحداث من هذه المواقع، فقد كسبنا. وهذا كسب لقوى السلام، هذا كسب لقوى الاشتراكية، للقوى التي تبني الشيوعية.

(كلمة في المؤتمر السادس للحزب الاشتراكي الالماني الموحد. ص ص ٢٦ـ ٢٩)

نحن لسنا بحاجة الى الحرب! ان الشعب السوفييتي الذي رفع راية النضال في سبيل الاشتراكية والذي كان من نصيبه شرف النضال من اجل بناء الشيوعية، يريد السلام. ونحن واثقون في حقنا وقوتنا.

خلال ٤٥ سنة، قطعنا طريقا هائلا، والآن غدت خطواتنا اوسع، اي ان ما كنا نقطعه فيما مضى خلال خمسة اعوام نقطعه الآن خلال شهر واحد. وهل يوجد عندنا ما نحرص عليه؟ نعم، بكل تأكيد! يوجد عندنا الافق، توجد الثقة في انتصار افكارنا النهائي. ونحن نسعى وراء هذه الانتصارات لا على طرق الحرب بل على طرق البناء السلمي والمباراة مع الرأسمالية. ونحن لا نرفض الحرب الحرارية النووية العالمية وحسب، بل نرفض كذلك على العموم جميع الحروب بين الدول، باستثناء الحرب التحررية العادلة والحرب الدفاعية التي يضطر الى خوضها الشعب المتعرض للعدوان.

واذا فرضوا علينا الحرب من اي جانب كان، فاننا بالطبع سندافع عن انفسنا وعن حلفائنا وسنستخدم جميع ما نملك من الوسائل. ولكننا سنفعل كل ما هو ممكن لاجتناب الاصطدام الحربي، لنفي الحروب على العموم من حياة المجتمع. فهل من الممكن بلوغ هذا الهدف مع وجود النظامين في العالم: النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي؟ ان نسبة القوى في العالم الآن لعلى نحو بحيث ان قوى السلام والاشتراكية تستطيع ان تلجم قوى الاستعمار العدوانية وتجبره على حسبان الحساب لارادة الشعوب.

فليس الاستعمار الآن كلي الجبروت، وتطور الاحداث حول كوبا قد اكد هذا. والاستعماريون مضطرون الى حسبان الحساب لجبروت البلدان الاشتراكية.

وفي مصلحة صيانة السلام وصيانة المكتسبات الاشتراكية العظيمة، نحن مستعدون للاقدام ونقدم على مساومات سياسية معقولة، متقيدين في ذلك شديد التقيد بمبادئ المذهب الماركسي-اللينيني. فنحن نتبع ارشادات لينين الذي اشار غير مرة الى امكان وضرورة المساومات في السياسة. فقد كتب لينين يقول:

«ان مهمة الحزب الثوري حقا لا تقوم في المناداة باستحالة الامتناع عن كل مساومة، بل في المقدرة على الاخلاص لمبادئه وطبقته ومهمته الثورية **عبر جميع المساومات** طالما تكون محتمة لا مناص منها...»*. وعن حق وصواب نعت انكار المساومات انكارا تاما بانه نسيان

* لينين. المؤلفات، المجلد ٢٥، ص ٢٨٢.

للحقائق الاساسية في الماركسية. وقد كتب لينين يقول: «واما تدوين مثل هذه الوصفة او هذه القاعدة العامة («لا مساومة ابدا!»)، لجعلها علاجا ناجعا لجميع الحالات، فهو امر سخيف. ينبغي ان يكون عقل المرء في رأسه لكيما يستطيع تحليل كل حالة على حدة. ان اهمية المنظمة الحزبية والزعماء الحزبيين الخليقين بهذا اللقب تنحصر، فيما تنحصر، في ان يعملوا، عن طريق الجهود المديدة الدائبة المتنوعة الشاملة التي تبذلها جميع القوى المفكرة في طبقة معينة لايجاد المعرفة اللازمة والخبرة اللازمة، وعدا هذين، الغريزة السياسية اللازمة لكيما تحل المسائل السياسية المعقدة حلا سريعا وصحيحا» *.

هكذا طرح لينين المسألة. ونحن تلامذته واتباعه عملنا وسوف نعمل بالطريقة اللينينية، ذائدين في نضال عنيد دائب مبدئي عن استقلال كوبا وقضية السلام في العالم اجمع.

ايها الرفاق النواب! بوسعنا ان نلاحظ بارتياح ان التضامن الراسخ الذي لا يتزعزع والتعاون الفعال بين قوى السلام والاشتراكية قد تجليا في تلك الايام المتوترة بقوة خاصة. وان سياستنا، سياسة الحكومة السوفييتية قد قدرتها شعوب البلدان كافة على انها سياسة سلمية عاقلة ولا اعقل.

ان شعوب العالم كله تكن الآن لحزبنا وحكومتنا مزيدا من الثقة والاحترام.

---

* لينين. المؤلفات، المجلد ٣١، ص ٥٠.

وفي ساعة الخطر الحاد، اعلنت الاحزاب الماركسية۔ اللينينية الشقيقة وشعوب البلدان الاشتراكية عن تأييدها الثابت لكوبا الباسلة، عن اخلاصها لمبادئ الاممية البروليتارية. كذلك رفعت كثرة من البلدان المتحررة من نير الحكم الاستعماري صوتها دفاعا عن كوبا. وعلى عنوان الحكومة السوفييتية واللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، تدفقت كثرة من النداءات والرسائل والبرقيات من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات وزعماء الاحزاب من مختلف البلدان ومن المنظمات الاجتماعية ومن العمال والفلاحين والمثقفين في الاتحاد السوفييتي وغيره من بلدان العالم، تعرب عن التحبيذ والتأييد الحازم لاعمال الاتحاد السوفييتي الرامية الى الدفاع عن كوبا والى صيانة السلام.

فاسمحوا لي، ايها الرفاق النواب، بان اعرب باسمكم وباسمي شخصيا عن الامتنان القلبي لجميع من دعموا اعمال الحكومة السوفييتية الرامية الى صيانة السلام، الى مساعدة كوبا الثورية.

(الوضع الدولي الراهن وسياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. مجموعة «يجب درء الحرب وصيانة السلام!»، ص ص ٣٩٩-٤٠١)

٥ ـ نزع السلاح هو السبيل الى السلام الوطيد

آمن وسيلة لجعل الحرب امرا مستحيلا

اذا عدنا الى التاريخ، فليس من الصعب ان نلاحظ إن الحرب وابادة الناس بعضهم بعضا قد رافقتا، مع الأسف، المجتمع البشري ابدا ودائما حتى الآن. ورغم ان البشرية قد سارت على الدوام في طريق التقدم، كانت الحروب تصبح اشد فأشد تدميرا مع كل خطوة جديدة تخطوها البشرية الى امام. وكانت الحروب تفتك بعدد متزايد ابدا من الارواح البشرية وتشمل نيرانها مساحات اكبر فاكبر من الاراضي.

في القرن العشرين، عانت البشرية من حربين عالميتين، والضحايا التي هلكت في هاتين الحربين لا تقبل اي مقارنة مع الماضي. وبعد ان تعلم الناس توجيه طاقة الذرة وبعد اختراع الصواريخ القادرة على ان تقطع آلاف الكيلومترات في دقائق معدودات، تبدو ارقى الطائرات والمدرعات والدبابات التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية كأنها لعب بالمقارنة مع احدث وسائل خوض الحرب. والسماح

في هذه الاحوال بنضوج حرب عالمية جديدة انما هو الجنون الحقيقي.

تأمين صيانة السلام، ونفي الحرب الى الابد من حياة المجتمع، ذلك هو الهدف النبيل الذي تسعى اليه جميع الشعوب. ولقد ولد القرن الحالي وسائل جديدة للابادة بالجملة وولد في الوقت نفسه عند الشعوب فهم ضرورة درء الحرب وتأمين السلام. ولهذا الهدف النبيل تكرس نفسها حركة انصار السلام الجبارة. ونحن واثقون من ان الحرب في زمننا ليست امرا محتما. ومن الممكن والواجب تحرير الانسان من الخوف حيال ويلاتها.

وخير وآمن وسيلة لجعل الحرب امرا مستحيلا، انما هو وضع جميع الدول بلا استثناء في ظروف لا تملك فيها وسائل خوض الحرب، اي بتعبير آخر، **حل قضية نزع السلاح.**

(اللقاء مع الصحافيين في نادي الصحافة الوطني في واشنطن. ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد ٢، ص ص ٩٠–٩١)

البرنامج السوفييتي لنزع السلاح

اننا جميعا نواجه كثيرا من المشاكل الدولية المعلقة. وليست كل هذه المشاكل متساوية في اهميتها والحاحها. فبعضها يخص العلاقات المتبادلة بين اقطار منفردة، ويخص بعضها الآخر مصالح شعوب عدد من الاقطار والقارات.

الا ان هناك مشكلة واحدة ينتظر حلها في امل الناس في جميع الاقطار صغيرها وكبيرها، وبغض النظر عن العلاقات الاجتماعية وانماط الحياة التي تكونت في هذه البلدان — هي **مشكلة نزع السلاح.** ان اتجاه الانسانية، نحو حرب ذات عواقب وخيمة او انتصار قضية السلام، سيتعلق بصورة كبيرة على ايجاد حل صحيح لهذه المشكلة. ان الشعوب تتعطش السلم والناس يريدون ان يعيشوا دون خوف على مصيرهم، دون خوف على فقد اعزائهم في لهيب حرب جديدة.

خلال قرون كانت الشعوب تحلم بالتخلص من الوسائل المهلكة لشن الحرب. ان احسن عقول الانسانية، واعظم رجال الدولة والشخصيات الاجتماعية، واكثر الاحزاب قربا لناس العمل رفعوا مطلب نزع السلاح ودافعوا عنه. الا ان العالم بدلا من نزع السلاح تنتابه منذ عقود عديدة حمى التسلح.

من يستطيع ان يؤكد في غير نفاق ان الركض وراء التسلح قد ساعد على تسوية وإن مشكلة دولية واحدة، ولو كانت ابسط المشاكل؟ بل بالعكس ان الركض وراء التسلح لا يفعل غير ان يعقد ويشربك حل جميع القضايا المتنازع عليها.

ولم تشهد البشرية قط في تاريخها ركضا وراء التسلح سار على هذه الوتيرات وحوى هذا القدر الكبير من الاخطار كما هو عليه اليوم، في عصر الذرة والتكنيك الاليكتروني وغزو الفضاء الكوني.

وقبل وقت غير بعيد كانت الاسلحة الاوتوماتيكية

السريعة الطلقات، والدبابات، والمدفعية البعيدة المدى، والقنابل الجوية تعتبر افظع واقوى اسلحة ابادة الناس. ولكن هل يمكن ان تقارن بالاسلحة الموجودة الآن؟ الآن جاءت مرحلة يصعب فيها اختراع سلاح اكثر فتكا من السلاح الهيدروجيني ذي القوة غير المحدودة عمليا. فلو جمعت كل وسائل التدمير التي امتلكها المجتمع البشري في الماضي لبلغت في مفعولها جزءا تافها مما تتصرف به الآن دولتان او ثلاث دول كبرى تملك الاسلحة النووية.

ولا افشي سرا كبيرا حين اقول ان تفجير قنبلة هيدروجينية كبيرة واحدة - ولاحظوا ذلك: قنبلة واحدة فقط - يطلق قوة تدميرية هائلة. ومنذ وقت غير طويل قرأت آراء لاختصاصي الفيزياء النووية الاميركي وليم دافيدسون الذي لاحظ ان تفجير قنبلة هيدروجينية واحدة يطلق طاقة تزيد على طاقة جميع الانفجارات التي اجرتها جميع الاقطار في جميع الحروب التي عرفها تاريخ البشرية. وهو على حق كما يبدو. هل يستطيع المرء ان لا يأخذ بعين الاعتبار ان القوة التدميرية لادوات خوض الحرب قد وصلت الى هذه المقاييس الجبارة؟ وهل من الممكن ان ينسى انه لا وجود اليوم لنقطة واحدة في الكرة الارضية لا تستطيع الاسلحة النووية والصاروخية بلوغها؟

ومن الصعب ان يتصور المرء اية عواقب ستلحق بالانسانية حرب تستخدم فيها هذه الوسائل المريعة للتدمير والابادة. ولو أذن لها بالاندلاع فان ضحايا لا تقدر بالملايين بل بعشرات وعشرات وحتى مئات الملايين من الارواح البشرية. وستكون حربا لا تفرق بين جبهة ومؤخرة،

بين جنود واطفال. وستحول كثيرا من المدن الكبيرة والمراكز الصناعية الى خرائب وستذهب ادراج الرياح اعظم الآثار للثقافة التي ابتدعتها جهود العبقرية الانسانية خلال قرون وقرون. ولن تكون الاجيال المستقبلة ايضا بمنجاة من هذه الحرب. فان اثرها المسمم على شكل تلوثات اشعاعية سيستمر وقتا طويلا في تشويه الناس، واختطاف ارواح كثيرة.

وقد نشأ في العالم اليوم وضع خطير. فتوجد هناك مختلف الاحلاف العسكرية، والركض وراء التسلح لا يتوقف لحظة. وقد تراكم مقدار من المادة المشتعلة بحيث ان شرارة واحدة كافية لنكون امام كارثة. والعالم يقف عند حد قد تصبح عنده الحرب امرا واقعا، اذا حدث اي حادث اخرق كخلل في اجهزة توجيه طائرة تحمل قنبلة هيدروجينية او انحراف في النفسية الاعتيادية لطيار جالس وراء دفة القيادة.

وبالاضافة الى ذلك فمن المعروف جيدا ان الركض وراء التسلح قد اصبح الآن عبئا ثقيلا على كواهل الشعوب. فهو يسبب ارتفاعا في اسعار سلع الاستهلاك الشعبي، وانخفاضا في الاجور الفعلية، ويؤثر تأثيرا سيئا في اقتصاد كثير من الدول، ويربك التجارة الدولية. والتاريخ لا يعرف استعدادات حربية جُرّت فيها مثل هذا العدد من الدول ومثل هذه الجماهير من الناس كما يحدث في ايامنا هذه. واذا اضفنا الى العسكريين، عدد الناس المرتبطين بصورة مباشرة او غير مباشرة بانتاج الاسلحة والمنجرين الى البحوث العسكرية المختلفة، وجدنا ان هناك اكثر من ١٠٠ مليون

شخص، هم اقدر وانشط اناس العمل، اناس العلم والتكنيك، قد انتزعوا من العمل السلمي. ان مقدارا هائلا من الطاقة الانسانية والمعرفة والبراعة والمهارة يلتهمه التسلح المتزايد مثل برميل لا غور له.

وتبلغ النفقات العسكرية السنوية لجميع الدول اليوم زهاء ١٠٠ مليار دولار. ألم يحن الوقت لوقف هذا التبذير الجنوني لموارد الشعب وطاقاته على اغراض اعداد الحرب والدمار.

ان الحكومة السوفييتية المستهدية في سياستها الخارجية بمبدأ التعايش السلمي بين الدول تقف الى جانب السلام والصداقة بين جميع الشعوب. وهدف سياستنا الداخلية واحد وهو خلق حياة لائقة باحسن المثل الانسانية. وبرنامجنا للسنوات السبع مشبع بروح حب السلام، بالحرص على خير الشعب وسعادته. وهدف سياستنا الخارجية ـ الوحيد والثابت ـ هو درء الحرب، وضمان السلام والامن لبلادنا ولجميع البلدان.

وقد حسب بعض الساسة في الاقطار الغربية ان الموارد المادية للاتحاد السوفييتي والاقطار الاشتراكية الاخرى ستستنزف نتيجة «للحرب الباردة» وسينسف اقتصادها. الا ان حساباتهم لم تتحقق. فرغم ان الاتحاد السوفييتي يتحمل اعباء معينة للتسلح الا انه في نفس الوقت يؤمن التطور السريع لاقتصاده، والتلبية المتكاملة ابدا لاحتياجات شعبه المتنامية. وبالطبع ان احتياجات الشعب المادية يمكن ان تلبى على نحو اوفر لو ازيحت اعباء التسلح.

ان الاتحاد السوفييتي هو المناضل الحازم والثابت

لنزع السلاح. فليست هناك في دولتنا طبقات وجماعات لها مصلحة في الحرب والركض وراء التسلح والاستيلاء على اراضي الغير. وكل انسان سيوافق على اننا نحتاج الى السلام لتحقيق المهام العظيمة التي وضعناها لانفسنا في تحسين رفاهية الشعب السوفييتي وتنفيذ مشاريع البناء الاقتصادي. ونحن نود، كغيرنا من الدول التي تعز السلام، ان نوجه كل اقتصادنا ومواردنا للاغراض السلمية لكي نزود الناس بوفرة الطعام واللباس والمسكن والخيرات الاخرى. ولكننا في الظروف الراهنة للركض وراء التسلح لا يمكن ان نكرس جهودنا بأسرها للبناء السلمي دون ان نعرض للخطر المصالح الحيوية لشعبنا، ومصالح امن البلاد.

السلام ضروري لكل الشعوب. ولقد قدم الاتحاد السوفييتي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مقترحات ملموسة عن نزع السلاح الى هيئة الامم المتحدة. فقد اقترحنا ان تحرم الاسلحة الذرية كليا وتخفض بصورة جوهرية القوات المسلحة والاسلحة وتقلص بشكل حاد النفقات على التسلح. ونادينا بازالة القواعد العسكرية الاجنبية في اراضي الغير وسحب القوات المسلحة للدول من الاراضي الاجنبية...

ان مشكلة نزع السلاح معروضة للنقاش في هيئة الامم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى منذ اكثر من اربعة عشر عاما. ولكن لم تحرز اي نتائج عملية حتى الآن. فما السبب في هذا الوضع؟ انا لا اود ان انبش الماضي واحلل العقبات والاختلافات التي ظهرت في مجرى محادثات نزع السلاح، ولا اود بالاحرى ان اوجه التهم لاحد. فان الشيء الرئيسي

ليس هنا الآن. الشيء الرئيسي، حسب اعتقادنا العميق، هو ازاحة العراقيل الاساسية الموضوعة في طرق نزع السلاح، ومحاولة ايجاد طريق جديد لحل هذه المشكلة.

وقد اظهرت تجربة محادثات نزع السلاح بكل وضوح ان قضية المراقبة قد وضعت كاحدى العقبات الاساسية للتوصل الى اتفاق. لقد ايدنا ونؤيد المراقبة الدولية الصارمة على تنفيذ اتفاقية نزع السلاح حين يتم التوصل اليها. ولكننا كنا على الدوام ضد فصل نظام المراقبة عن تدابير نزع السلاح، ضد ان تغدو هيئات المراقبة، في الواقع، هيئات لجمع الاستخبارات في ظروف لا يجري فيها في الواقع نزع السلاح.

نحن نؤيد نزع السلاح حقيقيا وتحت رقابة، ولكننا نعارض المراقبة دون نزع سلاح. ويستطيع خصوم نزع السلاح بسهولة ان يشرطوا اي اجراء بالمطالب للرقابة بحيث ستكون الدول الاخرى غير قادرة على تأمينها في ظروف ركض شامل وراء التسلح. ويبدو ان تلك الدول التي تتقدم لهذه الاعتبارات او تلك بمطالب للمراقبة مسرفة جدا لا تميل هي نفسها في الواقع الى قبول هذه المطالب اذا اقتضى الامر تطبيقها.

وهناك صعوبة اخرى ايضا. طالما يُفهم نزع السلاح على انه نزع سلاح جزئي لا غير، وطالما يفترض ان هذه الاسلحة او تلك ستبقى بعد عقد اتفاقية نزع السلاح، فستبقى للدول امكانية مادية للمهاجمة. وستكون هناك دائما مخاوف من امكانية القيام في المستقبل ايضا بهجوم

بواسطة الانواع الباقية من الاسلحة والقوات المسلحة. والاحساس بان مثل هذه الامكانية باقية قد عرقل الى مدى غير قليل مفاوضات نزع السلاح.

وخشيت كثير من الدول ان تشمل اجراءات نزع السلاح تلك الانواع من الاسلحة التي لها التفوق الاكبر فيها والتي تعتبرها ضرورية لها على نحو خاص. وطبيعي ليس هناك دولة، تحت هذه الظروف وفي جو «الحرب الباردة» والريب المتبادلة، اذا تكلمنا عن جد لا للدعاية، يمكن ان تكشف اسرارها الحربية وتنظيم دفاعها والانتاج الحربي دون ان تلحق الضرر بمصالح امنها الوطني.

وانا موقن ان جميع المندوبين سيوافقون على ان العقل الجماعي لكل الدول، ولهيئة الامم المتحدة ايضا، يجب ان يوجه نحو ايجاد طريق جديد لحل مشكلة نزع السلاح.

وتتقوم المهمة في ايجاد عتلة يمكن بالتمسك بها وقف انزلاق الانسانية الى هاوية الحرب. والشيء الواحد الضروري الآن هو استبعاد الامكانية نفسها لاندلاع الحرب. وما دامت الجيوش اللجبة، والقوات الجوية، والاساطيل البحرية الحربية، والاسلحة النووية والصاروخية موجودة، ما دام الشبان وهم في عتبة حياتهم، يتدربون قبل كل شيء على فن القتال، والاركان العامة تضع الخطط للعمليات الحربية المقبلة فليس هناك ضمان لسلم وطيد.

والحكومة السوفييتية بعد ان درست الوضع الناشئ بصورة شاملة قد انتهت الى الاعتقاد الجازم بان **المخرج من المأزق يجب ان يبحث عنه في سبل نزع السلاح**

العام والكامل. فهذه الطريقة تبعد كليا امكانية خلق امتيازات عسكرية لهذه الدول او تلك. **ان نزع السلاح العام والكامل هو الذي سيزيل جميع العقبات الموضوعة عند النظر في مسائل نزع السلاح الجزئي وسينظف الطريق لاقامة رقابة شاملة كاملة.**

ماذا تقترح الحكومة السوفييتية؟

ان خلاصة مقترحاتنا تتقوم في ان تحقق جميع الدول خلال فترة اربع سنوات نزع سلاح تام، فلا تملك بعد ذلك وسائل لخوض الحرب.

وهذا يعني ان تزول الجيوش البرية والاساطيل البحرية الحربية والقوات الجوية، وان تلغى الاركان العامة ووزارات الحربية، وتغلق مؤسسات التدريب العسكري، وسيعود عشرات الملايين من الناس الى العمل السلمي الخلاق.

وستلغى القواعد العسكرية على الاراضي الاجنبية.

وستدمر جميع القنابل الذرية والهيدروجينية التي تمتلكها الدول، وسيوقف انتاجها لاحقا. وستحول كل طاقة المواد المتفككة الى الاغراض السلمية الاقتصادية والعلمية.

وسيقضى على الصواريخ العسكرية على مختلف ابعادها وستبقى الصواريخ فقط كوسيلة للنقل ولغزو الفضاء الكوني لخير جميع الانسانية.

ويجب ان تحتفظ الدول بقوات، محددة بدقة، من البوليس (الميليشيا) متفق عليها لكل دولة، مجهزة باسلحة نارية خفيفة ومخصصة كليا للمحافظة على النظام الداخلي، ولحماية الامن الشخصي للمواطنين.

ولكي لا يمكن لاحد ان يخل بالتزاماته نقترح انشاء هيئة رقابة دولية تشترك فيها جميع الدول. ويجب انشاء نظام للرقابة على جميع اجراءات نزع السلاح، يجب ان يقام ويجب ان يعمل وفقا للمراحل التي يجب ان يجري نزع السلاح بموجبها.

واذا كان نزع السلاح شاملا وتاما فان الرقابة عند اتمامه تكون عامة وتامة ايضا. ولن يكون للدول ما تخفيه عن بعضها. فلن تملك اية واحدة منها اسلحة يمكن ان ترفعها ضد الاخرى، واذ ذاك يستطيع المراقبون ان يعملوا بكل همة.

وسيضمن حل قضايا نزع السلاح على هذه الصورة امنا تاما لكل الدول. وسيخلق ظروفا مؤاتية للتعايش السلمي بين الدول. واذ ذاك ستحل جميع القضايا الدولية لا بقوة السلاح بل بالوسائل السلمية.

(خطاب في جلسة الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة. ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد ٢، ص ص ١٥٣-١٦٠)

وللحؤول دون اندلاع الحرب لا بد من تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ولهذا الهدف بالضبط عرضت الحكومة السوفييتية على هيئة الامم المتحدة الاقتراحات التي تعرفونها.

ما هو كنه البرنامج السوفييتي المعروض؟ نحن نقترح ان يتم في اقصر الآجال، في قرابة اربع سنوات، نزع سلاح الدول العام والكامل. ومعنى ذلك انه ينبغي تسريح جميع القوات المسلحة وان تصفى جميع الاسلحة وان يوقف الانتاج الحربي. وفي هذه الحالة تحرم بصورة نهائية والى الابد وتباد الاسلحة النووية والكيميائية والجرثومية والصاروخية. في هذه الحالة تلغى الوزارات الحربية وهيئات الاركان العامة وتصفى القواعد الحربية الاجنبية في اراضي الآخرين، في هذه الحالة لا يتعلم احد الفن العسكري ويوقف انفاق الاموال على الاغراض الحربية من أي نوع كانت.

في هذه الحالة لا يبقى تحت تصرف الدول الا ثللا غير كبيرة متفق عليها من الشرطة أو الميليشيا مهمتها حفظ النظام الداخلي وأمن المواطنين ولا تسلح بغير الاسلحة النارية الخفيفة.

ولكيلا يمكن لاحد ان يخل باتفاقية نزع السلاح الكامل نقترح اقامة مراقبة دولية صارمة وفعالة وشاملة.

ان نزع السلاح العام والكامل من شأنه ان يدشن بداية مرحلة جديدة في تطور المجتمع البشري – مرحلة عالم بدون حروب.

ونزع السلاح العام والكامل يعني كذلك ارتفاعا كبيرا في رفاه جميع الشعوب، فوقف النفقات الحربية يحرر موارد مادية طائلة لتوسيع فروع الاقتصاد السلمية في جميع البلدان، كبيرة وصغيرة. وفي هذه الحالة يمكن اعتماد مبالغ كبيرة للنهوض باقتصاد بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية المتأخرة في تطورها الاقتصادي وللنهوض بمستوى

حياة سكانها. وفي هذه الحالة يمكن ان يبنى في هذه البلدان الكثير من المعامل والمحطات الكهربائية ومن منشآت الري، والمساكن والمدارس والمستشفيات. في هذه الحالة يحصل العلماء في جميع البلدان على امكانيات اضافية هائلة للعمل لخير السلام ولخير الشعوب ولتوسيع البحوث العلمية في مختلف الميادين – في التكنيك، في الطب، في ميدان دراسة الفضاء الكوني، الخ.. في هذه الحالة يصبح بوسعهم توحيد جهودهم لتحقيق الكثير من المشروعات الجسيمة ذات الطابع العلمي...

كانت الحكومة السوفييتية على الدوام نصيرة لنزع السلاح. وقد وقفنا منذ ولادة الدولة السوفييتية مواقف النضال ضد العسكرية وفى سبيل نزع السلاح. ومذ كانت ثورة اكتوبر في ايامها الاولى دعا لينين الى وضع حد للحرب. وسرحت الحكومة السوفييتية الجيش وانتقلنا الى نظام الميليشيا. وبعد ذلك، حينما هاجمونا، وجدنا انفسنا مضطرين الى تشكيل جيش للدفاع عن البلاد. ونقول، والشيء بالشيء يذكر، ان المانيا وانكلترا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان هي بالذات التي فرضت علينا هذه التدابير لأنها زحفت على بلادنا بجيوشها وقدمت المساعدة المسلحة والمادية لاعداء الثورة. وقد أضطر الشعب السوفييتي الى التسلح بقصد الذود عن مكتسباته الثورية وعن استقلال الوطن.

وفيما بعد، حين انشئت عصبة الامم، تقدمت الحكومة السوفييتية باقتراحات واسعة بشأن نزع السلاح وابادة

الاسلحة. وبسط ممثل الاتحاد السوفييتي ليتفينوف هذه الاقتراحات.

وتقدمنا الآن باقتراحات بشأن نزع السلاح العام والكامل على أساس جديد آخذين بعين الاعتبار حالة جديدة وتناسبا جديدا للقوى تكون في العالم.

فيما مضى رفض البعض اقتراحاتنا زاعمين انها في مصلحة البلاد السوفييتية وحدها، لانها كانت بلادا ضعيفة آنذاك. وحقا كان الاتحاد السوفييتي في واقع الامر البلاد الاشتراكية الوحيدة آنذاك وكان، دونما شك، اضعف بما لا يقاس من حاله اليوم. بيد اننا اذ تقدمنا في ذلك الحين باقتراحاتنا بشأن نزع السلاح استوحينا كذلك الافكار الانسانية، افكار صيانة السلام في الارض.

وقد تبدل تناسب القوى في الوقت الحاضر تبديلا. فقد حطمنا في الحرب العالمية الثانية مع حلفائنا خصما قويا. وعمر الشعب السوفييتي بعد الحرب بنجاح الاقتصاد الوطني وتوصل الى نهوض منقطع النظير فى الاقتصاد والثقافة والعلم والتكنيك وفي مستوى معيشة جماهير الكادحين الغفيرة. ان الاتحاد السوفييتي، باعتراف الجميع، دولة قوية عالمية الشأن. ولم يبق الاتحاد السوفييتي وحيدا. فقد قام معسكر الدول الاشتراكية العظيم. وفي مثل هذه الظروف لا يمكن لاحد ان يزعم ان اقتراحاتنا بشأن نزع السلاح العام والكامل مستوحاة من ضعفنا. لدينا كل ما يلزم للذود عن بلادنا دون اية تطاولات من الخارج ولاعطاء العدو الصد المفحم. نحن قادرون لا على ضمان عدم التدخل في شؤوننا وحسب، انما نحن قادرون ايضا على مساعدة البلدان

الاشتراكية الشقيقة في الدفاع عن مكتسباتها، عن حريتها واستقلالها.

ولذلك فمن الجلي الواضح، اذ نتقدم الآن باقتراحات حول نزع السلاح، ان هذه الاقتراحات مستوحاة حقا من اهداف انسانية وانها تهدف الى نفي حرب يمكنها ان تسبب في عصر السلاح النووي نكبات مريعة. نحن لا نريد ان نستغل للاهداف الحربية تلك الافضليات التي تتوفر لدينا والتي ستتعاظم تمشيا مع اطراد تطور البلدان الاشتراكية.

ان سياستنا القائمة على النظرية الماركسية-اللينينية مشبعة كليا عناية بالانسان وسعادة الشعوب. ولذلك نقف نحن ضد الحرب.

(الوضع الدولي وسياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد ٢، ص ص ٣٦٦-٣٦٧، ٣٦٩-٣٧٠)

ان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية قد طرحت على بساط البحث في الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة قضية نزع السلاح والحالة التي بلغها تنفيذ قرارات الدورة السابقة للجمعية العمومية في هذه القضية.

ان قضية نزع السلاح انما هي القضية المركزية في الظرف الراهن، وعلى حلها يتوقف الى حد كبير ان لم يكن بصورة اساسية، امر صيانة السلام. وهذا ما تعترف به الآن جميع الدول. ومع ذلك، تقلق الحكومة السوفييتية

شديد القلق لأنه لم يمكن حتى الآن السير اي خطوة الى الامام في حل هذه القضية.

وحتى الآن كدست الدول ولا تزال تكدس مقادير هائلة من السلاح النووي ومن وسائل ايصاله الى الهدف في اي نقطة كانت من الكرة الارضية. وهذا ما يخلق بحد نفسه خطرا جديا على السلام لأنه توجد بين البلدان التي تملك السلاح النووي بلدان تنادي «بالتأرجح على حافة الحرب» والانتهاكات الفظة لسيادة الدول الاخرى سياستها على مستوى الدولة. وهي لا تتردد عن اللجوء الى طرائق لا تستخدم عادة الا زمن الحرب.

وعندما تملك الدول احتياطيات هائلة من السلاح النووي، فان كل خطوة لاحقة في طريق الركض وراء التسلح تشدد كذلك خطر ما يسمى اندلاع الحرب من باب الصدفة. فقد يؤول عدم الدقة في عمل منظومات الرادار الى تفسير اشارات الرادار تفسيرا غير صحيح، وقد يؤول هذا بدوره الى بداية العمليات الحربية وبالتالي الى كارثة لا سابق لمقاييسها. وفهم الاوامر فهما غير صحيح من قبل الطيارين الذين، حسب تصريح حكومة الولايات المتحدة الاميركية، يقومون بتحليقات متناوبة على متن قاذفات قنابل مزودة بالسلاح الذري، قد يؤدي الى قذف هذه القنابل على ارض دولة اخرى مع كل ما ينجم عن ذلك من عواقب. وخلل الآليات الالكترونية في المنظومات الصاروخية النووية القتالية قد يرسي كذلك بداية تفاعل متسلسل من النزاعات الحربية.

واذا استمر الركض وراء التسلح النووي، فان درء مثل هذه «الصدف» سيصعب اكثر فاكثر.

ان الركض وراء التسلح انما هو واحد من العوامل الرئيسية التي تعزز الشك والحذر في العلاقات بين الدول وتسمم الجو الدولي. وان «الحرب الباردة» التي تكرهها الشعوب هي وليدة الركض وراء التسلح وهي تعرقل تصفيته، وتجعل الركض وراء التسلح اشد فأشد خطرا على الدول والشعوب.

ان وقف الركض وراء التسلح هو السبيل الى توطيد السلام. وحل قضية نزع السلاح من شأنه كذلك ان يمارس تأثيرا اقتصاديا جسيما. فبفضل نزع السلاح، تتحرر قيم مادية ومالية طائلة يمكن استخدامها لخير البشرية.

في عام واحد فقط تصرم بعد الدورة الرابعة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة، حيث لقيت فكرة نزع السلاح العام والكامل الاستحسان بالاجماع، احترق في لهيب الاستعدادات الحربية الهائل اكثر من ١٠٠ مليار دولار آخر. وتبين الحسابات البسيطة انه كان من الممكن، بواسطة هذه الاموال، اعادة بناء قارة افريقيا كلها بصورة جذرية في الميدانين الاقتصادي والفني؛ وبهذه الاموال كان من الممكن تأمين الغذاء في سياق عام لمئات الملايين من الجياع؛ وبواحد فقط بالمئة من مجمل مبالغ النفقات الحربية لدى الدول، كان من الممكن بناء اكثر من مائة جامعة وتجهيزها كليا بجميع ما يلزمها وذلك في البلدان التي تعاني أمس الحاجة الى الاختصاصيين ذوي الكفاءة العالية؛ وبالاموال التي يبتلعها بناء غواصة اميركية واحدة

ذات محرك نووي، كان من الممكن بناء ما لا يقل من ٥٠ بيت سكني كل بيت من ١٠٠ شقة او ١٠ آلاف بيت صغير. هذا ما يحرم الركض وراء التسلح البشرية منه!

ونظرا لأن المفاوضات حول بعض تدابير نزع السلاح قد آلت ابدا ودائما الى مأزق، خلال سنوات طويلة، بسبب من الدول الغربية، اقترح الاتحاد السوفييتي منذ سنة في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة، طريقة جديدة تماما لحل هذه القضية وتقدم **بفكرة نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة فعالة.**

ان طرح مسألة نزع السلاح العام والكامل قد أملته الحياة بالذات، لأن التدابير الجزئية، العرجاء لنزع السلاح في عصر السلاح النووي والصواريخ الجبارة لا يمكنها ان تزيل كليا خطر الحرب.

فقط نزع السلاح العام والكامل في مستطاعه ان يؤمن حل هذه المهمة الكبرى. فقط نزع السلاح العام والكامل في مستطاعه ان يؤمن السلام الوطيد والطمأنينة للانسانية.

ان الاتحاد السوفييتي الذي هو الآن، باعتراف الجميع، واحدة من اقوى دول العالم في المجال العسكري، قد عرض بمبادرته الخاصة، اذ اثار قضية نزع السلاح العام والكامل، الامتناع الى الابد عن هذا البأس الحربي، وتصفيته كليا، اذا سلكت الدول الكبرى الاخرى السلوك نفسه. واذا كانت الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا العظمى وفرنسا والبلدان الغربية الاخرى مستعدة لهذا،

فيبقى التفاهم حول الطريقة الفضلى لتحقيق هذا الغرض عمليا. واذا كانت غير مستعدة، فان هذا يعني انه لا يجوز تصديق تصريحاتها حول الرغبة في السلام وحول انها لا تحتاج الى السلاح الا للدفاع دون العدوان المحتمل.

في هذا بالذات تلخص لب اثارة الاتحاد السوفييتي لمسألة نزع السلاح العام والكامل.

ان الطريقة الجديدة لحل قضية نزع السلاح تنبع من طبيعة النظام الاشتراكي نفسها في بلادنا. ولقد قال مؤسس الدولة السوفييتية فلاديمير ايليتش لينين ان نزع السلاح انما هو مثل الاشتراكية الاعلى. وبالفعل، لا حاجة للدول الاشتراكية للسلاح من اجل اية اهداف عدا الدفاع دون هجوم محتمل من الخارج وتأمين السلام في العالم كله. وليس لدى القوات المسلحة السوفييتية ولا يمكن ان تكون ثمة اهداف اخرى لأن سياسة الاشتراكية في الحقل الخارجي انما هي سياسة خارجية سلمية وانسانية. واذا اقدمت الدول الغربية على التخلي عن القوات المسلحة والتسلح، وعلى تصفية وسائل خوض الحرب، لزالت لدى الدول الاشتراكية كل حاجة الى القوات المسلحة والاسلحة، ولم يبق اي سبب للاحتفاظ بالقوات الصاروخية والجيش والاسطول والطيران والدفاع الجوي. ولا حاجة الى اي شيء من هذا لأجل بناء الشيوعية بنجاح في الاتحاد السوفييتي وسائر البلدان الاشتراكية. فباطن الارض عندنا غني، واناسنا يحبون العمل، والعلم والتكنيك يخدمان قضيتنا جيدا.

ولا حاجة للحرب من اجل انتصار الشيوعية، لأن

النضال من اجل الافكار الشيوعية لا يجري بين الدول، بل يجري داخل كل دولة بين الطبقات. وانهم ليفترون على بلدان الاشتراكية عندما يتهمونها بانها تريد ان تفرض افكارها على الشعوب الاخرى والدول الاخرى عن طريق الحرب.

ان الحكومة السوفييتية لم تكتف في الدورة الرابعة عشرة بمجرد طرح قضية نزع السلاح العام والكامل، بل عرضت كذلك آنذاك على بساط البحث في هيئة الامم المتحدة برنامجا ملموسا لنزع السلاح هذا. وسعيا الى الحد الاقصى من تسهيل حل قضية نزع السلاح والى خلق اوفر الاحوال ملاءمة للمفاوضات في هذه القضية، اتخذ السوفييت الاعلى في الاتحاد السوفييتي قرارا بتخفيض قوات الاتحاد السوفييتي المسلحة مليونا و٢٠٠ الف رجل، اي الثلث: وهذا القرار ينفذ في الوقت الحاضر بكل دقة.

والآن، وقد انقضى عام منذ ان طرح الاتحاد السوفييتي قضية نزع السلاح العام والكامل، يمكن القول بكل وضوح ان فكرة نزع السلاح العام والكامل حظيت بتأييد جميع الشعوب وان هذه الشعوب تريد ان تتحقق هذه الفكرة بأسرع وقت. وهذا مفهوم لأن شعوب جميع البلدان، لا الاشتراكية وحسب، بل الرأسمالية ايضا، تريد السلام، تريد عالما بلا اسلحة، عالما بلا حروب بين الدول. ان الحرب لا يحتاجها لا الشعب السوفييتي ولا الشعب الاميركي ولا الشعب البريطاني ولا الشعب الفرنسي ولا الشعب الصيني، ولا شعوب افريقيا ولا شعوب آسيا ولا شعوب اميركا اللاتينية ولا شعوب اوستراليا.

ان ارادة الشعوب في السلام قد وجدت افصاحا عنها في قرار الدورة السابقة للجمعية العمومية بشأن نزع السلاح العام والكامل، الذي اتخذ، كما يذكر الجميع، بالاجماع، اذ ان دولة واحدة لم تعارض هذا القرار، بل ايده الجميع. وحتى تلك الدول التي شددت ولا تزال تشدد الركض وراء التسلح ولم تعتزم اطلاقا، كما بينت التجربة، على الامتناع عن مواصلة سياسة التأرجح على حافة الحرب، لم تقدم في ذلك الوقت على الوقوف علنا ضد نزع السلاح العام والكامل.

ولقد نادت الجمعية العمومية في قرارها ان قضية نزع السلاح العام والكامل هو أهم قضية تواجه العالم في الوقت الحاضر، ودعت الحكومات الى بذل جميع الجهود لأجل التوصل الى حل هذه القضية حلا بنّاء، كما اعربت عن الأمل في ان التدابير التي تقود الى تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة، سيصار في اقصر أجل ممكن الى وضعها بالتفصيل والموافقة عليها. وهكذا حدّد الاتجاه العام للمفاوضات بشأن نزع السلاح. وقد تقرر اجراء المفاوضات في نطاق لجنة الدول العشر.

ولقد علقت شعوب العالم بأسره خيرة آمالها على هذه المفاوضات. وشاءت ان تؤمن بان جميع الدول وقبل كل شيء الدول الكبرى التي تملك اقوى الاسلحة، ستتناول الآن قضية نزع السلاح بطريقة جديدة وتتفاهم اخيرا حول حلها عمليا.

ومذ ذاك انقضت سنة. ومع الأسف، لا بد من الملاحظة ان هذه السنة ذهبت هباء بالنسبة لقضية نزع

السلاح. وهذا رصيد مقلق لا يجوز بل يستحيل التغاضي عنه.

فماذا جرى؟ لماذا تبين في سياق سنة مرت منذ اتخاذ قرار الجمعية العمومية المذكور آنفا، ان من المستحيل التقدم وان خطوة واحدة في قضية تنفيذه؟ لماذا لم تعط المفاوضات في لجنة الدول العشر لنزع السلاح اي نتائج ايجابية؟

للجواب عن هذين السؤالين، يجب العودة الى الوقائع. اما الوقائع، فتبين ان خطتين متعارضتين، موقفين قد ظهرا بجلاء ودقة في سياق المفاوضات في لجنة العشر، من جديد كما في الماضي.

احدى هاتين الخطتين كانت تستجيب لمطالب الشعوب بان يصار في أسرع وقت الى حل قضية نزع السلاح. والخطة الاخرى كانت تناقض مباشرة هذه المطالب وتمثل محاولة ضعيفة القناع للحيلولة دون نزع السلاح.

ان خطة النضال في سبيل نزع السلاح العام والكامل قد انتهجها في لجنة الدول العشر كل من الاتحاد السوفييتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا، اي الدول الاشتراكية؛ اما خطة المعارضة في حل قضية نزع السلاح فقد انتهجها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا وكندا، اي الدول الغربية، الاعضاء في كتلة الناتو الحربية.

ان موقفنا في سياق المفاوضات كان في اقصى الوضوح: فان الدول الاشتراكية قد اقترحت الانصراف بأسرع وقت الى العمل، والانكباب على حل القضية حلا عمليا وبحث

برنامج نزع السلاح العام والكامل بحثا عمليا ووضع المعاهدة المناسبة.

وفضلا عن ذلك، شغل الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى موقفا مرنا في غضون مجرى المفاوضات كله. وقد اعربت وفود هذه البلدان في اللجنة عن استعدادها للاصغاء بانتباه الى جميع الملاحظات والاقتراحات والاعتبارات التي تبديها الدول الغربية حيال البرنامج السوفييتي لنزع السلاح العام والكامل والتي ترمي الى حل هذه المهمة الكبرى بأسرع وقت، كما اعربت عن استعدادها للوقوف منها بالاحترام الواجب. وقد أثبتت الحكومة السوفييتية في الواقع استعدادها هذا. فقد كانت مستعدة لبحث اي برنامج واقعي آخر لنزع السلاح.

وعندما اتضح لنا من الاحاديث مع رئيس فرنسا الجنرال ديغول ان الحكومة الفرنسية تعتبر من الصواب بدء نزع السلاح بتصفية وسائل ايصال السلاح النووي الى الهدف، وقفت الحكومة السوفييتية من هذه الفكرة بكامل الجد، وامعنت الفكر فيها، فقدمت تدقيقا جوهريا في برنامج نزع السلاح العام والكامل. فان البرنامج المدقق ينص على ان جميع وسائل ايصال السلاح النووي الى الهدف انما يجب تصفيتها في المرحلة الاولى من نزع السلاح العام والكامل. ولقد اقدمت الحكومة السوفييتية على هذا، مسترشدة بالسعي الى التعجيل في بلوغ الاتفاق، رغم ان الجميع يعترفون ان الاتحاد السوفييتي هو الذي يحوز قصب التفوق في احدث وانجع وسائل ايصال السلاح النووي، عنيت بها الصواريخ الباليستيكية عابرة القارات.

وفي جملة من القضايا الاخرى، سارت الحكومة السوفييتية ايضا الى لقاء الدول الغربية.

فان الولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية الاخرى حاولت ان تحصل من الاتحاد السوفييتي على ايضاح ملموس اكثر، مفصل اكثر، لنظام الرقابة في برنامجنا لنزع السلاح العام والكامل. وقد اخذت الحكومة السوفييتية هذا الاعتبار ايضا بالحسبان. ففي الاقتراحات السوفييتية المدققة، جاء مشروع انشاء نظام الرقابة وتحقيق الرقابة الدولية الصارمة على جميع تدابير نزع السلاح معروضا بجميع التفاصيل. وليس في وسع احد ان يؤكد الآن، هذا اذا لم يشأ ان يسير بعكس الوقائع، ان الاتحاد السوفييتي يتهرب من اقامة رقابة دولية صارمة على تدابير نزع السلاح العام والكامل. وبديهي ان الحكومة السوفييتية تريد في هذه الحال رقابة على نزع السلاح ولكنها تعارض قطعا جميع المحاولات لفرض الرقابة على التسلح، اي الرقابة بدون نزع السلاح، الرقابة التي لن تكون، كما هو مفهوم للجميع، سوى نظام للتجسس الدولي مصبوغ بالصبغة الشرعية.

ذلك ان اقامة الرقابة على التسلح مع الاحتفاظ بالسلاح تعني اساسا ان كلا من الجانبين سيعرف كمية ونوعية ومكان وقوع الاسلحة التي يملكها الجانب الآخر. ولذا يكون في مستطاع الجانب المعتدي ان يرفع تسلحه الى مستوى متفوق لكي يختار اللحظة المناسبة ويشن الهجوم. اننا لن نقبل ابدا بالرقابة على التسلح دون نزع السلاح، لأن هذا يعني التساهل مع المعتدي. وهدفنا تأمين

السلام الوطيد، ولا يمكن بلوغ هذا الهدف الا بتصفية الاسلحة والقوات المسلحة تحت رقابة دولية صارمة.

اذا تم التوصل، مثلا، الى اتفاق ينص على ان يصار في المرحلة الاولى الى ابادة جميع وسائل ايصال السلاح النووي الى الهدف، والى تصفية القواعد الحربية الاجنبية في اراضي الغير، والى اجلاء القوات الاجنبية من هذه الاراضي، فيجب كذلك وضع التدابير المناسبة للرقابة على تحقيق هذه الاجراءات.

والامر نفسه يصح كذلك بالنسبة للمرحلتين التاليتين من نزع السلاح.

هذا هو موقف الاتحاد السوفييتي في قضايا نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة، وهو الموقف الذي تمسكت به الحكومة السوفييتية في سياق المفاوضات في لجنة الدول العشر ولا تزال تتمسك في الوقت الحاضر. وان احدا لا يستطيع ان ينكر ان هذا موقف انشائي يرتكز على السعي الى بلوغ الاتفاق في اسرع وقت حول نزع السلاح العام والكامل.

ولكن جميع جهود الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى، وقصدها ان تنصرف لجنة العشر، وفقا لقرار الجمعية العمومية، الى حل قضية نزع السلاح العام والكامل حلا عمليا، اصطدمت، كما على جدار صخري، بالموقف السلبي الذي وقفته الولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية الاخرى. فان الطرف الآخر في المفاوضات معنا قد رفض بعناد الشروع بوضع معاهدة حول نزع السلاح العام والكامل، وتهرب بكل الوسائل من البحث

اساسا في البرنامج السوفييتي لنزع السلاح العام والكامل. فهو للعالم الخارجي يقول في قضايا نزع السلاح «نعم»، وعندما يصل الامر الى بحث مسألة نزع السلاح بحثا ملموسا، يبذل كل جهوده للحيلولة دون الاتفاق حول نزع السلاح.

وقد تقدمت الولايات المتحدة الاميركية من جهتها باقتراحات لا تنص على نزع السلاح لا العام ولا الكامل ولا على نزع السلاح عموما بل تنص فقط على تدابير الرقابة على التسلح، ولكن هذا يعني الرقابة بدون نزع السلاح. وهذا ما يصح كليا سواء على ما يسمى «المشروع الغربي» بتاريخ ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٠، ام على ما يسمى بالاقتراحات الاميركية «الجديدة» التي تقدمت بها الولايات المتحدة الاميركية بعد ان انقطع عمل لجنة العشر.

وبالفعل، ماذا اقترحت الدول الغربية؟ لقد اقترحت اقامة الرقابة على الصواريخ، والرقابة على الاقمار الصناعية، والرقابة على الصناعة الذرية، والرقابة على مرابطة القوات المسلحة، والرقابة المالية، والرقابة الارضية، والرقابة بواسطة التصوير الجوي، وكل هذا مع احتفاظ الدول بجميع قواتها المسلحة واسلحتها، بما فيها السلاح النووي وجميع وسائل ايصاله الى الهدف. ان طرح المسألة على هذا النحو قد يكون مفيدا لاولئك الذين يعدون المغامرات الحربية ولهم مصلحة في جمع المعلومات السرية عن القوات المسلحة والاسلحة لدى الدول الاخرى، ولكنه لا يمت باي صلة الى نزع السلاح. ولا بد للمرء ان يرى ان اقامة الرقابة بدون نزع السلاح ليس من شأنها ان تسهم في توطيد

السلام، بل من شأنها، بالعكس، ان تسهل للمعتدي المحتمل تحقيق مشاريعه الحافلة بالاخطار على الشعوب.

ولكن الدول الغربية في لجنة العشر لم ترغب في اجراء المفاوضات حول اي شيء غير الرقابة بدون نزع السلاح. فعلى سبيل التدبير الملموس الوحيد خارج نطاق الرقابة ومن اجل المرحلة الاولى اقترحت حصر عدد افراد القوات المسلحة لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في مستوى ٢٥٠٠ الف رجل، مع انه معروف ان عدد افراد القوات المسلحة لدى الولايات المتحدة الاميركية هو في هذا المستوى بالضبط، في حين ان عدد افراد القوات المسلحة السوفييتية سيبلغ، بعد انجاز التخفيض مقدار الثلث بصورة وحيدة الجانب، ٢٤٢٣ الف رجل، اي حتى اقل مما اقترحت الدول الغربية. لأي غرض اذن قدّم الاقتراح بمستوى ٢٥٠٠ الف رجل؟

من الصعب تقدير هذا الموقف الا بوصفه دليلا على عدم رغبة الدول الغربية في الاقبال على نزع السلاح.

وفضلا عن ان الدول الغربية امتنعت في لجنة الدول العشر عن بحث البرنامج السوفييتي لنزع السلاح العام والكامل بحثا عمليا، وفضلا عن انها لم تتقدم باي اقتراحات خاصة تستجيب لمقتضيات قرار الجمعية العمومية بصدد نزع السلاح العام والكامل، بلغ بها الامر حتى العدول عن اقتراحاتها الخاصة ما ان قبل بها الاتحاد السوفييتي.

ولا بدّ من الملاحظة، مثلا، انه بالرغم من ان فرنسا قد تقدمت باقتراح يقول ببدء نزع السلاح بتصفية وسائل ايصال السلاح النووي الى الهدف، انخرط ممثلها في لجنة

العشر، من حيث الجوهر، في طريق العدول عن هذا الاقتراح ما ان قبل به الاتحاد السوفييتي، وشرع يقول، لا بتصفية وسائل الايصال بل فقط بالرقابة على هذه الوسائل. ولا حاجة ان يكون المرء اختصاصيا لكي يدرك الفرق المبدئي بين تصفية، ابادة الصواريخ وطائرات القتال والسفن الحربية وغيرها من وسائل ايصال السلاح النووي الى الهدف وبين اقامة الرقابة عليها.

ان عدول الحكومة الفرنسية عن صيغتها لمسألة العمل بالدرجة الاولى على تصفية وسائل ايصال السلاح النووي الى الهدف غير مفهوم خصوصا وان فرنسا، كما هو معروف، تسير في مضمار الصواريخ، اي في مضمار احدث وسائل الايصال، بعيدا الى الوراء عن المرتبة الاولى. حتى ان المانيا الغربية التي يعتزم البنتاغون تسليمها الصواريخ الستراتيجية توشك ان تسبق فرنسا. ينجم بالتالي انه لو تم التوصل الى اتفاق بصدد تصفية وسائل ايصال السلاح النووي الى الهدف، لما خسرت فرنسا، وليس هذا وحسب، بل لكانت كسبت لأنها كانت صارت آنذاك في حال واحد مع دول تسبقها الآن فيما يخص وسائل الايصال. ويبرز سؤال مشروع: أوليست الالتزامات حيال حلف الاطلسي الشمالي امرا أهم، بالنسبة لفرنسا، من حل قضية نزع السلاح؟

وواضح ان لجنة الدول العشر، نظرا للموقف السلبي الذي وقفته الولايات المتحدة وحليفاتها في قضية نزع السلاح العام والكامل، لم تستطع ان تقوم بعمل نافع لتنفيذ قرار الجمعية العمومية. وفضلا عن ذلك، شرعت اللجنة

تتحول الى نقيضها، اي من هيئة للمفاوضات حول نزع السلاح الى اداة لتغطية استمرار الركض وراء التسلح.

حسبنا القول انه بينما كانت المفاوضات تجري في لجنة العشر حول نزع السلاح، كانت الاعتمادات الحربية تتعاظم في الولايات المتحدة، ويسرع بناء القواعد الصاروخية النووية الاميركية في بريطانيا وايطاليا وجملة من الدول الاخرى، وتفرض معاهدة حربية جديدة مع الولايات المتحدة الاميركية على اليابان خلافا لارادة شعبها، ويبدأ التحضير لتسليم صواريخ «بولاريس» النووية الستراتيجية الى الانتقاميين والعسكريين الالمان الغربيين، وتتخذ التدابير لتوسيع انتاج السلاح الكيماوي والجراثيمي للابادة الشاملة. واكثر فاكثر اشتد الركض وراء التسلح كذلك في سائر البلدان الغربية اعضاء الحلف الاطلسي الشمالي.

وكل هذا جرى تحت ستار لجنة العشر. من جهة، شددوا الركض وراء التسلح، وبحمّى قاموا بالتحضيرات الحربية الجديدة تلو التحضيرات، ومن جهة اخرى، اعربوا بالاقوال في لجنة العشر عن مصلحتهم في نزع السلاح وفي مواصلة المفاوضات. واتضح اكثر فاكثر ان الولايات المتحدة وحليفاتها في حلف الاطلسي الشمالي تسعى، كما في السابق، الى اغراق قضية نزع السلاح في جدالات كلامية فارغة.

وفي هذه الاحوال، واجه الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى المسألة التالية: هل ان مواصلة عمل هذه اللجنة تنطوي عموما على اي معنى؟ وعندما بحثت

الحكومة السوفييتية الوضع الناشئ بذنب من الولايات المتحدة الاميركية وحليفاتها، اضطرت الى استخلاص استنتاج يقول بضرورة كفها عن الاشتراك في لجنة العشر والى طرح مسألة ضرورة النظر في قضية نزع السلاح في الجمعية العمومية. والى الاستنتاج نفسه خلصت كذلك الدول الاشتراكية الاخرى المشتركة في اللجنة.

ولم يكن من السهل على الحكومة السوفييتية ان تتخذ هذا القرار لأنها هي التي تقدمت ببرنامج نزع السلاح العام والكامل، وسعت الى ابداء الحد الاقصى من المرونة في سياق المفاوضات حول تحقيق هذا البرنامج وناضلت بالحاح لكي تعود المفاوضات بفائدة وتدفع القضية الى امام. ولكنه كان لا بدّ مع ذلك من الاقدام على هذه الخطوة. واي سلوك آخر لم يكن من شأنه ان يعني الا مساعدة اولئك الذين لا يريدون نزع السلاح واولئك الذين يواصلون دفع العالم الى الحرب.

والآن وقد ادت الولايات المتحدة الاميركية وحليفاتها بالمفاوضات حول نزع السلاح في لجنة العشر الى مأزق، يجب على الجمعية العمومية ان تشرع بكل الجد في بحث الوضع الناشئ وتتخذ التدابير الضرورية لازالة العقبات عن طريق حل قضية نزع السلاح. ولهذا الغرض، ينبغي الاعلان صراحة امام الملأ باسم جميع دول العالم لاولئك الذين يعرقلون نجاح المفاوضات حول نزع السلاح:

آن، اخيرا، طرح المناورات والمماطلات جانبا، كفى تأجيلا لحل قضية نزع السلاح، كفى تباطؤا في وضع معاهدة لنزع السلاح العام والكامل!

وللاسراع في حل قضية نزع السلاح، تعرض الحكومة السوفييتية على بساط البحث في الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة اقتراحا بصدد «الموضوعات الاساسية لمعاهدة نزع السلاح العام والكامل»، يرفق بهذا التصريح. ان الحكومة السوفييتية تعتبر ان هذا الاقتراح يقدم اساسا صالحا لوضع وعقد معاهدة بنزع السلاح العام والكامل. وفي هذا الاقتراح، تسير الحكومة السوفييتية خطوات اخرى الى الامام نحو لقاء الدول الغربية، وتأخذ بالحسبان موقفها في جملة من القضايا الهامة بما فيها آراؤها القائلة **ان من الصواب الجمع، ابتداء من المرحلة الاولى، بين التدابير في ميدان نزع السلاح النووي والتدابير في ميدان تخفيض القوات المسلحة والاسلحة العادية.** ولهذه الاغراض، تقترح الحكومة السوفييتية ان يصار منذ المرحلة الاولى الى تخفيض القوات المسلحة والاسلحة العادية تخفيضا جوهريا.

ما هو جوهر الاقتراح السوفييتي؟

تقترح الحكومة السوفييتية **ان تقوم جميع الدول خلال ثلاث مراحل متتالية وفي غضون اربعة اعوام او في غضون حقبة اخرى متفق عليها بتصفية جميع قواتها المسلحة وجميع اسلحتها تصفية تامة ونهائية.** وفي هذا الحال، ينبغي مراقبة جميع تدابير نزع السلاح مراقبة صارمة لكي لا تتمكن اي دولة من التهرب من تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة نزع السلاح العام والكامل، وبالتالي لكي لا تتمكن اي من الدول ان تستغل لاغراض

العدوان تصفية القوات المسلحة والاسلحة لدى الدول الاخرى.

في المرحلة الاولى التي تمتد قرابة سنة او سنة ونصف السنة، يجب الكف عن انتاج جميع الوسائل لايصال السلاح النووي الى الهدف، كما يجب ابادة جميع هذه الوسائل المصنوعة قبلا. وفي المرحلة نفسها يجب تصفية جميع القواعد الحربية الاجنبية في اراضي الغير واجلاء جميع القوات الاجنبية من هذه الاراضي. ويجب تخفيض عدد افراد القوات المسلحة لدى الدول تخفيضا جوهريا، على ان يقرر الحد الاقصى لعدد افراد القوات المسلحة لدى كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية بنسبة ١٧٠٠٠٠٠ رجل. وبالنسبة نفسها يجب كذلك تخفيض الاسلحة العادية.

ان تحقيق جميع هذه التدابير سيعني ان دولة واحدة لن يكون تحت تصرفها، بعد سنة او سنة ونصف السنة على دخول معاهدة نزع السلاح قيد التنفيذ، اي صواريخ قتالية واي طائرات حربية تصلح لنقل القنابل الذرية والهيدروجينية واي سفن حربية مجهزة لهذا الغرض، واي وسائل اخرى يمكن استخدامها لايصال الشحنات النووية الى الهدف.

وفي اراضي الدول لن تبقى اي قاعدة اجنبية صاروخية او جوية او بحرية حربية او اي قاعدة حربية اخرى. وسوف تسحب جميع القوات الاجنبية من اراضي الغير بصرف النظر عما اذا كانت قوات احتلال ام قوات مرابطة

الآن في اراضي الغير بموجب اي اتفاق كان. وسوف تخفض القوات المسلحة والاسلحة العادية لدى الدول تخفيضا مرموقا.

وليس من المبالغة القول ان العالم سيتنفس الصعداء بنتيجة تطبيق هذه التدابير لأن الركض وراء التسلح سيتوقف، وخطر الهجوم النووي المفاجئ من دولة على اخرى سيقضى عليه، وخطر اندلاع النزاع الحربي فجأة سيضعف على العموم بشكل جوهري. وكل هذا لا بدّ له طبعا ان يؤثر تأثيرا طيبا في الوضع الدولي بكليته.

ولكن تحقيق تدابير نزع السلاح التي تقترحها الحكومة السوفييتية للمرحلة الاولى لن يزيل كليا خطر الحرب. فبعد هذا ايضا يبقى تحت تصرف الدول السلاح النووي ووسائل اخرى للابادة بالجملة، ولكنه يستحيل استخدام السلاح النووي لما فيه ضرر الدول الاخرى بدون وسائل الايصال. ولذا يجب ابادة وسائل الايصال وبسط الرقابة للحيلولة دون انتاج وسائل الايصال هذه. ومع ذلك، ستبقى للدول قوات مسلحة واسلحة عادية باعداد مرموقة. وبتعبير آخر، ستحتفظ الدول مع ذلك بوسائل يمكن بها شن الحرب.

ولهذا تقترح الحكومة السوفييتية ان تنتقل الدول الى تحقيق التدابير الكبرى اللاحقة التي تشكل المرحلة الثانية من نزع السلاح وذلك فور انجاز تدابير المرحلة الاولى المحققة من البداية الى النهاية تحت رقابة دولية صارمة وبعد ان تقتنع هيئة الرقابة الدولية ومجلس الأمن بان جميع الدول قد نفذت التزاماتها المتعلقة بهذه المرحلة.

في المرحلة الثانية، تقترح الحكومة السوفييتية في عداد التدابير الاخرى ادراج منع السلاح النووي والكيماوي والبيولوجي وسائر انواع اسلحة الابادة بالجملة منعا تاما مع التوقف عن انتاج هذه الاسلحة وتصفية الاحتياطيات المكدسة منها، وكذلك الاستمرار على تخفيض القوات المسلحة لدى الدول مع تخفيض الاسلحة والاعتدة الحربية بالنسبة نفسها.

ان تطبيق هذه التدابير الكبيرة سيعني انه لن تبقى في العالم اسلحة للابادة بالجملة، وان القوات المسلحة والاسلحة العادية ستخفض تخفيضا جوهريا. ومفهوم ان هذا يؤول الى الحد الادنى من امكانية نشوب النزاعات الحربية بين الدول.

ومع ذلك فان هذا ليس بعد لا الحل التام ولا الحل النهائي للمعضلة التي تواجه الانسانية في الوقت الحاضر. فاذا احتفظت الدول بقوات مسلحة وان محدودة، فان هذا سيعني ان خطر الحرب لم ينف بعد من حياة المجتمع. ولذا كيف تمكن الثقة في ان الركض وراء التسلح لن يبدأ من جديد وان العالم لن يعود في آخر المطاف الى الوضع الحالي؟

في المرحلة الثالثة، تعتبر الحكومة السوفييتية انه سيكون من الضروري، في قضية نزع السلاح، السير الى أبعد وانجاز تصفية القوات المسلحة والاسلحة لدى جميع الدول والكف عن الانتاج الحربي وتصفية الوزارات الحربية وهيئات الاركان العامة وكل نوع من المؤسسات والمنظمات

الحربية وذات الصبغة الحربية، وكذلك وقف الاعتمادات للاغراض الحربية.

وعند انجاز المرحلة الثالثة من نزع السلاح العام والكامل لن يبقى لدى الدول لا جنود ولا اسلحة وسيصفى خطر الحرب بالتالي نهائيا والى الابد. وآنذاك يصبح حلم الشعوب الازلي، اي عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب، امرا واقعا.

اما أمن الدول الداخلي، فستضمنه فرق من البوليس او الميليشيا متفق عليها ومحددة بصرامة. وعند الاقتضاء، ستضع الدول فرقا كهذه تحت تصرف مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة من اجل صيانة الامن الدولي.

هذه هي النقاط الرئيسية في الاقتراح السوفييتي «الموضوعات الاساسية لمعاهدة نزع السلاح العام والكامل».

ان الحكومة السوفييتية تتوقع ان يعمد اعضاء هيئة الامم المتحدة بكل الجد والمسؤولية الى بحث اقتراح «الموضوعات الاساسية لمعاهدة نزع السلاح العام والكامل». وتعرب الحكومة السوفييتية عن الأمل في ان يتيح بحث هذا الاقتراح في الجمعية العمومية الشروع بلا ابطاء بحل قضية نزع السلاح حلا عمليا ويعطي اتجاها واقعيا اكثر لحل هذه القضية في مفاوضات تجري في هيئة عاملة مناسبة. اما قوام هذه الهيئة العاملة، فانه من الضروري، على ما يبدو، ان تشترك فيه، عدا الدول التي تنتسب الى التكتلين

العسكريين القائمين، الدول التي تقف مواقف الحياد والتي يجب افساح مجال ارحب امامها لدن بحث قضايا نزع السلاح. ثم ان من المرغوب فيه كذلك ان تتمثل في هذه الهيئة لنزع السلاح مناطق العالم الاساسية.

ان الحكومة السوفييتية تأخذ بالحسبان ان وضع معاهدة بنزع السلاح العام والكامل سوف يتطلب من جميع المشتركين في المفاوضات الصبر والمرونة وحساب مصالح الاطراف بصورة متبادلة. وان الحكومة السوفييتية، شأنها من ذي قبل، مستعدة لمثل هذه المفاوضات. وهي تدرك ان شعوب العالم كله التي ترغب حار الرغبة في حل قضية نزع السلاح حلا جذريا، تنتظر بفارغ الصبر ان يبدأ بمزيد من السرعة تحقيق التدابير العملية المتعلقة بنزع السلاح العام والكامل.

ان بعث الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية في هيئة الامم المتحدة من شأنه، طبعا، ان يشكل خطوة هامة تضمن نجاح مفاوضات نزع السلاح. وهكذا تجتذب الصين العظيمة الى قضايا مفاوضات نزع السلاح.

ان شعوب العالم كله تتطلب بالحاح حل قضية نزع السلاح في أسرع وقت. وهي تنتظر من الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة ان تقول كلمتها النافذة في هذه القضية ذات الاهمية الحيوية.

ان حل قضية نزع السلاح يقتضي الارادة الطيبة والعزم الثابت. وان الحكومة السوفييتية تهيب بجميع اعضاء هيئة الامم المتحدة ان يعمدوا من هذه المواقف الى

بحث قضية نزع السلاح التي هي ألح وأعجل قضية في الظرف الراهن.

(بيان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بصدد قضية نزع السلاح. عرضه رئيس وفد الاتحاد السوفييتي على بساط البحث في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة. مجموعة «بصدد سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. عام ١٩٦٠»، المجلد ٢، ص ص ٣٤٨-٣٦٣)

نزع السلاح لا يقبل التأجيل

ان القوة المدمّرة الفظيعة التي تنطوي عليها الوسائل النووية العصرية، وامكانية ايصالها الى اي نقطة من الكرة الارضية هما اليوم حجتان على درجة من الاقناع بحيث ان عقل الانسان لا بدّ له ان يطلب حل قضية نزع السلاح بأسرع وقت.

فهل يمكن التفاهم حول نزع السلاح؟ اجل، يمكن. وان موقف الاتحاد السوفييتي معروف جيدا للرأي العام العالمي: نحن نؤيد نزع السلاح العام والكامل تحت اصرم رقابة دولية.

ولكن اولئك الذين يحددون سياسة الدول الغربية، وبينها قبل كل شيء الولايات المتحدة الاميركية، واولئك الذين يتعلق بهم بلوغ الاتفاق حول نزع السلاح، لم يدركوا، اغلب الظن، كل خطر الركض وراء التسلح، لم

يدركوا اي طابع ترتديه الحرب في الظروف الراهنة. فمن الحربين العالميتين، خرجت الولايات المتحدة الاميركية ظافرة مع حلفائها. ولكن الولايات المتحدة الاميركية تكبدت في هاتين الحربين الحد الادنى من الخسائر. وتنامت الصناعة الاميركية بصورة لا تصدق بفضل الطلبيات الحربية، وجنت الاحتكارات ارباحا هائلة. والآن ايضا، لم يتخل الاحتكاريون الاميركيون، اغلب الظن، عن احتمالات الكسب من حرب جديدة. وهذا ما لا يمكنهم من فهم الدور المشؤوم الذي يضطلعون به فهما صحيحا.

ينبغي القول ان سكان الولايات المتحدة الاميركية لم يعانوا في المائة السنة الاخيرة اعباء الحرب في اراضيهم، ولهذا لا يزال سواد الاميركيين يدركون بصورة سيئة ما سيجري اذا ما نشبت الحرب واي ويلات رهيبة ستجلبها لجميع الشعوب بما فيها الشعب الاميركي.

فمن زمان، ولى عهد كان في مستطاع الولايات المتحدة الاميركية ان تعتبر نفسها مستحيلة المنال في الحرب، محمية بارحاب المحيط الشاسعة دون مسارح العمليات الحربية في القارات الاخرى. فهي في الظروف الراهنة ممكنة المنال شأنها شأن جميع بلدان الكرة الارضية.

والآن يتغير الوضع اكثر من ذي قبل. فان علماءنا ومهندسينا قد اخترعوا صاروخا جديدا عابرا للقارات اسموه الصاروخ الكلي؛ وهذا الصاروخ مستحيل المنال على السلاح المضاد للصواريخ.

ان الزمرة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ارادت ان تحتمي بضرب من حاجز دون ضربة الاتحاد

السوفييتي الجوابية. ولهذا الغرض اقيمت منظومة من منشآت الرادار وغيرها من المنشآت القصد منها محاولة اسقاط الصواريخ ابان تحليقها عبر القطب الشمالي على وجه التقريب، اي باقصر خط. الا ان الصواريخ الكلية الجديدة تستطيع ان تطير حول الكرة الارضية في اي اتجاه كان وتسدد الضربة الى اي هدف معين...

...ان اعقل وسيلة لتلافي الحرب انما هي نزع السلاح. وليس ثمة سياسة اعقل من فهم مصالح الشعوب، وادراك ان الاتفاق حول نزع السلاح ضروري ويجب التوقيع عليه.

واكرر قولي ان تلافي ابادة الناس بالجملة في نيران الحرب النووية التلافي الواقعي ولا اكثر انما هو الاتفاق حول نزع السلاح، حول وقف الركض وراء التسلح وابادة الاحتياطيات الهائلة من السلاح المصنوع. ان الاتحاد السوفييتي قد بذل وسوف يبذل جميع الجهود لبلوغ هذا الغرض. والآن اكثر من اي وقت مضى يجب ان تتجلى في العلاقات بين الدول طريقة واقعية للحيلولة دون الكارثة التي تفضي اليها الحرب الحرارية النووية.

(في سبيل السلام والعمل والحرية والمساواة والاخوة والسعادة! مجموعة «يجب درء الحرب وصيانة السلام!»، ص ص ٢٣-٢٦)

الاتحاد السوفييتي يؤيد الرقابة الصارمة ولا اصرم على نزع السلاح

ان الكلام يتناول الآن الامر الرئيسي، اي درء الحرب. ولوضع حد لخطر نشوب الحرب، وللركض وراء التسلح،

ولتجارب وتكديس السلاح النووي، من الضروري التوصل الى نزع السلاح العام والكامل. وآنذاك تسقط بالتالي من الحساب قضية تجارب السلاح النووي. واذا لم يكن ثمة سلاح، فهذا يعني انه لن تكون ثمة حروب بين الدول. واذا أبيد السلاح المصنوع، فلن ينفق احد القوى والاموال على صنع سلاح جديد لكي يبيده من بعد.

نحن نقترح تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة ولا اصرم. وهذا اقتراح يرتكز على الحب الحقيقي للناس، والحرص على حياتهم وصحتهم. فلماذا لا تقبل الدول الغربية هذا الاقتراح؟ ان قرارا كهذا سيصفق له العالم كله!

اما فيما يخص الاتحاد السوفييتي، فاننا نكرر مرة اخرى اننا مستعدون للجلوس في كل لحظة الى طاولة المفاوضات بغية وضع وتوقيع معاهدة بنزع السلاح العام والكامل. ان السوفييتيين ليفتخرون لكون بلادنا قد تقدمت ببرنامج نزع السلاح العام والكامل. وفي كثرة من القضايا، سارت الحكومة السوفييتية الى لقاء الدول الغربية بغية تسهيل الوصول الى اتفاق بشأن نزع السلاح العام والكامل.

فعندما اعربت الدول الغربية عن الفكرة القائلة انه يجب اجراء توازن بين تدابير نزع السلاح في ميدان السلاح النووي وفي ميدان السلاح من النوع العادي، صرّحنا باستعدادنا لكي نقوم، حتى في المرحلة الاولى، بتخفيض عدد افراد القوات المسلحة ومقادير الاسلحة تخفيضا كبيرا. امــا في قضايـا كقضية الرقابة، فقد اعلنت الحكومة السوفييتية بوضوح ودقة انها مستعدة للقبول

باي اقتراحات تقدمها الدول الغربية بصدد الرقابة اذا قبلت هذه الدول الاقتراحات السوفييتية بشأن نزع السلاح العام والكامل.

ومع ذلك، تحاول الدول الغربية في كل مرة ان تتستر وراء مسائل الرقابة ما ان تبدأ المفاوضات حول نزع السلاح. ولا يسمع غير ان الاتحاد السوفييتي لا يريد الرقابة على نزع السلاح وانه يتهرب من الرقابة وهكذا دواليك.

لتقل الدول الغربية: نحن نقبل اقتراح الاتحاد السوفييتي بشأن نزع السلاح العام والكامل، اذا قبل نظامنا للرقابة الدولية الشاملة دون حق النقض (الفيتو)، ومع حرية الذهاب الى جميع الزوايا والى جميع الانحاء لكي يستحيل على اي بلد ان ينتج السلاح سرا عن البلدان الاخرى وان يكدس القوى من اجل الهجوم. لتتقدم باقتراح كهذا، نقبله. فتحل قضية نزع السلاح العام والكامل لما فيه مصلحة جميع الشعوب. واذا قدمت الدول الغربية اقتراحا كهذا ولم نقبله، يكون كل الذنب آنذاك ذنبنا في احباط نزع السلاح.

ولكن الدول الغربية لا تعرض نظامها للرقابة على نزع السلاح العام والكامل. لماذا؟ لأنها لا تريد نزع السلاح وهي تعرف انها اذا عرضت نظامها للرقابة على نزع السلاح العام والكامل، قبلناه، وآنذاك لا يبقى لها اي مجال للتراجع.

ان قضية نزع السلاح يجب حلها، ونزع السلاح العام والكامل يجب ان يصبح امرا واقعا. ولكن هذا لن يأتي من تلقاء ذاته، انما يجب النضال. وعلى الشعوب التي تريد

السلام ان تبدي فهما لهذا وان ترص صفوفها في النضال ضد القوى التي تقاوم نزع السلاح وتوسع الركض وراء التسلح وتستعد لشن حرب عالمية ثالثة. وعلى الشعب في كل بلد ان يعبئ جميع القوى للنضال من اجل نزع السلاح وان يجد الوسائل اللازمة للتعبير عن ارادته الراسخة واجبار اخصام نزع السلاح على التراجع.

(خطاب في الاجتماع الحاشد للصداقة السوفييتية الهندية. ٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١. مجموعة «الشيوعية هي السلام والسعادة للشعوب»، المجلد الاول، ص ص ٣٦٦-٣٦٧)

لنأخذ، مثلا، قضية نزع السلاح. يقولون لنا:

– تعالوا نبسط الرقابة قبل كل شيء.

ونحن نجيب:

– ما هي هذه الرقابة اذا كانت لا تحل عمليا قضايا نزع السلاح؟ هذه ليست برقابة، بل استكشاف، ونحن لن نقدم على هذا. والامر آخر تماما اذا كانت قضايا بسط الرقابة مرتبطة فعلا بتحقيق نزع السلاح الارتباط الوثيق الذي لا تنفصم عراه.

اننا نتمسك بصلابة بسياستنا السلمية. وانتم تعرفون ان الحكومة السوفييتية قد عرضت في الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة اقتراحات بنزع السلاح العام والكامل.

وهذه الاقتراحات تنص، فيما تنص، على اقامة الرقابة المناسبة.

نحن نقول: تعالوا نبد جميع الاسلحة وآنذاك تفضلوا وراقبوا. فاذا لم يبق عند احد اي سلاح، فتنبغي آنذاك الرقابة الصارمة لكي لا يكون السلاح ابدا، ولكي لا تتمكن اي دولة من تكديس السلاح سرا.

ان موقفنا في هذه القضية واضح تماما: نحن نؤيد الرقابة الصارمة والفعالة. ولهذا لا بدّ ان تثير الدهشة تصريحات بعض الساسة في الولايات المتحدة الاميركية ممن يتحدثون عن اقتراحاتنا ويعترفون بانها اساسا اقتراحات طيبة، ويحاولون في الوقت نفسه ان يزعموا انها لا تنص على الرقابة الشاملة.

ان كل من يقرأ بانتباه الاقتراحات التي قدمتها الحكومة السوفييتية الى هيئة الامم المتحدة يمكن ان يقتنع بسهولة بان اقتراحاتنا تنص على اقامة رقابة صارمة ولا اصرم.

في واحد من المؤتمرات الصحفية في الولايات المتحدة الاميركية، قلت انه اذا قبلت اقتراحاتنا حول نزع السلاح، واذا تم التوصل الى اتفاق بشأن ابادة السلاح بجميع انواعه، وبشأن تصفية القوات المسلحة، أيّدنا آنذاك اقامة اوسع الرقابة. وآنذاك نسمح لمراقبيكم بالذهاب الى كل مكان؛ ولكننا لن نسمح لهم فقط بالذهاب الى حيث لا تسمح كل ربة بيت لذوي الفضول الخارق بالذهاب في بيتها. وطبعا لا لأنه توجد عندها هناك «اسرار حربية»

ما، بل بكل بساطة لأنها لا ترغب في ان تعرض بعض الاشياء. وهذا حقها الكامل.

اود ان اشير مرة اخرى الى اننا سنسمح للمراقبين بالذهاب الى اي مكان كان، فليروا نجاحاتنا، وليتمتعوا بجمالات البلد السوفييتي. فنحن لن نخسر شيئا من جرّاء هذا. ولكنه لا يزال علينا ان نعمل كثيرا لكي نبلغ التفهم الطيب المتبادل مع القادة الاميركيين وغيرهم من القادة، لكي نفهمهم على وجه افضل ولكي يفهمونا على نحو أصح.

لا بد لي ان اقول ان تصريحات جملة من رجالات الدولة في الغرب باننا ضد الرقابة تبتغي هدفا واضحا تماما: انهم يخافون نزع السلاح اشد الخوف. فهم من تسليمات مختلف انواع الاسلحة، يحصلون على ارباح طائلة، ويكسبون من هذا العمل. فيجب علينا ان نفضح بلا كلل امثال هؤلاء الناس لكي يدرك جميع الناس سياستنا السلمية الادراك الصحيح. وبقدر ما يزداد في العالم كله عدد الناس الذين يدركون ادراكا صحيحا اهداف اولئك الذين لا يريدون نزع السلاح، بقدر ما يصبح من الممكن التوصل بمزيد من السرعة الى نزع السلاح. ان الشعوب سوف تضغط اكثر فأكثر على اولئك الذين يريدون انتهاج سياسة الركض وراء التسلح، سياسة «الحرب الباردة».

(من خطاب في اجتماع حاشد لشغيلة فلاديفوستوك، ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد ٢، ص ص ٣٢٩–٣٣١)

يقول بعض رجالات الغرب، سعيا منهم الى التملص من قضية نزع السلاح والى تضليل الرأي العام، اننا نطالب بنزع السلاح دون رقابة. وتدعي الصحافة في الولايات المتحدة الاميركية انني عند تقديم اقتراح نزع السلاح العام تكلمت بصورة ضبابية حول الرقابة. وانا لا اعرف كيف ابدد هذا الضباب عند الذين غطوا بهذا الضباب ابصارهم وعقولهم. وكل انسان عاقل يستطيع ان يقرأ ما قلته بوضوح كاف عن الرقابة الدولية، والشيء الاهم اننا مستعدون لأن نجلس الى طاولة المفاوضات ونساعد على ايضاح المسائل غير الواضحة. ولكن قبل الجلوس الى الطاولة والتفاوض يجب الاتفاق الحازم على انه من واجبنا حل قضية نزع السلاح والتوصل الى اتفاقية حول نزع السلاح تحت رقابة دولية صارمة. وما نطلبه هو نزع السلاح تحت الرقابة لا رقابة على التسلح. فالرقابة على التسلح لا تقلل من خطر نشوب حرب مفاجئ، كما ستكون الرقابة على التسلح عقيمة من الناحية الاقتصادية ايضا لانها لا تخفف عبء الركض وراء التسلح الذي تتحمله الشعوب كليا.

(خطاب في حفلة الفطور التي اقامها سايروس ايتون على شرف خروشوف. ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠. مجموعة «بصدد سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. عام ١٩٦٠»، المجلد ٢، ص ص ٣٨٦-٣٨٧)

ان الاقتراحات حول نزع السلاح العام والكامل التي عرضتها، بتكليف من الحكومة السوفييتية، على بساط البحث في الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة، هي اساس جيد لحل قضية نزع السلاح. واذا قبلت اقتراحاتنا هذه، تخلصت الشعوب الى الابد من فداحة عبء الركض وراء التسلح، من خطر الحرب الصاروخية النووية الماحقة. لقد صرحنا واني اكرر هذا الآن قطعا: ان الاتحاد السوفييتي مستعد لقبول اي نظام للرقابة ترغب الدول الغربية في تقديمه اذا قبلت هي نزع السلاح العام والكامل.

ولكن رغم هذا، تزعم الدول الغربية ان موقف الاتحاد السوفييتي في قضايا الرقابة هو العقبة في وجه الاتفاق حول نزع السلاح، وانها لا تستطيع بشكل من الاشكال ان تتفاهم معنا في هذه القضايا.

اكرر مرة اخرى: ان الاتحاد السوفييتي يؤيد الرقابة الدولية الفعالة والصارمة. ونحن مستعدون لقبول اقتراحاتكم حول الرقابة، ايها السيد رئيس الولايات المتحدة الاميركية، ولكن اقبلوا اقتراحاتنا ايضا حول نزع السلاح العام والكامل. وآنذاك لن يكون ثمة اي مأزق في مفاوضات نزع السلاح.

نحن نريد نزع السلاح حقا وصدقا، نريد تأمين نفس الشروط لجميع الدول لدن نزع السلاح لكي لا يستطيع احد في يوم من الايام ان يستغل نزع السلاح من اجل الحصول على منفعة لنفسه لما فيه ضرر أمن البلدان الاخرى.

ان اقتراحاتنا تنص على الرقابة الصارمة في كل مرحلة

من مراحل تطبيق الاتفاق حول نزع السلاح. ونحن نعتبر انه اذا تحقق نزع السلاح التام، اقتضى الامر ادق الرقابة. ويجب ان يؤمن لهيئات الرقابة الوصول الى اي مكان كان، دون ما يسمى النقض (الفيتو)، مهما كان شكله، دون اي منع، دون اي قيود. ينبغي ان يكون باب الوصول مفتوحا في اي وقت كان والى اي مكان كان. ونحن مستعدون لتأمين هذا لهيئات الرقابة. ولكن بشرط نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة صارمة ولا اصرم، يمكن بلوغ الثقة ويمكن فعلا توفير شروط للتعايش السلمي بين الدول لا تستطيع معها اي بلاد او اي مجموعة من البلدان ان تتسلح سرا بغية الهجوم على بلدان اخرى.

هذه هي وجهة نظرنا. واي تصريح اوضح يجب الادلاء به ايضا لكي يكف ممثلو الغرب عن الترديد والقول ان الاتحاد السوفييتي لا يقبل الرقابة!

ان جميع التلفيقات الزاعمة ان الاتحاد السوفييتي لا يريد الرقابة تبين امرا واحدا لا غير: كيف يخدعون الناس بحرية في ما يسمى العالم الحر. ولكن عالمنا، عالم البلدان الاشتراكية، مطلع رائع الاطلاع وهو يعرف اننا نؤيد الرقابة الفعالة. اما في «العالم الحر»، فمن الممكن، في ظل «الاطلاع الحر»، خداع المجتمع بحرية، وترديد مزاعم بيّنة الكذب، بغية تضليل الناس.

(كلمة في الراديو والتلفزيون. ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٦١. مجموعة «الشيوعية هي السلام والسعادة للشعوب»، المجلد الاول، ص ص ١٤٨–١٥٠)

تحريم التجارب النووية نجاح كبير لقوى السلام

اليوم حدث حادث مشهود هو التوقيع على معاهدة تحريم تجارب السلاح النووي في الجو والفضاء الكوني وتحت الماء. ان هذه المعاهدة وثيقة ذات اهمية دولية كبيرة، وعقدها هو نجاح كبير لجميع الناس ذوي الارادة الطيبة الذين خاضوه طوال سنوات عديدة نضالا نشيطا من اجل وقف التجارب النووية، من اجل نزع السلاح، من اجل السلام والصداقة بين الشعوب.

وبودنا ان نقر سواء بفضل حكومة الولايات المتحدة الاميركية ام بفضل حكومة بريطانيا العظمى اللتين ابدتا استعدادا لبلوغ اتفاق حول تحريم تجارب السلاح النووي وقبلتا الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة السوفييتية. وبودنا ان نهنئ كذلك جميع الذين اشتركوا في المفاوضات التي جرت في موسكو حول هذه القضية، بخاتمة عملهم الناجحة.

ان المعاهدة التي وقعناها مدعوة لوضع حد لتجارب التفجيرات الذرية والهيدروجينية في الجو والفضاء الكوني وتحت الماء. فبعد الآن يجب ألا ترتفع الى السماء غيوم التفجيرات النووية بشكل الفطر، هذه الغيوم التي تتساقط منها الرواسب المشعة الفتاكة القادرة على الحاق الاذى بصحة الناس، واصابة العالم الحيواني والنباتي بضرر لا يمكن اصلاحه.

وان هذا وحده يدل على ان معاهدة تحريم التجارب

تستجيب للمصالح الحيوية لجميع الشعوب. وقد استقبلها الملايين والملايين من الناس بالاستحسان والفرح. واعربت حكومات العديد من الدول في اوروبا واميركا وافريقيا وآسيا عن رغبتها واستعدادها للتوقيع كذلك على المعاهدة او للانضمام اليها. وفي جميع القارات يجري ما يشبه استفتاء ونتائجه صارت معروفة: ان شعوب العالم قد أيدت بشدة معاهدة تحريم تجارب السلاح النووي.

وبودي ان آمل في ان يكون للمعاهدة التي وقعناها تأثير ايجابي كذلك في المناخ الدولي، في العلاقات بين الدول. ان الشعوب ممتنة لهذه الخطوة الاولى التي تمت في اتجاه تخفيف التوتر الدولي. وقد ظهرت اولى نبتات للثقة الدولية، وستفعل الحكومة السوفييتية في المستقبل ايضا كل ما يتعلق بها لكي تقوى هذه النبتات وتنمو.

ويقيننا ان وقف التجارب النووية لا يعني نزع السلاح، بل انه لا يسعه ان يوقف مجرى تكديس الدول لاحتياطيات اكبر فاكبر من السلاح النووي. وبالتالي لا تقضي هذه المعاهدة على خطر الحرب الحرارية النووية. فان هذا الخطر سيخيم على الانسانية ما دام الركض وراء التسلح مستمرا. وواضح ان قضايا هامة كثيرة لا تزال معلقة.

اغلب الظن ان احدا من الحاضرين هنا لن يجادل هذا الواقع التاريخي الذي لا ريب فيه وهو وجود نظامين اجتماعيين متضادين في العالم الراهن. انتم، ايها السادة ممثلو البلدان الغربية، لا يعجبكم نظامنا الاشتراكي. ونحن نشجب الاوضاع القائمة في بلدانكم. ونحن لعلى اقتناع عميق في

مزايا الاشتراكية، في مزايا الشيوعية ولا نخفي هذا الاقتناع. وليس في وسع اي معاهدات واتفاقات بين الدول ان تذلل التناقضات الجذرية بين النظامين الاجتماعيين القائمين. ولكننا نحن السوفييتيين نؤيد بصلابة حل القضايا الاجتماعية، الطبقية، قضايا البناء الاجتماعي والسياسي الداخلي، لا عن طريق الحرب بين الدول، بل من جانب شعب كل بلد دون تدخل من الخارج.

لقد قلت غير مرة واريد ان اكرر الآن: المسألة توضع في الظروف الراهنة كما يلي: اما التعايش السلمي واما الحرب الحرارية النووية العالمية. ان الاتحاد السوفييتي يقف بثبات المواقف اللينينية القائلة بالتعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية. ولهذا دعونا وندعو الى حل القضايا الناضجة الناشبة في العلاقات بين الدول، عن طريق المفاوضات.

نحن نعتبر ان الرئيسي ولا اكثر الآن هو عدم التوقف عند الحاصل، عدم الكف عن النضال ضد خطر حرب جديدة، من اجل تخفيف التوتر الدولي، من اجل السلام الوطيد في العالم كله. ان الشعوب تنتظر حل قضية نزع السلاح العام والكامل، وتسوية المسألة الالمانية، وحل المسائل الدولية الناضجة الاخرى.

ان النجاح المحرز في مفاوضات موسكو انما يجب تطويره. والخطوة التالية التي يجب، برأينا، خطوها، يجب ان تكون عقد ميثاق عدم اعتداء بين الدول المشتركة في حلف الاطلسي الشمالي والبلدان الداخلة في معاهدة فرصوفيا. ان عقد ميثاق كهذا من شأنه ان يبين لجميع الشعوب ان

اقوى الدول في الميدان العسكري، وبالدرجة الاولى الدول النووية، قد توصلت فيما بينها الى اتفاق غاية تحاشي الحرب الحرارية النووية. ولا ريب في ان جميع الشعوب سترحب ببلوغ اتفاق كهذا.

من الممكن ذكر جملة كاملة اخرى من القضايا الملموسة التي يمكن تسويتها في المستقبل القريب. وعنها تحدثنا غير مرة في الآونة الاخيرة.

بديهي ان تدابير معينة كهذه لا تضمن بعد بحد نفسها السلام الوطيد، ولكن من شأنها ان تسير بنا الى ابعد نحو توطيد السلام في العالم كله.

واريد ان اعرب مرة اخرى عن خالص ارتياح الحكومة السوفييتية لمناسبة توقيع المعاهدة. ان تحريم تجارب السلاح النووي انما هو عمل طيب بالنسبة للانسانية بأسرها.

واود ان اعرب عن الشكر لجميع حكومات العالم التي تدعم هذه المعاهدة. واود كذلك ان اعرب عن الامتنان لجميع المنظمات الاجتماعية ولجميع ذوي الارادة الطيبة الذين يعملون من اجل التعايش السلمي، من اجل السلام في العالم كله.

(كلمة في الكرملين لمناسبة التوقيع على معاهدة تحريم تجارب السلاح النووي في الجو والفضاء الكوني وتحت الماء. ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٣. «البرافدا»، ٦ آب ١٩٦٣)

يزعم بعضهم في الغرب ان نزع السلاح يهدد اقتصاد البلدان الرأسمالية بعواقب وخيمة. يقولون: اذا توقف انتاج القنابل والمدافع والغواصات وغيرها من وسائل الابادة، فان الخراب يحل، على حد زعمهم، ويحرم مئات الآلاف من الناس العمل ووسائل العيش. ولكنه لا يمكن ان يحاكم هكذا غير من لا يتصورون تطور الاقتصاد الا عن طريق اخضاعه لمصالح تحضير الحرب.

ان اقل ما يمكن قوله عن هذه المزاعم هو انها لا تستند اطلاقا الى اي دليل. وقد تأتى لي ان تحدثت مع عدد كبير من ممثلي اوساط الاعمال الاميركية ممن لا يتمسكون اطلاقا في هذا الصدد بوجهة النظر القاتمة هذه، وممن هم متأكدون بان الصناعة في الولايات المتحدة الاميركية قادرة كليا على القيام بمهمة تحويل الاقتصاد كله الى الانتاج السلمي.

وبالفعل، أليس ثمة اساس للتوقع ان يتيح تحويل الطاقات الانتاجية الى صنع المنتجات السلمية تخفيض الضرائب المحصلة من الاهلين تخفيضا شديدا، وزيادة حجم السوق الداخلية وانفاق المزيد من الاموال على حاجات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي. أفلا تتسع الى درجة هائلة امكانيات التجارة الخارجية اذ تتحرر من القيود المصطنعة الناجمة عن اعتبارات لا تمت باي صلة الى النفع الاقتصادي؟ وكم من البلدان في العالم تعاني وطأة الحاجة الى سلع الاستعمال السلمي لا الى الاسلحة!

لا سبيل الى الشك في ان امكانيات تصريف المنتوجات السلمية في الاسواق الخارجية ستنمو الى ما لا قياس له وان اوسع الآفاق ستنفتح امام تطور التجارة العالمية، في حال نزع السلاح.

ان نزع السلاح مفيد لا لدولة واحدة او لفئة واحدة من الدول، فهو يفتح الطريق الى السلام الوطيد والى تطور الاقتصاد امام جميع البلدان، امام جميع الشعوب.

(نزع السلاح هو الطريق الى توطيد السلام وتأمين الصداقة بين الشعوب. تقرير في الدورة الرابعة للسوفييت الاعلى في الاتحاد السوفييتي، ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠. مجموعة «بصدد سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. عام ١٩٦٠»، المجلد الاول، ص ٣١)

ان العسكريين والاحتكاريين الذين يبتزون من انتاج الاسلحة ارباحا لم يسمع بمثلها من قبل، يخوفون الجماهير بان ملايين الناس سيبقون بلا عمل، في حال نزع السلاح، وبان «كارثة اقتصادية» ستحل. ان وجهة النظر هذه باطلة لا ترتكز على اي اساس. والامر بالعكس: فان نزع السلاح من شأنه ان يعود بنفع اقتصادي فعلي على جميع فئات السكان في البلدان الرأسمالية وقبل كل شيء على

الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والفئات المتوسطة في المدن، اذ يرفع عنها عبء ضرائب لا يطاق.

اما ارباب العمل والعلماء والعمال والمهندسون ممن يتوقف رفاههم في الوقت الحاضر على الركض وراء التسلح، على «بزنس الموت» المشؤوم، فيجدر تذكيرهم بالمسرحية الرائعة «الام كوراج واولادها» للكاتب الالماني المعادي للفاشيستية برتولد بريخت. فان هذه المسرحية الدرامية ترسم صورة فاجعة لبياعة مؤن عسكرية تعيش من الحرب ولكن الحرب تنتزع منها اولادها واحدا بعد آخر، حارمة حياتها من كل فحوى وهدف. كذلك فان التحضير للحرب سيتطلب غدا، مقابل منافع اليوم الظاهرية والعرضية، نفقات باهظة على حساب حياة الاولاد والاحفاد، على حساب صحتهم ومستقبلهم.

وطبيعي ان نزع السلاح وحده لا يحل جميع المعاضل الاجتماعية. غير ان وقف انفاق القوى والاموال بصورة غير معقولة على سلاح الابادة، وتحويل هذه الاموال الى الاغراض السلمية سيؤثران بلا ريب تأثيرا طيبا في اقتصاد جميع البلدان. فان الملايين من السكان حتى في بلد رأسمالي غني كالولايات المتحدة الاميركية هم في امس الحاجة الى المساكن والمستشفيات والمدارس. وحتى حسب تصريح رئيس الولايات المتحدة الاميركية، يوجد في اميركا «عدد كبير للغاية من الاميين وغير المتعلمين» وفي الوقت نفسه ينقصها اكثر من ١٢٧ الف قاعة مدرسية.

لا اموال لبناء المدارس والمستشفيات، لتحسين حياة الشعب، بينا تنفق في الوقت نفسه مليارات الدولارات على

ادوات الابادة. ان نزع السلاح من شأنه ان يتيح ايجاد الاموال لتلبية حاجات الشعب الاميركي الملحة. يستفاد من حسابات الاقتصاديين الاميركيين ان في مستطاع حكومة الولايات المتحدة الاميركية ان تنفق ٣٣٠ مليار دولار على هذه الاغراض في السنوات الخمس القريبة التي تلي نزع السلاح. وان تنظيف الاحياء الفقيرة وبناء المساكن وتأمين المياه تتطلب ١٦٠ مليار دولار، وبناء المدارس والتعليم ٣٠ مليار دولار، وبناء المستشفيات وحماية الصحة ٣٥ مليار دولار، وبناء الطرق وغيرها من الاهداف ١٠٥ مليارات دولار. وامام هذه الارقام تتبدد الاسطورة الزاعمة ان لا شيء من شأنه، في ظروف نزع السلاح، ان يعوض عما يسمى سوق الدولة الحربي.

ومن نزع السلاح يكسب اقتصاد بلدان الغرب جميعها. ولا يخسر غير حفنة ضئيلة من صناع الاسلحة، اذ يفقدون امكانية نهب الشعوب من الارساليات الحربية. وبقدر ما يفقدون هذه الامكانية بمزيد من السرعة، بقدرما يزدادكسب الشعوب. ولكن صناع الاسلحة ايضا، اذا ما بقي في نفوسهم شعور انساني ما، يستطيعون ان يعيدوا بناء مؤسساتهم لكي تنتج الوسائل لتلبية حاجات الشعب بدلا عن الوسائل لابادة البشر.

(نزع السلاح العام والكامل هو ضمانة السلام والامن لجميع الشعوب. مجموعة «يجب دوء الحرب وصيانة السلام!»، ص ص ٢٦٨—٢٧٠)

بين النضال من اجل التحرر الوطني والنضال من اجل نزع السلاح ومن اجل السلام، تقوم صلة متبادلة وثيقة. فالنضال من اجل نزع السلاح العام يسهل النضال من اجل الاستقلال الوطني. ونجاحات حركة التحرر الوطني تعزز بدورها قضية السلام وتسهم في تقوية النضال من اجل نزع السلاح.

لقد بسط المستعمرون سيادتهم ودعموها دائما بقوة السلاح. وطبيعي ان يؤدي حرمانهم من هذا السلاح الى انتزاع انياب الضواري الاستعماريين والى القضاء الى الابد على امكانية القيام باية اعمال انتقامية استعمارية، والى تحطيم اسس سيادة المستعمرين نهائيا والى الابد في المستعمرات التي لا تزال قائمة. وبودي ان اشير مرة اخرى الى ان الكلام في الاقتراحات السوفييتية حول نزع السلاح العام والكامل يتناول قبل كل شيء ابادة السلاح الفتاك الحديث. ولكن هذا السلاح ليس في ايدي المناضلين ضد نظام الحكم الاستعماري. ان نزع السلاح يعني نزع سلاح قوى الحرب وتصفية العسكرية واستبعاد التدخل الحربي في الشؤون الداخلية لاي بلد من البلدان، وتصفية نظــام الحكم الاستعماري بجميع اشكاله كليا ونهائيا. ولذا فان نزع السلاح يستجيب تماما لمصالح تطور حركة التحرر الوطني بصورة مستمرة. وفي ظروف السلام الوطيد، لن يكون في

مقدور اي شيء ان يعيق نضال شعوب هذه البلدان في سيره الى الامام، ان يحول دون تكلل هذا النضال بنيل الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل.

ان البلدان الضعيفة التطور اقتصاديا تنفق في الوقت الحاضر سنويا على الشؤون الحربية زهاء ٥ـ٦ مليارات دولار. وهذا مبلغ جسيم بالنسبة لدول تحتاج بمعنى الكلمة الحرفي لكل فلس لكي تتخلص من البؤس والتأخر. وليس من شك بان البلدان الضعيفة التطور تستطيع في ظروف السلم والخلاص من اعباء النفقات الحربية ان تطور اقتصادها بصورة اسرع وان تكتسب استقلالها الاقتصادي.

من شأن نزع السلاح ان يكون الظروف الضرورية لزيادة المساعدة التي تقدم للدول الوطنية الفتية زيادة كبيرة جدا. فاذا ما فرز لهذه الاهداف من مبلغ النفقات الحربية الاجمالي الذي يعادل في العالم ١٢٠ مليار دولار، زهاء ٨ـ١٠ بالمئة فقط، يمكن ان تتم في غضون ٢٠ سنة تصفية الجوع والمرض والامية في المناطق المنكوبة في الكرة الارضية. فخمس الموارد التي يجري انفاقها على الشؤون الحربية يكفي وحده لبناء ٩٦ من معامل التعدين العملاقة كمعمل بهيلاي في الهند المعد لصهر ٢٥٠٠ الف طن من الفولاذ في السنة او لرفع ١٧ من العمالقة كسد اسوان في الجمهورية العربية المتحدة. وهذا المبلغ يكفي لانشاء ٣٠ـ٤٠ مركزا من مراكز الصناعة وتوليد الطاقة

ذات اهمية عالمية، لانشاء مجموعات صناعية قوية مثلا في احواض الانهر الافريقية ــ النيل، النيجر، الكونغو، زمبزي وفي الصحارى وفي احواض الانهر الآسيوية الكبرى ــ هندوس والغانغ وميكونغ وعلى سفوح جبال الاند وعلى انهار اميركا الجنوبية.

وليس ثمة حاجة للبرهان على مبلغ التأثير الطيب الذي يسفر عنه كل ذلك في تطور الدول الوطنية الفتية وعلى مدى قوة دفعه لتصنيعها وتقدمها. وفي غضون السنوات المقبلة العشرين او الخمس والعشرين يمكن لهذه الدول ان تتغلب لحد كبير على تأخرها الاقتصادي وان تقترب من المستوى الصناعي الذي بلغته بلدان كانكلترا وفرنسا.

(نزع السلاح العام والكامل هو ضمانة السلام والأمن لجميع الشعوب. مجموعة «يجب درء الحرب وصيانة السلام!»، ص ص ٢٧٠ــ٢٧٢)

هناك اناس اما يفسرون بصورة غير صحيحة واما يشوهون عن قصد موقف الاتحاد السوفييتي في قضايا نزع السلاح. وهم يزعمون ان نداءاتنا الى نزع السلاح ضارة وحتى خطرة، لأن نداءات كهذه تلحق الضرر، على حد زعمهم، بالشعوب التي تناضل في سبيل التحرر من النير الاستعماري، وبالشعوب التي ظفرت بالاستقلال السياسي

ولكنها لم تتحرر بعد كليا من سيطرة الرأسمال الاحتكاري الاجنبي. وهم يقولون انه لا يجب لهذه الشعوب ان تنزع السلاح، بل يجب ان تتسلح لكي تقضي على الخطر الذي يتهددها من جانب الاستعماريين.

لقد اعتبرنا وما نزال نعتبر ان الشعوب التي لم تتحرر بعد من سلاسل نظام الحكم الاستعماري لا تستطيع الظفر بحريتها الا في النضال، بما في ذلك الاعتماد على السلاح. اما الشعوب التي تحررت، فلا تستطيع كذلك ان تذود عن استقلالها الا في النضال، الا اذا تسلحت، لكي ترد على المستعمرين والاستعماريين المسلحين من قمة الرأس حتى اخمص القدمين. وفضلا عن ذلك، نحن لا نكتفي بان نقول هذا، بل نقدم عونا اقتصاديا مرموقا بما فيه العون بتقديم الاسلحة الى الدول التي تتقدم منا بطلب تأييدها في النضال ضد الاستعماريين والمستعمرين، في النضال من اجل توطيد استقلالها.

وعندما ندعو الى نزع السلاح ونناضل في سبيله، نقصد انه يجب نزع سلاح جميع الدول، وقبل كل شيء، الدول التي تملك اشد الاسلحة فتكا، اي السلاح النووي. ونحن مقتنعون بان نزع السلاح العام والكامل من شأنه ان يقدم معونة كبرى للشعوب التي تخوضه نضالا عادلا ضد المستعمرين والاستعماريين. أوليس من الواضح ان واحدا من الاسباب الرئيسية التي تحمل الاستعماريين على عدم القبول بنزع السلاح يتلخص في كونهم لن يستطيعوا آنذاك ابقاء الشعوب الاخرى خاضعة لهم. ومن شأن نزع

السلاح، لا ان يفيد خانقي حرية الشعوب، بل ان يفيد الشعوب نفسها التي تخوضه نضالا عادلا من اجل تحررها.

(في سبيل السلام والعمل والحرية والمساواة والاخوة والسعادة! مجموعة «يجب درء الحرب وصيانة السلام!»، ص ٣٢)

٦ - يجب وضع حد لبقايا الحرب العالمية الثانية

معاهدة الصلح الالمانية ضرورية

... ان الحياة تقتضي من رجالات الدولة، لا ان يعربوا عن آراء سليمة وحسب، بل كذلك ان لا يسمحوا لانفسهم في السياسة بتخطي ذلك الحد الذي تصمت وراءه حجج العقل ويبدأ وراءه اللعب الاعمى والخطر بمصائر الشعوب والدول.

نحن لا يسعنا ان نراقب بغير اكتراث كيف ان الاوساط العدوانية في الدول الغربية تعبئ، بمساعدة المستشار اديناور، جميع القوى المادية والروحية في المانيا الغربية لأجل تحضير حرب عالمية ثالثة. فان جمهورية المانيا الاتحادية ليست الآن ذلك القطر الذي تعهد منذ ١٦ سنة، صاغر الرأس امام الظافرين، بان يسير في طريق السلم والديموقراطية. فاليوم، رفع انتقاميو المانيا الغربية رؤوسهم، وهم يملكون جيشا ضخما يجري تدريبه وتجهيزه من اجل العمليات الهجومية. وقد اصبحت جمهورية المانيا الاتحادية مشتركة في كتلة الاطلسي الشمالي العدوانية

الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى. واشاعة العسكرية، وانفلات الاهواء الانتقامية، وتقديس الكره والعداء للشيوعية ولكل جديد وتقدمي، وبعث التقاليد والامزجة الالمانية التوسعية، كل هذا هو الذي يحدد اليوم وجه الدولة الالمانية الغربية.

وبمشيئة الدول الغربية، تراكم في وسط اوروبا من المواد الملتهبة اكثر مما في اي منطقة اخرى من العالم. ومن هنا من جديد، خطر انطلاق لهيب الحرب العالمية.

بعد ان داست الدول الغربية بالاقدام اتفاقات الحلفاء بشأن القضاء على العسكرية في المانيا وحول اشاعة الديموقراطية فيها، ليس غير معاهدة الصلح ما يستطيع ان يحول دون تطور العسكرية والانتقامية الالمانية تطورا محفوفا بالاخطار. ولهذا نقترح ان يعمد الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، جميع البلدان التي اشتركت في الحرب ضد المانيا الهتلرية، من جهة، والجمهورية الالمانية الديموقراطية والجمهورية الالمانية الاتحادية، بوصفهما الوريثتين الشرعيتين للريخ الالماني السابق، من جهة ثانية، الى عقد معاهدة للصلح تستجيب للمصالح المشروعة لجميع الاطراف. وهذا من شأنه ان يمكن، مع التقيد بجميع الاصول الحقوقية والعادات الدولية، من وضع حد تام لحالة الحرب ومن تمهيد الطرق نحو السلام والتعايش السلمي في اوروبا.

ان عقد معاهدة الصلح مع المانيا من شأنه ان يتيح اعادة الوضع في برلين الغربية الى مجراه الطبيعي وان يزيل

بالتالي التربة لاصطدام حاد بين الدول. ولا يجوز السماح بان تتحول برلين الغربية الى ما يشبه مدينة ساراجيفو الصربية، حيث دوت الطلقات التي اعلنت بداية الحرب العالمية الاولى. ان تحويل برلين الغربية الى مدينة حرة، كما يقترح الاتحاد السوفييتي، لن يمس لا مصالح اي من الدول ولا مكانتها. ونحن نقترح الاشارة في معاهدة الصلح الى ان برلين الغربية، المدينة الحرة، ستُمنح حرية المواصلات مع العالم الخارجي. ونحن موافقون على تقرير كل الضمانات، على انجعها لأمن مدينة برلين الغربية الحرة ولتطورها المستقل.

ان الحكومة السوفييتية، اذ تلح على عقد معاهدة الصلح، تعلن: نحن نؤيد حرية برلين الغربية، ولكن لا على اساس الاحتفاظ بنظام الاحتلال العسكري. ومعلوم للجميع ان الاحتلال لم يعن يوما الحرية ولن يعنيها ابدا. وليس عبثا يقال «ليس من المريح الجلوس على الحراب».

ان جميع جيران المانيا الشرقيين موافقون على ضرورة عقد معاهدة الصلح الالمانية وعلى منح برلين الغربية نظام المدينة الحرة. وحكومة الجمهورية الالمانية الديموقراطية، التي تقع برلين الغربية في اراضيها، موافقة كذلك على اقتراحاتنا وقد ادلت بتصريح في هذا الصدد. اما الدول الغربية فقد اجابت بالرفض، ولكنها لم تتقدم من جهتها باي اقتراح حول التسوية السلمية مع المانيا. والاحرى بها ان تمعن الفكر في تطور المانيا الغربية الحافل بالمخاطر، وان تلقي كذلك نظرة الى الوراء. فبعد الحرب العالمية الاولى ايضا، ساعدت الدول الغربية على تسلح المانيا أملا

في ان تنطلق الى الشرق. ولكن هذا لم يمنعها من تصويب السلاح قبل كل شيء ضد اولئك الذين ساعدوا العسكريين الالمان في الوقوف على اقدامهم، كما لم يمنعها عن شن الحرب من اجل السيطرة العالمية.

وسواء في بيان يالطا ام في اتفاقية بوتسدام، أقر بوضوح انه ينبغي لاحتلال المانيا ان يساعد الشعب الالماني في تصفية العسكرية والنازية. وقد اخلت الدول الغربية بجميع المبادئ المتفق عليها في يالطا وبوتسدام من اجل احتلال المانيا. وقد كان تواطؤ الدول الغربية في اواخر ١٩٤٦، على دمج منطقتين من مناطق الاحتلال بداية شق المانيا واعادة سلطة العسكريين والانتقاميين في المانيا الغربية. ومع انشاء دولة المانيا الغربية المنفردة، ومع عقد اتفاقيات باريس، ومع ضم المانيا الغربية الى حلف الاطلسي الشمالي، فسخت الدول الغربية نهائيا من جانبها وحدها نصوص اتفاقية بوتسدام. وليس من قبيل الصدفة ان الدول الثلاث اقرت، بالارتباط مع هذا، نظام احتلال خاص، ثلاثي لبرلين الغربية. وبهذا النظام الاحتلالي الثلاثي الاطراف، أكدت الدول الغربية بنفسها انها نسفت الاساس الحقوقي الدولي لنظام احتلالها في برلين الغربية وان هذا النظام لا يرتكز الا على القوة العسكرية السافرة.

(كلمة في الراديو والتلفيزيون. ٧ آب (اغسطس) ١٩٦١. مجموعة «الشيوعية هي السلام والسعادة للشعوب»، المجلد الاول، ص ص ٣٢١-٣٣٤)

ان الاتحـاد السوفييتـي والجمهوريـة الالمانية الديموقراطية وجميع البلدان الاشتراكية هي اشد المناضلين اقتناعا وحزما من اجل السلام في العالم كله. فلتأمين السلام وتوطيد العلاقات الودية مع جميع الشعوب والدول، من الضروري تصفية «الحرب الباردة»، وتصفية بقايا الحرب العالمية الثانية، وتنقية الجو الدولي من التوتر، وانشاء علاقات يفهم معها سكان العالم بأسره بعضهم بعضا على نحو افضل ويعيشون معها بلا خوف على غدهم. ونحن نفعل كل ما يسهم في توفير مثل هذه الشروط.

ان التسوية السلمية مع المانيا من شأنها ان تشكل خطوة هامة في تنقية الوضع الدولي. ان هذه القضية قد نضجت. وحلها ينتظره الشعب الالماني وجميع شعوب العالم. ترى، هل من الممكن ان نعتبر من الامور الطبيعية كون معاهدة الصلح بين المانيا والدول التي حاربتها لم تعقد حتى الآن بعد مرور ١٤ سنة على انتهاء الحرب؟

ان عقد معاهدة الصلح وتصفية نظام الاحتلال في برلين الغربية من شأنهما ان يسهما في التقريب بين الدولتين الالمانيتين القائمتين حاليا، وان يوفرا الامكانية لتطور المانيا كلها تطورا سلميا. وعقد معاهدة الصلح من شأنه ان يزيل كثرة من الاسباب التي تولد الشك في العلاقات بين الدول، ويوطد السلام والأمن للشعوب.

ومع الأسف، نحن لا نرى من جانب الاوساط الحاكمة في الدول الغربية رغبة في الاسهام في عقد معاهدة الصلح بأسرع وقت وفي تصفية نظام الاحتلال في برلين الغربية. ولكننا لا نفقد الأمل في ان تجد اقتراحاتنا الفهم الواجب

في جميع البلدان، ولن نضعف جهودنا لأجل التوصل الى حل هاتين القضيتين في أسرع وقت.

ان اخصام عقد معاهدة الصلح يريدون ان يخفوا عن الشعوب مقاصدهم السرية. انهم يتحدثون عن سعيهم الى السلام ولكنهم مع ذلك يحاولون في الواقع الاحتفاظ ببقايا الحرب الماضية واستغلال واقع عدم عقد معاهدة الصلح لكي يشعلوا في اللحظة المناسبة لهم، من «الحرب الباردة» «الحرب الحارة» الحقيقية. ولكن امثال هؤلاء القادة لن يحظوا بعطف الشعوب. وستشجبهم سواء شعوب بلدانهم ام شعوب العالم كله.

قد يخيل انه ينبغي ان يكون الجميع ذوي مصلحة في عقد معاهدة الصلح. ولكن حلفاءنا الغربيين في الحرب ضد المانيا الهتلرية يعملون الآن مع حكومة الجمهورية الالمانية الاتحادية ضد عقد معاهدة كهذه. وقد نشأ وضع غريب: الدولة التي يفصح فيها القادة الحاكمون عن ارادة العسكريين الالمان، غدت حليفة لحلفائنا الذين حاربوا معنا ضد المانيا الهتلرية. والحاصل ان هذا «الحليف» يتشبث الآن بشدة في اطراف بذلات حلفائنا السابقين، ويعيق تصفية بقايا الحرب، ويعيق توقيع معاهدة الصلح.

ان الساسة الانتقاميين في المانيا الغربية يريدون تأخير التوقيع على معاهدة الصلح لكي يحصلوا على السلاح الذري ويطبقوا الرأي العام الالماني على نحو افضل، اذا توفقوا، من اجل حرب جديدة. ولكنه تنمو الآن في المانيا الغربية قوى تعمل ضد الحرب. فان الشعب الالماني يريد تأمين السلام حقا وفعلا.

ولهذا كانت نداءات من يؤيدون توقيع معاهدة الصلح مفهومة للناس اكثر بكثير من المحاكمات الضبابية حول ما يسمى حل القضية الالمانية «من جميع الوجوه». فاي حكيم يستطيع ان يوضح المفهوم الذي ينطوي عليه هذا التعبير؟ فكل امرئ يستطيع ان يلفق من هذه «الوجوه» قدر ما يريد.

ولكن الناس ينتظرون حلا ملموسا وواقعيا للقضية الالمانية. وأهم خطوة نحو هذا الغرض هي عقد معاهدة الصلح مع الدولتين الالمانيتين القائمتين فعلا واللتين حظيتا بالاعتراف الدولي.

ان توقيع معاهدة الصلح سيعني، فيما سيعني، حل قضية برلين الغربية التي تدخل، بوصفها جزءا من برلين الكبرى، في اراضي الجمهورية الالمانية الديموقراطية. وعند البحث في قضية تصفية بقايا نظام الاحتلال في برلين الغربية واعادة الوضع في المدينة الى مجراه الطبيعي، اخذنا بالحسبان واقع انه قد اقيم في برلين الغربية، في سنوات ما بعد الحرب، نظام اقتصادي وسياسي يختلف عنه في الجمهورية الالمانية الديموقراطية.

نحن ننظر نظرة سليمة الى وضع الامور ونفهم ان ضم برلين الغربية الى قوام الجمهورية الالمانية الديموقراطية من شأنه ان يحدث كسرا أليما في نمط حياة سكان برلين الغربية الذي استقر فيها. ولهذا بالضبط تقدم الاتحاد السوفييتي باقتراح يقول بمنح برلين الغربية نظام المدينة الحرة.

ان تطبيق هذا الاقتراح لا يحدث اي تغييرات في

الوضع القائم في برلين الغربية، باستثناء الغاء نظام الاحتلال. فيبقى النظام الاجتماعي السابق، ولا يطرأ اي تغير على نمط الحياة الاجتماعية.

ان بعضهم في الغرب يعرب عن مخاوفه من ان يهدد احد حرية برلين الغربية واستقلالها. بديهي ان مخاوف كهذه لا ترتكز على اي اساس. ومع ذلك اقترحنا ان تضمن الدول الكبرى استقلال المدينة الحرة وتطورها الحر. وينبغي لجميع الدول، ايا كانت، ومنها الدولتان الالمانيتان، ان تمتنع عن التدخل في شؤونها الداخلية. ونحن لا نعارض كذلك في اشتراك هيئة الامم المتحدة في هذه الضمانات.

حتى اننا موافقون، عند الاقتضاء، على ان يكون للولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي او البلدان المحايدة حد ادنى ما من القوات في برلين الغربية لتأمين مراعاة نظام المدينة الحرة، ولكن دون ان يكون لهذه القوات حق التدخل في حياة المدينة الداخلية. وفي حال وجود ضمانات كهذه، لن يتجاسر احد وينتهك الحياة المستقلة للمدينة الحرة.

وان من يريد فعلا ازالة جميع الاسباب التي تثير التوتر والاصطدامات، لا بدّ له ان يقر بان اقتراحاتنا معقولة ومقبولة لجميع الاطراف.

ان بعض رجالات الدولة في الدول الغربية يصرحون انهم لن يتراجعوا قيد انملة في المسألة البرلينية. ولكن اسمحوا لنا، ايها السادة، ان نسأل: اي تراجع هو المقصود؟ ذلك ان اقتراحنا لا يتطلب من احد ما ان يتراجع عن شيء ما، لا قيد انملة وحسب، بل حتى ميليمتر.

نحن نقترح الاحتفاظ في برلين الغربية، دون اي تغيير، بنمط الحياة الذي تكون هناك، مع انقاذ السكان من نظام الاحتلال. وهذا يعني انه لا يطلب من احد لا التراجع ولا الهجوم. انما نريد امرا واحدا لا غير وهو ازالة بؤرة التوتر الخطرة في وسط اوروبا، وخلق الشروط لحياة هادئة وعادية في برلين الغربية.

واذا كانت الدول الغربية تتمنى فعلا لا قولا الخير لسكان برلين الغربية، فانها ستنضم الى الاقتراح السوفييتي خصوصا وانه تتوافر جميع الامكانيات الفعلية من اجل تنفيذه.

اما الصعوبة الوحيدة التي قد تنشأ لدن حل هذه القضية، فهي معارضة الجمهورية الالمانية الديموقراطية التي تقع برلين الغربية في اراضيها. ولكن صعوبة كهذه لا تبرز لأن حكومة الجمهورية الالمانية الديموقراطية، التي تحرص على اعادة الوضع الى مجراه الطبيعي في المانيا، قد صرّحت امام الملأ عن موافقتها على اعلان برلين الغربية مدينة حرة واعربت عن استعدادها لتأمين المواصلات دون اي عائق بين المدينة والعالم الخارجي. وهذا، بلا ريب، تنازل جدي من جانب حكومة الجمهورية الالمانية الديموقراطية.

ان انصار الاحتفاظ بنظام الاحتلال في برلين الغربية يروجون مختلف الخرافات الزاعمة ان الجمهورية الالمانية الديموقراطية ستستولي على برلين الغربية. هذا افتراء سافر على الجمهورية الالمانية الديموقراطية.

ومما يثير الدهشة واقع ان بعض قادة مجلس الشيوخ في برلين الغربية، ممن عهد اليهم الرب، كما يقال، بالدفاع

عن مصالح المدينة ومصالح سكانها، ينادون بالحفاظ على احتلال برلين الغربية من قبل القوات الاجنبية. اننا نسمح لانفسنا بسؤالهم: بمصالح من يسترشدون؟

يقال لنا انه لا يمكن قبول اقتراحاتنا للسبب التالي وهو انه لا توجد بعد الثقة المتبادلة الواجبة بين بلدان المعسكر الاشتراكي والدول الغربية. اجل، ان ثقة كهذه لا تزال معدومة. ولكن هذا لا يشكل اساسا للامتناع عن عقد معاهدة الصلح. ينجم اننا لا نستطيع اطلاقا، في الوضع الدولي الناشئ، ان نعقد معاهدة الصلح مع الجمهورية الالمانية الديموقراطية والجمهورية الالمانية الاتحادية. والحال، ان الوضع الدولي لن يتحسن، بالطبع، طالما توجد في وسط اوروبا دولتان لم يتم التوصل بعد الى تسوية سلمية معهما. ان منطقا كهذا قد يفضي الى مأزق خطر ويعود بعواقب وخيمة على قضية السلام.

ان مسألة الاتجاه الذي سيسير فيه تطور المانيا لاحقا لا تمس مصالح الشعب الالماني وحسب، بل تمس كذلك مصالح الملايين من الناس في العالم كله. ولا يجوز النظر بلا اكتراث الى كون العسكرية الالمانية التي زجت بالانسانية مرتين في حرب ماحقة، ترفع الرأس من جديد، وتمثل الآن خطرا فعليا على الشعوب الاوروبية.

ان سياسة الانتقاميين الالمان الغربيين تنطوي على خطر جسيم بالنسبة للشعب الالماني نفسه ايضا. فان اي محاولة من العسكريين الالمان لتحقيق مقاصدهم الانتقامية ستؤول الى نتيجة مفادها ان المانيا الغربية قد تصبح ميدانا للحرب الذرية مع كل ما ينجم عنها من عواقب.

وكل هذا يجب حسبانه بصورة واقعية، كما يجب فعل كل شيء للجم الانتقاميين.

والآن بدأ الحديث من جديد في موضوع انشاء المحاور الحربية السياسية. فقد ظهرت في الصحف اشارات الى ما يسمى محور «بون - باريس». يجب القول ان هذا الموضوع ليس جديدا على التاريخ. فلا يزال طريا في ذاكرة الناس سواء محور «برلين - روما». ام محور «برلين - طوكيو» ام محور «طوكيو - روما» وحتى المحور الثلاثي «برلين - طوكيو - روما». جميع هذه «المحاور» حطّمت ورميت في مزبلة التاريخ.

ولكنه لا يجوز النسيان ان الاستعماريين زجوا بالعالم بواسطة هذه «المحاور» في حرب دامية للغاية هلك فيها عشرات الملايين من الناس.

فهل يريد حقا بعض رجالات الغرب ممن يحلمون الآن بمحاور جديدة، ان يكرروا تجربة التاريخ المؤسفة؟ وهل يريدون، يا ترى، ان يبدأوا من جديد من هذه المحاور وينتهوا بما انتهت اليه مثل هذه السياسة في الماضي؟

ينبغي على كل حال ان يتحلى المرء بما يكفي من الحكمة ويفهم ان الزمن الآن ليس زمنا يمكن فيه، دون عقاب، انتهاج سياسة تؤول الى خلق حالة من شأنها ان تتسبب بحريق حرب عالمية ثالثة.

ان الاقتراح القائل بتحويل برلين الغربية الى مدينة حرة منزوعة السلاح قد لقي واسع التأييد. ولكن هناك ايضا اناس يعتبرون انه ربما ينبغي اعلان الجزء الشرقي ايضا من برلين، لا الجزء الغربي وحده، مدينة حرة.

ان هؤلاء السادة ينسون، على ما يبدو، ان برلين عاصمة الجمهورية الالمانية الديموقراطية. ان شهواتهم كبيرة. انهم يودون، كما يبدو، لو يضموا الى المدينة الحرة كل اراضي الجمهورية الالمانية الديموقراطية ايضا بعد برلين الشرقية.

من المنطقي اكثر بكثير القول بضم كل اراضي برلين الى قوام الجمهورية الالمانية الديموقراطية. وبديهي اني لا اتقدم باقتراح كهذا، انما اقول هذا لمجرد ان ابيّن كل خراقة الاقتراح القائل بتحويل كل برلين الى مدينة حرة.

نحن نعتبر ان هذه المحاكمات لا تصمد للنقد وانها غير واقعية وانه ليس في وسعها غير ان تعقد حل القضية المتعلقة بانشاء مدينة حرة في القسم الغربي من برلين.

والآن يحاولون حتى تهديدنا معلنين انه اذا عقدت معاهدة الصلح مع الجمهورية الالمانية الديموقراطية، اتخذت الدول الغربية خطوات جوابية ولن تتردد عن اللجوء الى القوة.

ان قرقعة السلاح لا تخيفنا. نحن لسنا من الجبناء ونحن مستعدون للرد ردا لائقا على كل محاولة لاستعمال القوة ضدنا او ضد اصدقائنا. ولهذا، ايها السادة، تعالوا نستخدم بمزيد من الاحتراس كل ضرب من «اذا» وكل ضرب من التهديدات. انتم تلمحون الى اللجوء الى وسائل الحرب. ولكن لا تنسوا انه يوجد لدينا ايضا من هذه الوسائل؛ وهي مصنوعة بالضبط لكي تعيد الصواب الى الرؤوس الحامية حتى لا تجن وتسيء استعمال الكلمات ولا سيما الافعال.

نحن نريد ان يفهم الجميع بوضوح ان اقتراحاتنا حول عقد معاهدة الصلح مع الدولتين الالمانيتين، حول تصفية نظام الاحتلال في برلين الغربية انما املاها الحرص على الفصل بين قوات المعسكرين المسلحة واعادة الوضع في هذه المنطقة من العالم الى مجراه الطبيعي.

نحن لن نضن بالقوى والطاقة لأجل تصفية الوضع الخطر الذي نشأ الآن في المانيا. وليجرب السادة الاستعماريون آنذاك ان يبينوا للشعوب انهم يعملون في صالحها اذ يحاولون الاحتفاظ بحالة الحرب في وسط اوروبا.

واذا امتنعت الدول الغربية عن التوقيع على معاهدة الصلح مع الدولتين الالمانيتين، فاننا، على كل حال، سنوقع معاهدة الصلح مع الجمهورية الالمانية الديموقراطية. اننا سنفعل هذا بصرف النظر عما اذا كان هذا سيعجب السيد اديناور ام لا. وآنذاك ستفضح سياسته نهائيا بوصفها سياسة اعداد الحرب. ونحن واثقون بان الشعب لن يحتمل هذا، لأنه عرف من تجربته الى اي عواقب مهلكة تقود هذه السياسة. ان الشعب الالماني سيجد القوة والارادة، وسيقول كلمته النافذة: لا حرب!

ان رجالات الدولة في الدول الغربية يصرحون بالاقوال انهم مخلصون لقضية السلام ومستعدون للمضي الى اي زاوية من الكرة الارضية لكي يبحثوا مع الحكومة السوفييتية اكثر القضايا الدولية نضوجا، بما فيها القضايا المتعلقة بالمانيا. ومن امثال هذه البيانات يوجد ما يكفي.

ولكن ما نطرح ايا من هذه القضايا بشكل ملموس حتى تسعى الدول الغربية الى التهرب من حل هذه القضايا.

لقد زعم قادة الدول الغربية انهم مستعدون لحل قضية المانيا، لأن هذا سيسهم في ضمان الامن الاوروبي.

ولكن عندما تقدم الاتحاد السوفييتي باقتراحات ملموسة حول التسوية السلمية مع المانيا وتصفية اوضاع الاحتلال التي استنفدت نفسها، في الاحياء الغربية من برلين، شرعت الدول الغربية تتخذ جميع التدابير لكي تحول دون عقد معاهدة الصلح مع الدولتين الالمانيتين ودون اعادة الوضع في برلين الى مجراه الطبيعي. انه لمن الصعب فهم هذا الموقف من قادة الدول الغربية، اذ نسمع تأكيداتهم بانهم يريدون السلام.

ذلك اننا نقترح حل القضايا التي تنطوي على خطر نزاع حربي جديد. ففي الاراضي الالمانية، وبالدرجة الاولى في برلين، تتماس القوات المسلحة التابعة لكتلتين عسكريتين متعارضتين، واقل عدم احتراس من اي جانب كان قد يولع الشرارة التي قد تتسبب بحريق الحرب وتفجر مستودع البارود. نحن نريد ان نقيم فاصلا لكي لا تندلع هذه الشرارة، لكي لا توضع الانسانية امام خطر افدح المصائب التي هي الحرب العالمية الثالثة.

(خطاب في الاجتماع الحاشد لشغيلة برلين. ٩ آذار (مارس) ١٩٥٩. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد الاول، ص ص ١٩٢-١٩٨)

ان الاتحاد السوفييتي والسوفييتيين قد وقفوا على الدوام ولا يزالون يقفون الى جانب وحدة المانيا. ان الاوساط الحاكمة في الدول الغربية هي التي زعقت في حينه بانه يجب تجزئة المانيا، واعمالها الانفصالية بالذات هي التي آلت الى شق بلادكم. اما حكومتنا وستالين فقد دافعا بالحاح ودأب وانسجام عن فكرة الوحدة الالمانية. ونحن الآن ايضا نتمسك بهذا الموقف بصلابة.

ولكن، كيف وعلى اي أسس يجب تحقيق اعادة توحيد المانيا؟ نحن لسنا الى جانب اعادة التوحيد ايا كانت. وانتم توافقون كذلك، كما اعتقد، انه يجب تناول قضية اعادة التوحيد من المواقف الطبقية قبل كل شيء.

اضرب المثال التالي. بعد الحرب العالمية الاولى، عندما اضطرت الجمهورية الروسية الفتية الى توقيع صلح بريست، وقع كذلك الرادا (المجلس ـ المعرب) المركزي الاوكراني المعادي للثورة على الصلح مع المانيا وفي الدولة الاوكرانية راح الاستعماريون الالمان يأمرون وينهون. ولدن تدقيق الحدود، سئل آنذاك سكان بعض القرى على الحدود الى اي دولة يريدون ان ينضموا: الى روسيا الاتحادية ام الى اوكرانيا. فالقرية حيث ولدت، تقع على الحدود بين اوكرانيا وروسيا. هذه قرية روسية ولكن اغلبية السكان، كأبي وانا، كانوا يشتغلون في مناجم الدونباس وفي المدن الاوكرانية الجنوبية. واذا فلاحونا يتجادلون: الى اي من الدولتين ينضمون. وقد اراد عدد

كبير من فلاحي قريتنا ان ينضموا الى اوكرانيا، ولو لم يكن هناك في ذلك الوقت الغايداماك، اي لو لم تكن هناك سيطرة الرأسماليين والاقطاعيين، لكان سكان قريتنا صوتوا، اغلب الظن، بالموافقة على الانضمام الى اوكرانيا. ولكن عندما أيد بعض الفلاحين الانضمام الى اوكرانيا، ادلى آخرون بحجة كهذه:

- اجل، نحن ايضا الى جانب اوكرانيا، اوكرانيا غنية، ونحن اعتدناها، وهناك عشنا واشتغلنا مدة طويلة. ولكن الغايداماك موجودون الآن في اوكرانيا. غير بعيد عن هنا، ترابط واحدة من فصائلهم يأمرها ابن اقطاعينا. ينقلون انه قال: ليحتطب الفلاحون غابي، ولكن ليتركوا شجيرات الجوز لكي يكون ثمة ما نجلد به الفلاحين على ظهورهم. وفي آخر الامر، صوت الفلاحون بالموافقة على الانضمام الى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية.

وقد مال فلاحو بعض القرى الواقعة على الحدود مع اوكرانيا الى الاوكرانيين، ولكن، بما ان الرأسماليين والاقطاعيين كانوا يسودون هناك بينما اقيمت سلطة العمال والفلاحين في روسيا، فقد صوتوا الى جانب السلطة السوفييتية، وبالموافقة على الانضمام الى روسيا السوفييتية. لقد كان هذا دليل موقف طبقي من حل قضية الحدود.

واعود الى مسألة اعادة توحيد المانيا. انا روسي من العمال، واحترم امتي بالطبع واحترم كذلك الامم الاخرى. ولكن عندما يتناول الكلام التضامن الطبقي، عندما يتعلق

الامر بالنضال الطبقي، فاني ادافع عن مصالح طبقة العمال، عن مصالح الشغيلة.

ماذا تعني اعادة توحيد المانيا في الظروف الراهنة، في ظروف وجود الدولتين الالمانيتين؟ على اي اساس يمكن تحقيقها؟ ان من يعبر عن مصالح الطبقة العاملة، لا يستطيع حتى بالفكر ان يقبل بان تكون النتيجة من اعادة توحيد المانيا، ان يفقد عمال وفلاحو الجمهورية الالمانية الديموقراطية الذين انشأوا دولة العمال والفلاحين ويبنون الاشتراكية بنجاح، ان يفقدوا جميع مكتسباتهم ويوافقوا على العيش كما في السابق، في ظروف الاضطهاد الرأسمالي.

فاذا وافقنا على اعادة توحيد المانيا على اساس رأسمالي، فان موقفنا هذا، أيها الرفاق، سيجلببنا بالعار، نحن العمال، في عيون الاجيال المقبلة. وهذه ستقول عنا: «يعني، اجدادنا وآباؤنا أعمتهم النظرات القومية، وفقدوا كل احساس طبقي وكفوا عن الدفاع عن مصالح طبقتهم وسلّموا بتصفية المكاسب الاشتراكية». ترى، هل نستطيع حقا ان نسلك سلوكا كهذا؟ طبعا، كلا.

والآن، والعالم الرأسمالي يقترح تحقيق اعادة توحيد المانيا على حساب الجمهورية الالمانية الديموقراطية وبالتالي تقليص جبهة الاشتراكية، هل نستطيع حقا ان نقبل بهذا. ان سلوك مثل هذا السلوك انما يعني التشبه بتلك السمكة التي ارادت ان تقفز بنفسها بين شدقي الكراكي بطريقة لا تخدش لها حنجرتها.

لقد ولدنا ونحن نعيش لا لكي نتنازل امام الرأسمالية. يجب علينا ان نتمسك بصلابة بمبادئ الاممية

البروليتارية. نحن نعيش، كما قال لينين، في عصر الثورات البروليتارية وهلاك الرأسمالية!

يمكن طرح المسألة على النحو التالي: لماذا لا يعاد توحيد المانيا بتصفية الاوضاع الرأسمالية في المانيا الغربية واقامة سلطة الطبقة العاملة هناك؟ ولكن هذا غير واقعي الآن. غير ان تعليل النفس بالاوهام فيما يخص تصفية المكتسبات الاشتراكية في الجمهورية الالمانية الديموقراطية، فيما يخص تصفية سلطة العمال والفلاحين هو ابعد بكثير عن الواقعية.

والآن يبرز ممثلو العالم البرجوازي في دور انصار الديموقراطية. وهم يقولون: نحن نؤيد انتخابات المانية عامة. ولكنهم، اذ يرفعون شعارا ديماغوجيا كهذا، ينسون (بيد اننا نحن لا يسعنا ان ننسى) انهم ذات مرة فضحوا انفسهم بانفسهم في قضية مماثلة. واقصد اتفاقية جينيف حول اجراء انتخابات في الفييتنام. فان النضال التحريري الذي خاضه الشعب الفييتنامي تحت قيادة الرفيق هو شي مينه، الابن الرائع لشعبه، ضد المستعمرين الفرنسيين، قد تكلل بالنصر. واضطر الاستعماريون الى القبول بوقف الحرب. وفي جينيف تم التوصل الى اتفاق بشأن اجراء انتخابات عامة في الفييتنام بعد سنتين. ولكن السنتين مرتا من زمان، غير ان الانتخابات لم تجر مع ذلك، لأن الاستعماريين يعرفون انه اذا جرت الانتخابات، وقف الشعب الفييتنامي كله تحت راية حكومة العمال والفلاحين.

تجب الاشارة الى ان الولايات المتحدة الاميركية بذلت الجهود اكثر من الجميع لكي تحول دون إجراء

انتخابات حرة في الفييتنام. هكذا سلكت حيال الاتفاقية الدولية. وبعد هذا، تجاسرت ايضا واتهمتنا باننا ضد ما يسمى الانتخابات الحرة. لقد أخل الاستعماريون بالاتفاقية الدولية التي وقعوها بانفسهم. وقد فعلوا هذا باسم مصالحهم الطبقية ومصالح زملائهم في الطبقة رأسماليي واقطاعيي الفييتنام الجنوبية. وهذا موقف طبقي.

واذا كانت طبقة الرأسماليين تدافع عن مصالحها الطبقية، فهل في وسعنا نحن العمال الا نفهم مصالحنا الطبقية وندافع عنها. يجب علينا ان ندافع بجميع القوى عن مصالح الشغيلة وعن مكتسباتهم.

واكرر قولي اننا نؤيد اعادة توحيد المانيا وسيتحد الشعب الالماني من جديد. وليست المسألة سوى مسألة وقت. هذا مع العلم انه من المهم جدا، بالطبع، معرفة الاساس الذي سيتحد عليه من جديد. ولهذا لا تستعجلوا، فان الريح لا تهب في وجوهكم، وفكروا في كل شيء بالتفصيل. تحلوا بالصبر وابذلوا جهودكم لكي لا تكونوا مراقبين متفرجين، لكي لا تحمر وجوهكم خجلا فيما بعد امام احفادكم، بل لكي تردوا لهم، بالعكس، ان الطبقة العاملة في المانيا ناضلت بنشاط، ذائدة عن مصالحها الطبقية والوطنية. ولكي يتذكركم الاحفاد بالامتنان، يجب النضال على الدوام في سبيل عقد معاهدة الصلح الالمانية، الامر الذي يشكل خطوة هامة في قضية اعادة توحيد المانيا.

ماذا يجب فعله الآن؟ التوقيع على معاهدة الصلح مع الدولتين الالمانيتين القائمتين فعلا.

ولو انه كان في الامكان الآن انشاء كونفيديراسيون

(اتحاد) بين الدولتين الالمانيتين، لكان هذا حسنا ايضا.
ولقد تحدثت مرارا عديدة مع ممثلي البلدان الغربية، بمن فيهم ممثلو مختلف الاوساط من الجمهورية الالمانية الاتحادية. لقد سألتهم: لماذا تخافون الكونفيديراسيون؟ اذا كنتم انتم الرأسماليين اقوياء روحيا وماديا، كما تؤكدون، استطعتم، اغلب الظن، ان تؤثروا في القطاع الاشتراكي و«تهضموه» وتتوصلوا الى المانيا موحدة على المبادئ الرأسمالية. ولكن الرأسماليين يخافون الكونفيديراسيون، واغلب الظن انهم لا يأملون في معدهم الرأسمالية التي لن تتمكن من «هضم» المكتسبات الاشتراكية في الجمهورية الالمانية الديموقراطية.

ونتساءل: ماذا تريدون اذن، ايها السادة الرأسماليون؟ انتم، اغلب الظن، تريدون ان نساعدكم، نحن الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، على تصفية الجمهورية الالمانية الديموقراطية. كلا، ايها السادة، اننا لن نقدم لكم اي خدمة في هذه الفعلة السوداء، فنحن بكليتنا الى جانب الطبقة العاملة في المانيا.

ان الجمهورية الالمانية الديموقراطية انما هي جمهورية الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين، انما هي جمهورية العمل، انما هي وطن جميع العمال الالمان.

(كلمة في المجلس العام التاسع لعمال عموم المانيا في لايبزيغ. ٧ آذار (مارس) ١٩٥٩. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد الاول، ص ص ١٧٤-١٧٨)

ان دعوات انتقاميي بون الى القوة توطد اكثر من ذي قبل عزمنا على الدفاع عن قضية السلام العادلة. ان الاوساط الحاكمة في الجمهورية الالمانية الاتحادية تود لو تحافظ على الاضطراب الذي عقب الحرب، لا لأجل السلام، بالطبع، بل لأجل تكديس القوى واختيار اللحظة المناسبة للبدء بمغامرة حربية جديدة. ولتصفية بؤرة الخطر، تسعى البلدان المحبة للسلام بالحاح الى عقد المعاهدة الالمانية.

والدول الغربية تبذل الكثير من الجهود في حقل الدعاية لكي تشوه كنه الاقتراحات السوفييتية بشأن التسوية السلمية مع المانيا. وهي على الاخص غالبا ما تستغل ما يسمى بقضية حق الالمان في تقرير مصيرهم بانفسهم. وهم يعارضون معاهدة الصلح بحق تقرير المصير ويحاولون تصوير انفسهم بانهم انصار حقوق الالمان الوطنية.

لن نتوقف عند درجة عدم الاقناع التي تدوي بها مثل هذه الكلمات على ألسنة الذين فعلوا حقا كل شيء لكي يقوضوا وحدة المانيا ولكي يعمقوا بعد ذلك انشقاق البلاد.

ومعلوم جيدا ان الدول الاستعمارية تؤول كما يطيب لها حق الشعوب في تقرير مصيرها ومسألة اعادة توحيد الشعوب المقسّمة. فعندما يتناول الكلام المانيا، يستشهدون بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ويطالبون باعادة توحيد المانيا، رغم انه توجد هناك دولتان مختلفتان من حيث البنيان الاقتصادي والاجتماعي. ولكنهم

مع ذلك يطرحون مسألة اعادة التوحيد لأنهم يأملون في انتصار افكارهم في المانيا الموحدة، لأن عدد سكان المانيا الغربية اكبر بكثير من عدد سكان الجمهورية الالمانية الديموقراطية.

ولكن ماذا يحدث «لمبدئيتهم» بصدد الدفاع عن حق الشعوب في تقرير المصير وفي اعادة التوحيد، عندما يتناول الكلام بلدانا اخرى. يمكن، مثلا، الاستشهاد بمسألة اعادة توحيد الفييتنام. لقد سبق وقلت انه كان ينبغي، بموجب الاتفاقية الدولية المعقودة عام ١٩٥٤، اجراء انتخابات عامة في الفييتنام بعد مرور سنتين، بغية تحديد السبل اللاحقة لتطور هذه الدولة. ولكن الدول الغربية، وبالدرجة الاولى الولايات المتحدة الاميركية، فعلت كل شيء لاحباط هذه الانتخابات. وقد توصلت الى هذا الغرض، ولا تزال الفييتنام مقسومة حتى الآن قسمين. لماذا تصرف الاستعماريون على هذا النحو؟ لأنهم يعرفون ان شعب الفييتنام الجنوبية لا يزال مخلصا لمبادئه الديموقراطية، واذا ما منح حق الافصاح عن ارادته، اعرب، بكل تأكيد، عن رغبته في الاتحاد من جديد مع اشقائه في الفييتنام الشمالية على الاساس السياسي والاجتماعي القائم في جمهورية الفييتنام الديموقراطية. فما عساها ان تساوي بعد هذا ما تسمى مبدئية الدول الغربية في قضية اعادة توحيد الشعوب!

ان حق الامم في تقرير المصير انما هو قضية قومية. اما اتحاد المانيا في الظروف الراهنة فهو قبل كل شيء قضية اجتماعية طبقية. لقد انقسم الالمان من جرّاء الفرق

في تطور مختلف اجزاء الامبراطورية الالمانية السابقة ومن جرّاء تشكل دولتين تختلفان من حيث النظام الاقتصادي والاجتماعي. ففي دولة هي الجمهورية الالمانية الاتحادية تقوم الاوضاع الرأسمالية، وفي الدولة الاخرى اي الجمهورية الالمانية الديموقراطية تقوم الاوضاع الاشتراكية.

ان توحيد دولتين حتى وان كان نظامهما واحدا، أبعد من ان يكون مهمة بسيطة. وفي كل حال، لا يجوز حل هذه المهمة من الخارج. فالمقدمة لمثل هذا التوحيد يجب ان تكونها رغبة السكان في العيش ضمن دولة واحدة، ودرجة معينة من التطابق بين النظرات والمصالح في القضايا الداخلية والخارجية الجذرية.

وما عسانا ان نقول عن توحيد دولتين تختلفان من حيث النظام الاجتماعي؟ أوليس واضحا ان توحيدهما قضية اعقد بكثير، وهنا على الاخص لا مجال للاوامر والنواهي، ولا لمحاولات اخضاع دولة من قبل الاخرى.

ان توحيد الجمهورية الالمانية الديموقراطية والجمهورية الالمانية الاتحادية في دولة واحدة لا يمكن تحقيقه الا بنتيجة المفاوضات والتعاون بين حكومتي هاتين الدولتين نفسيهما. ويجب على البلدان الاخرى الاّ تتدخل في شأن الالمان الداخلي هذا.

ان حكومة الجمهورية الالمانية الديموقراطية قد عرضت غير مرة على حكومة الجمهورية الالمانية الاتحادية الالتقاء من اجل التفاوض حول سبل التغلب على انقسام المانيا. وتقدمت الجمهورية الالمانية الديموقراطية باقتراح معروف يقول بانشاء كونفيديراسيون الماني من

شانه ان يتيح توحيد جهود الدولتين الالمانيتين في أهم القضايا المشتركة بين جميع الالمان.

ولكن المانيا الغربية بشخص المستشار اديناور رفضت اجراء المفاوضات مع الالمان الشرقيين. فهي تطالب بان تحقق الدول الكبرى اعادة توحيد المانيا، وبان تزيح الجمهورية الالمانية الديموقراطية عن مواقع بناء الاشتراكية. هذا ابتلاع لا اعادة توحيد. وهل حقا تعتقد القوى العسكرية والانتقامية في المانيا الغربية انه يمكن بلوغ هذا الغرض بمساهمتنا، اي بمساهمة الدول الاشتراكية. انهم بالكاد لا يؤمنون هم انفسهم بواقعية مثل هذه الحسابات.

ان المانيا الاشتراكية موجودة وهي تتطور. وهي حليفتنا وفي وسعها ابدا ودائما ان تعتمد على معونتنا ومساندتنا.

اننا لا نهدد احدا اذ نقترح عقد معاهدة الصلح الالمانية وحل قضية برلين الغربية على هذا الاساس. واريد ان اقول مرة اخرى ان الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في برلين الغربية ستكون كما يريد سكانها. ونحن نقترح اقرار ضمانات دولية وثيقة تحول دون التدخل في شؤون برلين الغربية: فلتكن الضامنة الدول الكبرى الاربع التي يمكنها ان تبقي في المدينة الحرة عددا معينا من قواتها المسلحة، او لتكن الضامنة القوات المسلحة التابعة لدول محايدة، او هيئة الامم المتحدة.

ولن يكون اي حصار على برلين الغربية، ولن تقام العقبات في طريق الوصول الى هذه المدينة. وسيكون في

مستطاع برلين الغربية ان تقيم صلات حرة، حسب رغبتها، مع جميع الدول. وبما ان طرق المواصلات مع برلين الغربية تمر في اراضي الجمهورية الالمانية الديموقراطية، فينبغي بالتالي، وفقا للتقاليد والقوانين الدولية المتكونة، الاتفاق مع حكومة هذه الدولة من اجل استخدام هذه الطرق. ومن غير المسموح لأحد بان ينتهك حدود الدولة السيدة، البرية منها ام الجوية ام المائية. وكل محاولة لعدم التقيد بالمعترف به عموما من اصول العلاقات الدولية قد لقيت على الدوام وسوف تلقى الرد الواجب.

ونتساءل: اي مساس بالحرية واي دفاع عن الحرية يتناول الكلام؟ ان احدا لا يمس هذه الحرية. انهم يهددوننا لمجرد ان معاهدة الصلح ستوقع وان الجمهورية الالمانية الديموقراطية ستتمتع بحقوقها في السيادة مثل اي دولة اخرى. واذا كان بعض البلدان الغربية لا يرغب في احترام سيادة الجمهورية الالمانية الديموقراطية واذا اعتبر لهذا السبب ان من حقه اللجوء الى القوة، فان هذا هو حق قطاع الطرق، ومن قاطع الطريق لا تنقذ نفسك بالصلوات. ولا يمكن التخلص من قاطع الطرق الا بالهراوة.

يقولون لنا ان عقد معاهدة الصلح مع الجمهورية الالمانية الديموقراطية انما هو عمل وحيد الطرف. ولكنه معروف ان الدول الغربية اتخذت غير مرة قرارات وحيدة الطرف ومن ثم ادعت بان يعتبر الغير ايضا هذه القرارات الزامية عليه.

لقد تأتى لي وقلت ان الولايات المتحدة الاميركية اعطت درسا عندما عقدت معاهدة الصلح مع اليابان دون

ان تأخذ بالحسبان موقف الاتحاد السوفييتي. لن اقول ان هذا مثال طيب، ولكن هذا مثال تاريخي. واذا اعتبرت الولايات المتحدة الاميركية من حقها ان توقع دون الاتحاد السوفييتي على معاهدة الصلح مع اليابان، فعليها ان تفهم ان من حق الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول المحبة للسلام ان تعقد معاهدة الصلح مع المانيا.

اننا لا نسترشد بالاعتبارات التي استرشدت بها الولايات المتحدة الاميركية حين وقعت معاهدة صلح منفردة مع اليابان. اننا نتحدث عن احتمال عقد معاهدة الصلح الالمانية دون اشتراك الدول الغربية، لا بدافع الثأر، ولا بدافع السعي الى الحاق اي ضرر كان بحلفائنا السابقين في الحرب ضد المانيا الهتلرية. وانه ليسرنا اكثر بكثير احتمال عقد معاهدة الصلح مع الدولتين الالمانيتين بالاشتراك مع جميع اعضاء الحلف المعادي للهتلرية.

(خطاب في اجتماع حاشد للصداقة السوفييتية الفييتنامية. ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٦١. مجموعة «الشيوعية هي السلام والسعادة للشعوب»، المجلد اولا، ص ص ٢٢٦-٢٢٩)

نحن مستعدون لاعطاء ضمانات اكيدة لنظام المدينة الحرة برلين الغربية

ان اقتراحات الحكومة السوفييتية بصدد تصفية بقايا نظام الاحتلال في برلين وتحويل برلين الغربية الى وحدة سياسية مستقلة، اي الى مدينة حرة منزوعة السلاح،

تعطي فكرة عما ستكونه برلين الغربية بعد هذا. وبرأينا انه يجب ان تكون برلين الغربية مدينة حرة لا يمكن ان تتدخل في حياتها الاقتصادية والسياسية اي دولة بما في ذلك الدولتان الالمانيتان القائمتان. وسيكون للمدينة الحرة، برلين الغربية، دستورها المبني على المبادىء الديموقراطية. وينبغي لهذا الدستور ان يؤمن لجميع مواطني برلين الغربية، دون اي تمييز في العقائد السياسية والدينية، حقوق الانسان الاساسية والحريات الاساسية، بما فيها حرية القول والصحافة، وحرية الاجتماعات والجمعيات وحرية الاعتقاد الديني. والبرلمان الذي ينتخبه السكان بحرية هو الذي سيقوم بمهام السلطة التشريعية، اما السلطة التنفيذية فتقوم بمهامها الحكومة التي يعينها البرلمان. وسيكون للمدينة كذلك قضاؤها المستقل.

وفي الميدان الاقتصادي، ستكون المدينة الحرة برلين الغربية كلا واحدا له ميزانيته الخاصة ومصرفه وتداوله النقدي ونظامه الضرائبي. وستمضي الايرادات من الضرائب الى ميزانية المدينة، ولن تضخ من جيوب المكلفين في برلين الغربية الى التحضيرات الحربية التي تقوم بها الجمهورية الالمانية الاتحادية والى تمويل قوات الاحتلال الاجنبية في برلين الغربية. وفي حال وجود اتفاقية مناسبة، سيكون في الامكان، دون اي قيود، شحن الانتاج الصناعي لمؤسسات برلين الغربية سواء الى الجمهورية الالمانية الاتحادية ام الجمهورية الالمانية الديموقراطية ام الى جميع البلدان الاخرى التي ستقيم معها المدينة الحرة صلات اعمال. ان استقرار ونهوض اقتصاد المدينة سيؤمنهما كذلك تطور

العلاقات الاقتصادية المتبادلة النفع في جميع الميادين مع دول الشرق والغرب. والاتحاد السوفييتي مستعد من جهته لأن يؤمن لمؤسسات المدينة الحرة الطلبيات والخامات، الامر الذي سيتيح تحقيق استخدام السكان الاستخدام الكامل وتوفير اقتصاد متوازن سليم.

ان الحكومة السوفييتية تقترح ان تكون برلين الغربية منزوعة السلاح وان تكون اراضيها خالية من اي قوات مسلحة اجنبية. وبديهي ان المدينة الحرة ستملك التشكيلات البوليسية الضرورية لحفظ النظام العام في المدينة. ان البعض من انصار الحفاظ على نظام الاحتلال في برلين يحاول ان يزعم الآن انه اذا ما جلت قوات الدول الغربية الثلاث عن المدينة، بقيت برلين الغربية بلا دفاع. نحن واثقون في العكس: ان خلو شوارع برلين الغربية من الدبابات الاميركية والمدافع البريطانية وتحويل هذه المدينة الى مدينة حرة هما بالذات اللذان سيخلقان حالة الاطمئنان ويضمنان لها الامن الواجب. وبالكاد لا يستطيع المرء ان يتصور ضمانات ما لأمن برلين الغربية افضل من التزامات الدول الكبرى الاربع والدولتين الالمانيتين.

وعند الاقتضاء، لتسجل هذه الالتزامات-الضمانات، في هيئة الامم المتحدة. ان الاتحاد السوفييتي والجمهورية الالمانية الديموقراطية مستعدان للاشتراك في الضمانات بغية مراعاة نظام المدينة الحرة. ولكن الدول الغربية ترفض هذا حتى الآن.

ونسمح لأنفسنا ونسأل: من اين يمكن ان ينطلق الخطر على نظام المدينة الحرة المقبلة، من الشرق ام من

الغرب؟ في هذا الصدد لا بدّ من الاشارة الى كل خراقة المزاعم القائلة بوجود مخططات وهمية ما لاستيلاء الجمهورية الالمانية الديموقراطية على برلين الغربية. أوليس واضحا انه لو كانت مثل هذه المخططات موجودة فعلا، لما كان الاتحاد السوفييتي، بوصفه حليف الجمهورية الالمانية الديموقراطية في معاهدة فرصوفيا، تقدم باقتراح يقول بمنح برلين الغربية نظام المدينة الحرة ولما اعرب عن استعداده للاشتراك في ضمانات امنها. وفضلا عن ذلك، ورغبة في تخفيف التوتر في المانيا وفي اوروبا، تقدم الجمهورية الالمانيـة الديموقراطيـة، على الكثير من التضحيات اذ توافق على وجود المدينة الحرة في قلب الجمهورية وتضمن اتصال هذه المدينة مع الشرق والغرب دون عائق.

اما الذين يكثرون الكلام زاعمين ان مرابطة عدد معين من قوات الدول الغربية في برلين ضرورية لصيانة الوضع الراهن في برلين، انما يجدر بهم ان يتعلموا كيف يقدرون الحالة المتكونة التقدير الواقعي. وبالفعل، هل ان مرابطة عدد معين من القوات في برلين الغربية يمثل، مع وجود الوسائل العصرية لخوض الحرب، عقبة كأداء مستعصية اذا كانت ثمة اسباب لحل قضية برلين باستعمال القوة. الامر بالعكس. فان مرابطة هذه القوات في برلين هي التي تخلق ذلك «الورم السرطاني» الذي يثير القلق عند جميع الشعوب المحبة للسلام، وقبل كل شيء عند الشعب الالماني ذاته، لأن هذا الورم قد يتنامى الى حد ان يثير نزاعات ومن ثم اصطدامات حربية سافرة. ولهذا

بالضبط نفترح استئصال هذا الورم الخبيث بغية خلق شروط لا تزيد التوتر الكبير في اوروبا، بل تقضي، بالعكس، على هذا التوتر قضاء كليا وتؤمن وضعا ملائما للتعايش السلمي. ان تحقيق اقتراحنا سيكون البداية لتنقية الجو وتحسينه في اوروبا ولتصفية بؤرة كهذه في برلين.

واذا ما توافر التفهم المتبادل الواجب وتوافرت العلاقات الطيبة، تنشأ الممهدات الملائمة لأجل حل قضايا اخرى اعقد، ومنها قضية جلاء القوات لكي لا تتماس مباشرة القوات المسلحة التابعة للكتلتين العسكريتين المتجابهتين، ولكي يؤدي ذلك الى انشاء نوع من منطقة فاصلة بين القوات المسلحة. ونحن مستعدون من جهتنا للاقدام على تخفيض قواتنا المرابطة في الجمهورية الالمانية الديموقراطية، شرط ان توافق الدول الغربية على تخفيض قواتها المرابطة في المانيا الغربية. بل اننا مستعدون للاقدام على سحب قواتنا تماما من اراضي البلدان الاوروبية، الموجودة فيها موقتا، الى داخل الحدود الوطنية اذا اتخذت الدول الغربية التدبير نفسه. واذا قبلت اقتراحاتنا هذه، فاننا سنكون على استعداد لبسط الرقابة على تخفيض وسحب القوات الاجنبية من الدولتين الالمانيتين. وتكاد لا تكون ثمة ضرورة للبرهان على المزايا المرتبطة بسحب القوات الاجنبية من الاراضي الالمانية. وانا واثق ان خطوة كهذه من شأنها ان تخفف من حال الشعب الالماني الى حد كبير.

وبودي ان اجيب في هذا الصدد على بعض المهذارين الذين يخترعون التلفيقات الزاعمة ان الاتحاد السوفييتي

يعتزم الاستيلاء على برلين الغربية. ان محاكماتهم في هذا الصدد غبية وحسب. فلا يمكن ان يلفق مثل هذه المزاعم الا اناس يسعون، مهما كلف الامر، الى الحفاظ على التوتر القائم، بينما نحن نسعى الى خلق الشروط والظروف لتصفية «الحرب الباردة»، الى خلق جو لا يسمم العلاقات بين الدول الكبرى، وليس بين الدول الكبرى وحسب. ونحن نسعى صادقين الى تبديد غيوم الزوبعة التي تهدد باندلاع حرب عالمية ثالثة يحضرها بعضهم. ومن ذا الذي يتصور جيدا ما تعني الحرب ان لم يكن المان الدولتين الالمانيتين الذين كلفتهم الحروب ولا سيما الحرب الاخيرة ضحايا بشرية هائلة ودمارا فادحا في القيم المادية. لقد تخموا حقا من الحروب وهم، ولا اشك في هذا، اخصام لتحضير حرب عالمية ثالثة. ان تحقيق الاقتراحات السوفييتية من شأنه ان يخلق شروطا وظروفا طيبة لاستغلال الموارد المادية والنقدية على نحو اصوب، وان يوقف تبديد ميزانيات الدول على الاغراض الحربية وان يمكن من توجيه هذه الموارد نحو انهاض مستوى حياة الشعوب.

ان نظام المدينة الحرة لا يفرض على برلين الغربية اي التزامات ترهقها وترهق سكانها. انما نقترح امرا واحدا لا غير: يجب على برلين الغربية ان لا تسمح في ارضها بالنشاط الهدام العدائي والدعاية الموجهة ضد اي دولة اخرى وقبل كل شيء ضد الجمهورية الالمانية الديموقراطية. ومن جديد، يكسب من هذا، بالدرجة الاولى، سكان المدينة ذاتها الذين يتخبطون الآن، خلافا لرغبتهم،

في شباك مختلف منظمات التجسس والتخريب وتتعرض حياتهم لخطر جسيم.

هذه هي بعض الاعتبارات التي يمكن استخدامها، برأينا، لدن اعداد نظام المدينة الحرة برلين الغربية. ويقيننا ان هذه المسألة تحتاج الى دراسة دقيقة، وفي مستطاع الالمان انفسهم ان يسهموا بقسط كبير في هذا الصدد. وبديهي ان الاتحاد السوفييتي مستعد، لدن بحث قضية تحويل برلين الغربية الى مدينة حرة منزوعة السلاح، لأن يقدم كذلك مخطط نظام لها اكثر تفصيلا.

(اجوبة عن اسئلة كيمبسكي، رئيس مراسلي جريدة «زيودّيتشه زايتونغ» الصادرة في الجمهورية الالمانية الاتحادية. مجموعة «نحو النصر في المباراة السلمية مع الرأسمالية»، ص ص ٥٨٧—٥٩٠)

نحن نعتبر انه من الضروري بالدرجة الاولى تنظيف العلاقات بين البلدان من شظايا الحرب العالمية الثانية وافساح المجال رحبا لقيام الصداقة ولتطور التعاون مع جميع الدول.

ان عقد المعاهدة مع المانيا من شأنه ان يفيد جميع المشتركين فيها وجميع الذين يسعون فعلا الى السلام ويبنون سياستهم في مصلحة السلام. لقد تقدم الاتحاد السوفييتي باقتراحات مفصلة في هذه القضية. وفي الوقت نفسه، نحن مستعدون للاصغاء الى اي اقتراح بنّاء تقدمه البلدان الغربية وللبحث فيه. ونحن نقول للدول الغربية: لا تفتشي

في موقفنا عن شيء غير موجود فيه. فان الحكومة السوفييتية لا تسعى الى الاضرار بمصالح اي كان وهي لا تهدد احدا. ونحن ننطلق من الوقائع الفعلية ونريد جعل العلاقات مع جميع البلدان منطبقة على ما هو موجود.

فالآن توجد دولتان المانيتان، وكل محاولة لخلق المانيا واحدة من الاثنتين عن طريق الحرب محكوم عليها بالاخفاق. واذا بدأت حرب كهذه، ففي هذه الحال قد لا يبقى على العموم في المانيا احد وشيء للتوحيد. وهذا ما يجب فهمه. ولكن المستشار اديناور يجر حلفاءه بعناد الى طريق التهديد وتشديد خطر الحرب. فكيف يستطيع ان يدعو الى الحرب، وهو الانسان الذي عمّر طويلا، والذي يعتز لأنه لم يحارب ولأن اولاده ليسوا ضباطا، والذي يقول عن نفسه بانه مسيحي وينتسب الى حزب يسمي نفسه بالحزب المسيحي؟ فليس الرب هو الذى يوشوش له بمثل هذه الافكار الشريرة الحافلة بافدح الاخطار على الشعب الالماني وعلى جميع الناس. ان اديناور يصرح انه يريد ان يخدم شعبه. فاذا شن الحرب، فان مجرد وجود جميع السكان في المانيا الغربية سيكون موضع الشك، ولا سكان المانيا الغربية وحسب، بل ايضا سكان كثرة من البلدان الاخرى لأنه من الصعب حصر الحرب الحرارية النووية ضمن حدود بلد واحد.

عودوا الى صوابكم، ايها السادة! اني اتوجه الى الذين لم يفقدوا القدرة على التفكير الهادئ والسليم والذين يتوقف عليهم تطور الوضع الدولي. لقد كان زمن لوّح فيه ناظر الخارجية الاميركية دالس بالقنابل الحرارية النووية وانتهج

حيال البلدان الاشتراكية السياسة المنطلقة «من مواقع القوة». لقد انتهج هذه السياسة حيال جميع الدول التي لم تكن موافقة على الادعاءات الاستعمارية من جانب الولايات المتحدة. وقد كان هذا تهويلا ذريا سافرا، تأتى آنذاك أخذه بالحسبان، لأننا لم نكن نملك ما يكفي من وسائل الرد، واذا كنا نملكها، فلم نكن نملكها بالكمية والقوة اللتين كان يملكها بهما اخصامنا.

ولكن الوضع تغير الآن بصورة جذرية. ويجب استخلاص استنتاجات ملموسة من الاعتراف بواقع ان البلدان الرأسمالية عاجزة عن ان تفرض علينا بالقوة مفهومها عن العالم ونمط حياتها وعن ان تجبر البلدان الاشتراكية على العودة الى الوراء. يجب انتهاج سياسة حكيمة على كوكبنا الصغير اساسا، على كوكبنا الذي يدور الانسان حوله الآن ١٧ مرة في يوم واحد.

ان الاتحاد السوفييتي لا يهدد احدا. ففي عصرنا الذري، من الجنون التهديد بشن الحرب. نحن نقول: تعالوا نزيل بقايا الحرب الماضية، ونعقد معاهدة الصلح مع المانيا من اجل السلام. ان الحكومة السوفييتية لا تطالب بانتزاع اراضي الغير، ايا كانت، في صالحها. والحدود التي تكونت والتي تقوم منذ سنوات عديدة، نحن نقترح تثبيتها حقوقيا. ونحن نريد حرمان الاوساط الانتقامية من امكانيات واغراء البدء بحرب جديدة من اجل اعادة النظر، كما يقال، بنتائج الحرب العالمية الثانية. ان الحكومة السوفييتية تسعى الى خلق الظروف والشروط لسلم وطيد وطويل الأمد في اوروبا وفي العالم كله.

يقينا ان برلين الغربية ليست بالارث الخفيف الذي خلفته لنا الحرب. ولكني قد اقول ان مسألة برلين الغربية ليست بحد نفسها صعبة على الحل. فلو كان الجانب الآخر رغب في التعاون، ولو انه لم يحول مسألة برلين الغربية الى موضوع لامتحان القوى، لأصبح الاتفاق، بلا شك، ممكنا. ولكان هذا الاتفاق، بلا ريب، في صالح قضية السلام. ذلك ان الاتحاد السوفييتي لا يتطاول على برلين الغربية، على نمط حياة سكانها. ونحن نقترح جعل نظام برلين الغربية ينسجم مع ظروف زمن السلم والحالة القائمة فعلا في المانيا وفي اوروبا.

ان الاقتراحات السوفييتية التي طرحناها على بساط البحث امام الدول الغربية تفتح مخرجا معقولا لكل من الطرفين. فان مكانة أحد لن تصاب باي اذى، وان احدا لن يقوى على حساب الآخر. ومن الضروري انتزاع الضرس المنخور وتمكين الانسانية من عدم الاحساس بالوجع ومن النوم فعلا نوما هنيئا...

ان الهستيريا الحربية لا تؤول الى اي شيء حسن. يجب معرفة الاحساس بالحد والامتناع عن تسعير الاهواء الحربية. فاذا فسحنا للعواطف مجال الانطلاق واذا تغلبت على العقل، فقد تدور عجلة الاستعدادات للحرب بقوة فائقة. وحتى عندما يوحي العقل بانه ينبغي الكبح، فان عجلة الاستعدادات للحرب تكون قد اكتسبت قدرا كبيرا من السرعة والقوة بحيث يعجز عن وقفها حتى ذاك الذي حركها. والذين دوّروا هذه العجلة قد يصبحون ضحيتها. والارهب ان الضحايا قد لا تكون اولئك الذين يدورون

العجلة وحسب. فقد يدفعون شعوبهم ايضا الى هاوية الحرب الحرارية النووية.

كل هذا يجب اخذه بالحسبان، ويجب ان تؤخذ بالحسبان سواء قوانين الفيزياء ام قوانين السياسة.

ان برلين الغربية تقع في اراضي الجمهورية الالمانية الديموقراطية. وحكومة هذه الدولة أبدت تفهما عميقا لمصالح السلام. فرغبة في تفريج التوتر واقامة علاقات عادية في اوروبا ما بعد الحرب، وافقت على الاعتراف ببرلين الغربية مدينة حرة لدن عقد معاهدة الصلح، وعلى احترام سيادتها، وتأمين المواصلات الحرة للمدينة الحرة مع العالم الخارجي شرط الاتفاق مع حكومة الجمهورية الالمانية الديموقراطية.

ان الاتحاد السوفييتي يقترح احاطة نظام المدينة الحرة برلين الغربية بضمانات دولية موثوقة. وقد ذكرنا من هذه الضمانات مختلف الاشكال الممكنة. فمن الممكن ان تكون الدول الاربع: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي، هي الضامنة. ومن الممكن ان تكون اشكال اخرى ايضا. ومن الممكن ايجاد شروط وضمانات تؤمن كليا عدم التدخل في شؤون برلين الغربية، وتؤمن كليا لجميع الدول حرية الوصول الى برلين الغربية على اساس العادات الدولية القائمة والحق الدولي. وبكلمة، نحن مستعدون لاعطاء ضمانات اكيدة، لا لسكان برلين الغربية وحسب، بل ايضا للدول الغربية التي اكثر ما تهتم بهذه الضمانات، رغم انها تعرف جيدا اننا لا نتطاول على النظام الاجتماعي في برلين الغربية.

هذه هي اقتراحاتنا الواضحة والدقيقة. ونحن نريد ان تعقد اخيرا معاهدة الصلح الالمانية وسنتوصل في آخر المطاف الى التسوية السلمية بالاشتراك مع البلدان المستعدة لتوطيد السلام والصداقة بين الشعوب. واذا كانت الدول الغربية لا تريد التعاون في هذه القضية الهامة، فان الاتحاد السوفييتي والدول الاخرى المحبة للسلام ستضطر الى توقيع معاهدة الصلح مع الجمهورية الالمانية الديموقراطية.

اني اكرر من جديد امام العالم كله: لا نخوفن بعضنا بعضا؛ لا نفتشن عما يقسمنا ولا نعمقن الخلافات فوق ما هي عليه من عمق. ذلك ان لدينا حاجات ومصالح مشتركة، ما دمنا نعيش على كوكب واحد! وينبغي لهذه المصالح ان تساعد الشعوب على ان تخرج من الوضع المتوتر الراهن عن طريق السلام. نحن نقترح الجلوس الى طاولة المفاوضات، والبحث بصورة عملية، هادئة، ودون تسعير الاهواء، في ما يجب فعله لكي لا تنمو بذور نزاعات جديدة في الحقل الذي بقي ارثا عن الحرب الماضية.

(خطاب في اجتماع حاشد للصداقة السوفييتية الرومانية. ١١ آب (اغسطس) ١٩٦١. مجموعة «الشيوعية هي السلام والسعادة للشعوب»، المجلد الاول، ص ص ٣٠٧-٣١٠)

الطريق الى تنقية الجو الدولي في اوروبا

مكان الامبراطورية الهتلرية السابقة، توجد دولتان هما المانيا الاشتراكية المحبة للسلام والمانيا العسكرية

الانتقامية الاستعمارية. وعدا ذلك، تقوم برلين الغربية قطاعا خاصا، جزيرة رأسمالية في اراضي الجمهورية الالمانية الديموقراطية. هذه هي اللوحة الواقعية عن المانيا الحديثة. فتأمين التعايش السلمي بين الدولتين الالمانيتين مع اخذ الوضع المتكّون فعلا بالحسبان، هو مهمة ذات اهمية عالمية.

قد يبدو من الوهلة الاولى ان شيئا لم يتغير منذ ان طرحنا قضية عقد معاهدة الصلح مع الدولتين الالمانيتين واعادة الوضع في برلين الغربية على اساس هذه المعاهدة الى مجراه الطبيعي. فقد انقضت اربعة اعوام، وحتى الآن لا معاهدة صلح. فان نظام الاحتلال الذي ولى زمنه منذ وقت بعيد لا يزال قائما في برلين الغربية. والانتقامية والعسكرية في المانيا الغربية تزدهران ازدهارا عاصفا تحت حماية الاوساط العدوانية في الدول الغربية. وقد يقول البعض ان الوقت كأنما تبدد هباء، وان البلدان الاشتراكية لم تتوصل الى شيء بعد ان طرحت بشكل حاد قضية معاهدة الصلح الالمانية.

ولكن من يفكر هكذا، لا يرى او لا يفهم اطلاقا التغيرات التي طرأت. فاذا امعنا الفكر وحللنا تطور الاحداث في هذه الاعوام، فلا بدّ من الاعتراف بان مياه كثيرة قد سالت وتغيرات جدية قد حدثت منذ ان طرحت هذه المسألة.

فان مواقع الجمهورية الالمانية الديموقراطية قد ترسخت. زمنا طويلا لم تتوافر لجمهوريتكم جميع الامكانيات للذود عن سيادتها بفعالية. وكانت حدودها مع برلين الغربية

اشبه ببوابات مفتوحة كانت تستغلها القوى الهدامة بلا عائق ولا عقاب، لا لكي تمتص منكم حقا وفعلا عصير الحياة وحسب، وتنهب من شغيلة الجمهورية مليارات الماركات سنويا وحسب، بل ايضا لكي تزعزع دعائم الاشتراكية بالذات.

في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٦١، وضع حد لهذه البشاعات. ان ١٣ آب ١٩٦١ انما هو يوم تاريخي في تطور الجمهورية الالمانية الديموقراطية.

لقد وضعتم الحدود مع برلين الغربية تحت الرقابة. وكانت تلك خطوة غاية في الاهمية نحو توطيد سيادة الجمهورية الالمانية الديموقراطية. وقد اصبحت الجمهورية فعلا سيدة حقيقية وحارسة حقيقية لحدودها وتوافرت لها الامكانية لكي تصون بوثوق مكتسباتها الاشتراكية وعمل مواطنيها السلمي من التطاولات الخارجية.

وقبل اتخاذ التدابير الدفاعية على الحدود مع برلين الغربية، كان في مستطاع قوى الرجعية ان تتغلغل بحرية الى جمهوريتكم لاغراض هدامة وان ترسل عملاء الاستعماريين الى البلدان الاشتراكية الاخرى. وكانت ثمة اللوحة التالية: ان الدولة الاشتراكية قد تشكلت، ولكن كأنما بقيت ثغرة في حدودها، الامر الذي استغله اعداء الاشتراكية بوقاحة. ووضع كهذا لم يكن من الجائز التسليم به. كان ينبغي الذود سواء عن مصالح الجمهورية الالمانية الديموقراطية ذاتها ام عن مصالح عموم الرابطة الاشتراكية. وهذا فعلته حكومتكم بتأييد كلي من جميع الدول المشتركة في معاهدة فرصوفيا.

لقد جاء في تصريح الدول الاشتراكية المشتركة في معاهدة فرصوفيا ان تطبيق التدابير الدفاعية على الحدود مع برلين الغربية مرتبط بازعاجات معينة بالنسبة لسكان المدينة. ولكن الذنب في هذا يقع على اولئك الذين انشاوا في برلين الغربية مركزا للنشاط الهدام الاجرامي ضد جمهوريتكم والذين اساؤوا استغلال حسن ارادة حكومة الجمهورية الالمانية الديموقراطية.

وانه لمن الممكن تبيان اهمية التغيرات التي طرأت وان من المثال التالي: سأل صحافي اميركي صحافيا سوفييتيا: طيب، انتم، على ما يبدو، حصلتم في ١٣ آب (اغسطس) على كل ما اردتم الحصول عليه من توقيع معاهدة الصلح الالمانية؟ فاعترض الصحافي السوفييتي قائلا: كلا، ان معاهدة الصلح لم توقع، ولذا ليس الحال كذلك تماما.

آنذاك قال الاميركي: صحيح، ان معاهدة الصلح لم توقع بعد، ولكن الهدف الذي ابتغيتم بالحاحكم على توقيعها، قد بلغتموه كله تقريبا. لقد اغلقتم الحدود، اغلقتم امام الغرب باب الوصول الى الجمهورية الالمانية الديموقراطية. وهكذا، قبل التوقيع على معاهدة الصلح، بلغتم ما كنتم تسعون اليه وما اردتم الحصول عليه بعقد هذه المعاهدة.

واستطرد الصحافي الاميركي قائلا: وانتم اذ توصلتم الى ما اردتم، توافرت لكم فضلا عن ذلك امكانية الضغط على أبنة قدم الغرب المريضة. وهذه الأبنة انما هي طرق الوصول الى برلين الغربية، الطرق التي تمر عبر اراضي

الجمهورية الالمانية الديموقراطية. وطالما لا توجد اي التزامات دولية ثابتة تنظم امر الوصول، فهو على العموم رهن بحكومة الجمهورية الالمانية الديموقراطية، وفي وسع هذه الحكومة على الدوام، اذا شاءت، ان تقوي الضغط او تضعفه.

هنا ليس كل شيء دقيقا، ولكن الصحافي الاميركي يقترب الى حد ما من الحقيقة. فان حليفتنا وصديقتنا الجمهورية الالمانية الديموقراطية قد حصلت على ما هو ضروري لكل دولة سيدة، اي على حق مراقبة حدودها واتخاذ الاجراءات ضد الذين قد يحاولون اضعاف النظام الاشتراكي في الجمهورية الالمانية الديموقراطية. وهذا مكسب مشترك كبير لجميع البلدان الاشتراكية المشتركة في معاهدة فرصوفيا. والآن، اذا اخذنا المسألة من زاوية نظر اقرب مصالح البلدان الاشتراكية، فان قضية عقد معاهدة الصلح الالمانية لا تبرز فعلا كما برزت قبل اتخاذ التدابير الدفاعية على حدود الجمهورية الالمانية الديموقراطية مع برلين الغربية.

ومن هنا لا يجوز، بالطبع، الاستنتاج بان الاهتمام بعقد معاهدة الصلح قد ضعف في البلدان الاشتراكية، البلدان التي حاربت ضد المانيا الهتلرية. كلا. ان الاهتمام لم يضعف. بل بالعكس. فان هذه المسألة لا تزال الآن ايضا تتسم باهمية ملحة جدا لا بالنسبة لشعوب الدول الاشتراكية وحسب، بل ايضا بالنسبة لشعوب جميع البلدان التي تسعى الى تصفية الحرب الباردة والى تأمين السلام في العالم كله.

ان معاهدة الصلح الالمانية لا تعود بالارباح على البعض وبالخسائر على البعض الآخر. ولا اليوم ولا من قبل، لم نطرح مسألة اعادة النظر، لما فيه مصلحتنا، في الحدود القائمة في اوروبا او مسألة اي اكتسابات اخرى. ان الاتحاد السوفييتي يقترح التوقيع على معاهدة من شأنها ان تسكر حساب الحرب العالمية الثانية وتثبّت التغيرات التي طرأت بعد هزيمة المانيا الهتلرية. ان مثل هذه التسوية التي تضع حدا لادعاءات الانتقاميين وتصبح اساسا حقوقيا للسلام ما بعد الحرب في اوروبا، انما تتسم باهمية كبيرة. والمصلحة واحدة فيها سواء للاتحاد السوفييتي والجمهورية الالمانية الديموقراطية والبلدان الاشتراكية الاخرى وكذلك للدول المحايدة ام للمشتركين في المعسكر الاستعماري اي للبلدان الرأسمالية التي حاربت ضد المانيا الهتلرية، هذا اذا كانت تقف مواقف التعايش السلمي، هذا اذا كانت لا تريد شن حرب عالمية جديدة.

ان البعض من ساسة الغرب يحاولون اقناعنا كأن الخطر على السلام من جانب الانتقاميين والعسكريين الالمان يُستعظم كثيرا.

ولكن بصر هؤلاء الساسة رديء وذاكرتهم مفرطة في القصر. فان كل الحياة السياسية في المانيا الغربية حافلة بنشوة الانتقام. وفي المانيا الغربية، كما في عهد هتلر، تصدر اعداد كبيرة من الكتب والمجلات والجرائد التي تبرر وتدعم ادعاءات المانيا الغربية باراضي الغير. وبهذا تزعق اذاعة المانيا الغربية بلا انقطاع. وجنرالات البوندسفير يدققون، اثناء التمارين العسكرية، خطط العمليات الهجومية

ضد الاتحاد السوفييتي والجمهورية الالمانية الديموقراطية وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا. بل انهم اشاروا في خرائطهم الى المدن والاهداف الاخرى التي يعتزمون، كما ترون، ان يسددوا اليها الضربات النووية. ان السلاح الذري ينقصهم. ولهذا يتحرقون اليه. مجانين! انهم لا يريدون بعد ان يفهموا ان المانيا الغربية، اذا ما بدأت الحرب، ستحترق كالشمعة في الساعة الاولى بالذات من الحرب.

وفي المانيا الغربية نفسها تنمو قوى لا تريد التسليم بالسياسة القاتلة، سياسة التحضير لحرب جديدة وهي تنهض بنشاط متزايد ابدا الى النضال ضد هذه السياسة. وعن حق تقول الطبقة العاملة والقوى الديموقراطية الاخرى في الجمهورية الالمانية الاتحادية ان في مستطاع ومن واجب المانيا ان تسير في طريق السلام والتقدم الاجتماعي، لا في طريق يفضي الى حرب دامية جديدة. ناهيك بان البلدان التي يحضر الانتقاميون الالمان الحرب ضدها هي الآن اقوى بما لا قياس له مما كانت عليه منذ عشرين سنة.

نحن نريد ان نؤمن بان الطبقة العاملة التي تشغل مكانا هائلا بين سكان الجمهورية الالمانية الاتحادية ستجد في نفسها القوى واللحمة للرد على اخلاف هتلر وللحيلولة دون تكرار سياسته الجنونية.

اننا نحيي النضال البطولي الذي يخوضه شيوعيو المانيا الغربية ونحيي جميع القوى التقدمية التي تدافع بتفان عن مصالح الشعب الالماني الحقيقية وعن هذه القضية العادلة التي هي قضية السلام والتقدم الاجتماعي.

ان توقيع معاهدة الصلح انما هو السبيل الى تنقية الجو في اوروبا والى ازالة بقايا الحرب العالمية الثانية والى انشاء اساس امتن للتعايش السلمي بين الدول. وهو سيتيح فك او قطع العقدة التي تعيق حل القضايا الاخرى. ولهذا فان جميع من تعز عليهم مصالح السلام وتوطيد أمن الشعوب سيسعون معنا وراء التسوية السلمية مع المانيا.

خذوا قضية جذرية كقضية نزع السلاح.. فطالما لم تعقد معاهدة الصلح الالمانية، فمن الصعب، اغلب الظن، الأمل بتقدم جدي في قضية بلوغ الاتفاق حول نزع السلاح. فان هاتين القضيتين غير مترابطتين حقوقيا. انهما قضيتان مستقلتان. ولكن نزع السلاح لا يصبح ممكنا الا مع تنقية الجو الدولي، اي مع تعزيز الثقة بين الدول وانشاء شروط وظروف لا تحث على تخصيص الاعتمادات الجديدة تلو الاعتمادات من اجل التسلح وعلى تكبير الجيوش. والحال ان كون القضية الالمانية لم تحل بعد هو الذي يحث بالضبط على اكثار القوات المسلحة وزيادة النفقات الحربية.

وبكلمة، ان القضية الالمانية هي قضية ترفع درجة التوتر وتشدد خطر الاصطدام بين العالمين، عالم الاشتراكية وعالم الاستعمار. وعدم وجود معاهدة الصلح الالمانية يلحق ضررا فادحا بجميع الشعوب، بما فيها شعوب بلدان الغرب. ونحن نعرف ان شعوب هذه البلدان تريد السلام ايضا. فيجب عليها ان ترفع صوتها وان تبدي الرجولة وتدفع حكوماتها الى السير في طريق تصفية بقايا الحرب العالمية الثانية لأجل خلق المزيد من الثقة بين الدول وبين الشعوب

ولأجل اعداد الشروط والظروف على هذا الاساس لوقف الركض وراء التسلح وللاتفاق حول نزع السلاح.

ان البلدان الاشتراكية لا تحتاج الى برلين الغربية. وهي تستغني عنها تماما. كذلك لا تحتاج الدول الغربية اليها. ومن الممكن ان تصبح برلين الغربية جسرا للسلام ونموذجا للتعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية. ومع ذلك تردد الدول الاستعمارية بجميع الاشكال والانغام انها قد تعهدت بالدفاع عن «حرية» برلين الغربية. ان هذه الصيغة البيّنة التلفيق لا تصمد لاي انتقاد. وهي تخفي وراءها شيئا واحدا فقط، هو الرغبة في الحفاظ على التوتر الدولي، مهما كلف الامر، وهذا ما يتركز، كما في البؤرة، في الوضع الراهن غير الطبيعي في برلين الغربية.

ولهذا، اذا شاءت بعض الدول ان تطيل أمد التوتر القائم، والركض وراء التسلح، وان تحافظ بالتالي على حالة الحذر والشك والمجهول المضني، التي قد تنتهي في كل لحظة باصطدام حربي، فانها بالطبع سوف تعارض في المستقبل ايضا توقيع معاهدة الصلح وتصفية نظام الاحتلال في برلين الغربية. واذا كانت هذه هي نيتها فعلا، فمن الصعب الأمل في انها ستقف موقفا موضوعيا وسليما من اقتراحات بلدان معاهدة فرصوفيا بصدد القضية الالمانية، رغم اننا نفعل كل ما في وسعنا من اجل التوصل الى حل مقبول للطرفين.

ان البلدان الاشتراكية موافقة على توقيع معاهدة الصلح مع الدولتين الالمانيتين او مع احداهما. وهي تقترح،

في حال التسوية السلمية، منح برلين الغربية نظام المدينة الحرة. والبلدان الاشتراكية مستعدة لان تعطي هذه المدينة الحرة أوثق الضمانات لعدم التدخل في شؤونها وضمانة الحرية لسكان برلين الغربية في اختيار النظام الاجتماعي والسياسي الذي يوافقهم اكثر من غيره. ويجب ان تصبح هيئة الامم المتحدة ضامنة هذه الضمانات. وان الجمهورية الالمانية الديموقراطية والاتحاد السوفييتي وحليفاتهما الاشتراكية موافقة، كما سبق وقيل، حتى على ان ترابط في برلين الغربية، خلال مدة معينة، قوات اجنبية تحت راية هيئة الامم المتحدة.

وقد يخيل للمرء فيتساءل: ماذا ينبغي ايضا، باي ضمانات حكيمة يمكن التفكير ايضا لكي تكون ضمانات ترضي هذا الطرف وذلك؟ والذين لا يقبلون اقتراحاتنا حول الضمانات انما يفعلون هذا لا لأنهم يعتبرونها غير كافية، بل لأنهم لا يريدون اضعاف عقدة التوتر التي غدتها برلين الغربية وهم يحاولون ان يمددوا ايام وجود قاعدة حلف الاطلسي الشمالي الحربية في هذه المدينة بوصفها مركزا للاستفزازات الدولية الخطرة ولتأزيم الوضع في اوروبا وفي العالم اجمع.

هذه هي القضايا التي يجب حلها والتي، حسب اقتناعنا، ستحل في مستقبل غير بعيد. اما كيف ستحل، فهذا امر لا يتوقف على طرف واحد فقط. فاذا توافرت الرغبة في الوصول الى اتفاق مقبول للطرفين، ترتب على الطرفين ان يبديا الحكمة والاستعداد لكي يأخذ كل طرف مصالح الآخر الحيوية بالحسبان. فعلى رجالات الدولة المسؤولين في

الغرب ان يستخلصوا الاستنتاجات من الحقيقة البسيطة التي علمتها الازمة في منطقة البحر الكاريبي: لا اساس للحسبان بانه من الممكن، بعد الخروج بسلامة من ازمة، الخروج اوتوماتيكيا من ازمة خطرة اخرى. فلكي يتراجع خطر الحرب، ينبغي ازالة اسباب النزاعات الدولية المحتملة.

(كلمة في المؤتمر السادس للحزب الاشتراكي الالماني الموحد. ص ص ١٣- ١٩)

٧ ـ المناطق الخالية من السلاح الذري ـ في مصلحة السلام وامن الشعوب

ينبغي للاجتماع على مستوى الذروة ان يولي كذلك انتباها جديا ولا اكثر لاقتراح الجمهورية الشعبية البولونية حول انشاء منطقة في اوروبا تكون خالية من السلاح الذري والهيدروجيني والصاروخي. ان الاتحاد السوفييتي، اذ يدعم هذا الاقتراح، شأنه في ذلك شأن الدول الاخرى المشتركة في منظمة معاهدة فرصوفيا، لا يبحث لنفسه عن اي مزايا حربية، انما يريد فقط امرا واحدا وهو بلوغ انفراج التوتر في اوروبا الوسطى وتقليل احتمال نشوب الحرب الذرية في هذه المنطقة والاسهام بالتالي في ازالة خطر نشوب حرب كهذه على العموم.

ان اصحاب المحاكمات الزاعمة ان خطة انشاء منطقة كهذه لا تنفع الا جانبا واحدا يخونهم الاحساس بالمنطق وهم يطمسون قصدا وعمدا الوقائع التي تناقض مزاعمهم.

ففي اي حال يمكن القول ان انشاء منطقة خالية من السلاح الذري قوامها البلدان الاربعة المفترض اشتراكها فيها اي بولونيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الالمانية

الديموقراطية والجمهورية الالمانية الاتحادية، يعود بمزايا حربية معينة على الاتحاد السوفييتي وحلفائه في معاهدة فرصوفيا؟ في حال واحد فقط، اذا كان قسط دول حلف الاطلسي الشمالي في انشاء مثل هذه المنطقة اكبر من قسط دول معاهدة فرصوفيا. اما في الواقع، فان الحال ابعد من ان يكون كذلك.

بديهي انه لا يجوز اللجوء الى طرائق الحسابات البسيطة العادية لدن مقارنة العوامل الحربية والاقتصادية. ولكن بعض المعطيات ثابتة لا جدال فيها.

اذا اجرينا مقارنة بين مساحات اراضي الدول التي ستدخل في هذه المنطقة، لتبين ان اراضي الجمهورية الالمانية الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا تزيد اكثر من ١٠٠ بالمئة اراضي البلد المشترك الرابع في هذه المنطقة، اي المانيا الغربية. ثم ان عدد سكان الدول الداخلة في هذه المنطقة من جانب منظمة معاهدة فرصوفيا يزيد كذلك على عدد سكان الدولة الداخلة في هذه المنطقة من جانب حلف الاطلسي الشمالي.

اما فيما يتعلق بانتاج السلاح النووي، فان هذا السلاح، كما هو معروف، لا تنتجه لا الجمهورية الالمانية الديموقراطية ولا تشيكوسلوفاكيا ولا بولونيا ولا الجمهورية الالمانيا الاتحادية. ناهيك بان حكومة الجمهورية الالمانية الاتحادية قد قطعت في حينه عهدا دوليا على نفسها بالامتناع عن انتاج هذا السلاح في المستقبل. كل هذا يدل على انه لا يوجد اي اساس للافتراض ان انشاء منطقة خالية من السلاح الذري والهيدروجيني والصاروخي

منح بلدان معاهدة فرصوفيا اي مزايا حربية لما فيه لاضرار بمصالح دول حلف الاطلسي الشمالي.

واذا كانت الدول الغربية تتخوف من ان الاتحاد سوفييتي سيحتفظ في اراضي المنطقة المشار اليها، بعد نشائها، بتفوقه في ميدان الاسلحة العادية، فاننا نتساءل: ماذا ترفض اذن الاقتراحات السوفييتية القائلة بتخفيض عدد افراد القوات الاجنبية في اراضي المانيا وغيرها من لدول الاوروبية؟

برأينا انه يكاد لا يكون من الصحيح ان نستبعد سلفا احتمالا مفاده ان انشاء منطقة خالية من السلاح النووي والصاروخي سترافقه التدابير اللازمة لاجراء تخفيض وضبط مقبول للاطراف المعنية في عدد افراد القوات الاجنبية الموجودة حاليا في اراضي الدول المحتمل اشتراكها في هذه المنطقة.

ان انشاء منطقة خالية من السلاح النووي والصاروخي من شأنه ان يرتدي اهمية دولية بالغة، وليس هذا وحسب، بل من شأنه ايضا ان يضمن الى حد غير قليل أمن الدول التي ستدخل في منطقة كهذه. ولهذا يصعب علينا ان نفهم موقف حكومة الجمهورية الالمانية الاتحادية التي افصحت حتى الآن عن موقف سلبي ازاء الاقتراح البولوني.

لقد سبق للحكومة السوفييتية ان اعلنت استعدادها لكي تقطع على نفسها عهدا باحترام نظام المنطقة الخالية من السلاح النووي والصاروخي وباعتبار اراضي الدول الداخلة في هذه المنطقة مستثناة من مجال استخدام السلاح

النووي والصاروخي، اذا وقفت حكومات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا موقفا مماثلا.

(كلمة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول المشتركة في معاهدة فرصوفيا. ٢٤ ايار (مايو) ١٩٥٨. مجموعة «نحو النصر في المباراة السلمية مع الراسمالية»، ص ص ٣٢٢-٣٢٣)

ان فكرة انشاء منطقة خالية من السلاح الذري في اوروبا، الفكرة التي تقدمت بها حكومة الجمهورية الشعبية البولونية منذ عدة اعوام تتسم باهمية كبيرة حيوية بالنسبة لقضية السلم العام والأمن الدولي. ولقد رحب الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى حار الترحيب بهذا الاقتراح الذي لاقى في البلدان الاوروبية واسع التأييد. ونحن لا نشك في ان اقتراح الحكومة البولونية القائل بانشاء منطقة خالية من السلاح الذري في اوروبا سيجد الملايين من الانصار الجدد بين اوساط الرأي العام الواسعة، رغم جميع الجهود التي يبذلها اخصام انفراج التوتر الدولي.

كذلك تتسم باهمية كبيرة مسألة انشاء منطقة خالية من السلاح الذري في قطاع البلقان والادرياتيك. فان هذه المسألة قد غدت الآن ملحة بشكل خاص لأن انشاء القواعد الذرية والصاروخية التابعة لحلف الاطلسي الشمالي يسير بعجلة في جملة من بلدان هذا القطاع. وقد لاقت فكرة انشاء منطقة خالية من السلاح الذري في شبه جزيرة البلقان وفي قطاع البحر الادرياتيكي العطف والتأييد الحار.

وفي حال تحقيق الاقتراحات القائلة بانشاء منطقة خالية من السلاح الذري والسلاح الصاروخي في قطاع بحر البلطيق وشبه الجزيرة السكاندينافية، وفي البلقان وفي قطاع الادرياتيكي، وكذلك في اوروبا الوسطى، ستتشكل منطقة واسعة للسلام تفصل بين القوات المسلحة التابعة لحلف الاطلسي الشمالي ومعاهدة فرصوفيا. ومن شأن منطقة السلام هذه ان تقلل كثيرا من خطر النزاع المسلح في القارة الاوروبية.

منذ أمد غير بعيد، تكلمت في مدينة ريغا التي حل عليها اصدقاؤنا من الجمهورية الالمانية الديموقراطية ضيوفا، فاعربت عن تحبيذي للاقتراح القائل بانشاء منطقة للسلام في البلطيق. وبودي القول ان اقصى الدهشة تمالكتني لأن هذا استتبع رد فعل سلبي لدى بعض الاحزاب ولدى بعض الاوساط في البلدان السكاندينافية الداخلة في كتلة الاطلسي الشمالي العدوانية.

فهل تمكن الموافقة على المزاعم الكاذبة التي يدلي بها انصار حلف الاطلسي الشمالي بان الاتحاد السوفييتي، بتأييده فكرة انشاء منطقة خالية من السلاح الذري والسلاح الصاروخي في سكاندينافيا، يبتغي اهدافا ما لا تتلاءم مع مصالح أمن البلدان الشمالية واستقلالها. نحن ننطلق من ان انشاء منطقة كهذه يلائم قبل كل شيء المصالح الحيوية للبلدان الشمالية ذاتها. ان توزيع السلاح النووي والصاروخي في البلدان الشمالية قلما يمكنه ان يؤثر في النسبة المتكونة حاليا بين القوى في المسرح

العالمي. ولكن توزيع هذا السلاح في اراضي البلدان الشمالية قد يحمل لها الهلاك في حال الحرب.

انا لا استطيع، بكل بساطة، ان اتصور كيف ان الذين يعز عليهم استقلال بلدانهم ويتمنون لشعوبهم السلام الوطيد، يستطيعون ان لا يفهموا اقتراحاتنا المفعمة بنزعة انسانية فائقة العادة. اغلب الظن ان كنه الامر يتلخص هنا لا في عدم الفهم بل في الرغبة في خدمة اوساط معينة لها مصلحة في تأزيم التوتر الدولي. على هذا النحو فقط يمكن تفسير ردة الفعل السلبية على الاقتراحات المفعمة بنزعة سلمية وانسانية فائقة العادة حول انشاء منطقة للسلام في قطاع البلدان السكاندينافية.

اما القوى العدوانية في بعض الدول، فان موقفها مفهوم تماما. فمن فائدتها طبعا ان تكون لها في البلدان السكاندينافية قواعدها الحربية بما فيها القواعد الصاروخية. لماذا؟ لأنه اذا كانت هناك قواعد كهذه، فان هذه القواعد ستجتذب في حال الحرب الضربات الجوابية وستتساقط القنابل الذرية والهيدروجينية على هذه القواعد، على هذه الدول. والحال، يعني هذا، كما يقول رجالات بعض الدول بصراحة، ان عددا اقل سيسقط على بلدي. ولهذا الغرض لا يضنون بالاموال سعيا وراء ان يستميلوا الى جانبهم بعضا من القادة في هذا البلد او ذاك غير المبدئيين كثيرا. هكذا هو منطق الاحتكاريين.

ولكن كيف يستطيع الدانماركيون والنروجيون وقادة البلدان الاخرى التي لها علاقة بالامر رغم انها لا تدخل في منطقة بحر البلطيق هذه، ان يرفضوا الاقتراحات السلمية

الواضحة للجميع والقائلة بانشاء منطقة للسلام، اننا لا نستطيع في حال من الاحوال ان نفهم هذا. ذلك انه اذا اندلعت نيران الحرب في هذا القطاع، فان ملايين عديدة من سكان هذه البلدان ستمحى من على وجه الارض، ستباد في نيران الحرب. ان الذين يحرصون على السلام ويحبون شعبهم وافكارهم حبا حقيقيا ويريدون ان يخدموا شعبهم بصدق واخلاص، لا بدّ لهم ان يفهموا مثل هذه الحقائق البسيطة.

ولكننا قلنا دائما ونقول: ليحل شعب كل بلد هذه المسائل. ولقد اكتفينا بالاعراب عن رأينا، لأننا نرى ان انشاء منطقة خالية من السلاح الذري في قطاع بحر البلطيق، كما في قطاعات اخرى من اوروبا والعالم، ينفع جميع الشعوب لأن هذا سيعني تطهير هذه القطاعات من تراكم وسائل الابادة بالجملة. ومن الممكن ان تتسع مثل هذه المناطق فيما بعد طالما لم تتطهر الارض كلها من الوسائل الرهيبة لابادة الناس والقيم المادية.

ان بعض القادة في البلدان السكاندينافية يقولون انه اذا كان الاتحاد السوفييتي يلح على عدم جواز انشاء هذه القواعد في البلدان السكاندينافية، فيجب عليه، على حد زعمهم، ان يصفي مثل هذه القواعد في انحاء معينة من اراضيه. فهل في مثل هذه المزاعم اية ذرة من المنطق؟ اعتقد ان لا. فان الاقتراح بانشاء منطقة خالية من السلاح الذري والسلاح الصاروخي في قسم ما من اراضي الاتحاد السوفييتي في الظروف الراهنة لا معنى عملي له. ان ١٠٠،

كيلومتر او ٢٠٠ او ٣٠٠ كيلومتر لا اهمية لها جوهرية نظرا لمدى وجبروت السلاح الصاروخي والنووي العصري. وعليه لا يشكل انشاء منطقة خالية من السلاح الصاروخي والسلاح الذري في قسم من اراضي الاتحاد السوفييتي ضمانة للبلدان السكاندينافية. واذا كان لا بدّ من بحث مسألة ضمان أمن البلدان السكاندينافية في حال ادراجها في منطقة خالية من السلاح الذري والسلاح الصاروخي ترتب بالاحرى التفكير في الطريقة التي ينبغي بها سواء على الدول الغربية ام على الاتحاد السوفييتي ان تقطع على نفسها عهدا باتخاذ موقف من اراضي البلدان الداخلة في هذه المنطقة مفاده اعتبار هذه الاراضي واقعة خارج نطاق فعل السلاح الصاروخي والنووي وباحترام «الستاتو - كو» (الحالة الراهنة) في هذا القطاع. وفي حل القضية، يمكن اشراك هيئة الامم المتحدة بشكل او آخر. هكذا نفهم جوهر الامر.

اننا، اذ نناضل بالحاح في سبيل السلام، يجب علينا ألا نضعف جهودنا فيما يخص تسوية جميع القضايا الدولية المتنازع عليها والمعلقة تسوية سلمية، وفيما يخص تخفيف التوتر الدولي.

(خطاب في اجتماع حاشد في شيتسين. ١٧ تموز (يوليو) ١٩٥٩. مجموعة «عالم بلا اسلحة، عالم بلا حروب»، المجلد الاول، ص ص ٤٤٨-٤٥١)

وفي ناحية اخرى من الكرة الارضية، في الشرق الاقصى، نرى ان السياسة العدوانية التي تنتهجها الولايات المتحدة ازاء جمهورية الصين الشعبية وسائر الدول المحبة للسلام، تشكل المصدر الاساسي للتوتر. فلأمد غير بعيد، تتبع العالم بأسره بقلق تصرفات الاميركيين العدوانية التي كانت تهدد بالتحول الى نيران حرب هائلة. الا ان الاعمال الحازمة التي قامت بها جمهورية الصين الشعبية وسائر القوى المحبة للسلام هي وحدها التي درأت هذا الخطر.

ولقد غدت منطقة المحيط الهادئ الميدان الاساسي لتجارب الاسلحة الذرية الاميركية.

كل هذا يجعل الحرص على درء الحرب امرا ملحا، ولا سيما الحرب الذرية، في هذه المنطقة من الكرة الارضية. ولهذا الغرض، قد تكون الامكانيات في هذه المنطقة اكثر مما في سائر المناطق، لأن الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية، وجمهورية الفييتنام الديموقراطية، وكذلك الهند، واندونيسيا، وبورما وغيرها من دول هذه المنطقة، تدافع عن قضية السلام. وعملها المشترك من اجل تحريم السلاح الذري ومنع تجاربه، من شأنه ان يسهم بقسط حاسم في صيانة السلام في المحيط الهادئ. ومبادرة هذه البلدان ستلقى التأييد من جانب شعوب اليابان وسائر بلدان المحيط الهادئ. **فيمكن ويجب ان يصار في الشرق الاقصى**

وفي حوض المحيط الهادئ كله الى انشاء منطقة للسلام، وبالدرجة الاولى، منطقة مجردة من السلاح الذري.

(في الارقام التوجيهية لتطوير الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي لاعوام ١٩٥٩–١٩٦٥. المؤتمر الحادي والعشرون الاستثنائي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. المحضر الاختزالي، المجلد الاول، ص ص ٧٧–٧٨)

اني اعتقد ان الفائدة الرئيسية التي تجنيها الشعوب التي تعيش على سواحل البحر الابيض المتوسط، من تحقيق الاقتراح السوفييتي تتقوم في ان الناس، بتعبير مجازي، سيجدون السماء صافية فوق بلدانهم، فوق بيوتهم. وفوقها لن تخيم غيوم تهدد بحرب صاروخية نووية، ولن يصبح حوض البحر الابيض المتوسط منطقة اخرى للنزاعات الحربية الخطرة، منطقة جرتها الدول المترئسة في حلف الاطلسي الشمالي الى مدار الركض وراء التسلح الذري.

ان اعلان منطقة البحر الابيض المتوسط خالية من السلاح الصاروخي والنووي سيكون له بالطبع تأثير ايجابي لا في حياة بلدان وشعوب هذا القطاع وحسب. فمن الواضح تماما ان مجال التحضيرات للحرب النووية سيتقلص بالاجمال، وهذا ما لن يلبث حتى يؤثر في الوضع العالمي برمته، وسيسهم في انفراج التوتر الدولي وتوطيد السلام في العالم اجمع.

يتأتى لنا ان نسمع من بعض رجالات الدولة في الغرب ان الحكومة السوفييتية، اذ تقدمت باقتراحها القائل بالامتناع عن توزيع السلاح النووي ووسائل ايصاله في حوض البحر الابيض المتوسط، تبتغي، على حد زعمهم، «مصالح خاصة» ما. فلا يمكن، بالطبع، ان يتناول المسألة على هذا النحو الا الذين يسترشدون في سياستهم لا الحرص على درء الحرب الحرارية النووية بل السعي الى توزيع قواعدهم الصاروخية النووية بعيدا قدر الامكان عن اراضيهم بالذات، واقرب قدر الامكان الى المراكز الحيوية في البلدان الاخرى. ان هذه الاوساط العدوانية بالضبط هي التي كانت بحاجة الى البحر الابيض المتوسط ساحة لاطلاق الصواريخ النووية.

ان مثل هذه المخططات غريبة عن السوفييتيين المنصرفين الى العمل الانشائي. فان جهودنا ترمي الى الحيلولة دون نشوب حرب جديدة بعواقبها الرهيبة. أوليس هذا ما تريده شعوب ايطاليا وفرنسا واليونان وتركيا؟ أوليس بهذا تحلم شعوب الجمهورية العربية المتحدة ولبنان وتونس ومراكش وشعب الجزائر الذي لم يظفر باستقلاله الوطني، في غمار نضال دام استمر سنوات عديدة، الا منذ امد قريب؟

ان بلدان البحر الابيض المتوسط قد اعطت العالم اغنى كنوز الثقافة التي تركت اثرا عميقا في تاريخ الانسانية.

فهنا، مثلا، ابدعت كثرة من روائع المعمارية والنحت الشهيرة التي انضمت الى الكنز العالمي باسم «عجائب العالم

السبع ». وحتى ايامنا، بقي قسم من الكنوز الثقافية التي تكدست طوال قرون والتي صنعتها شعوب حوض البحر الابيض المتوسط بعبقريتها الخلاقة، ولكن القسم الاكبر منها أبيد في سياق الحروب العديدة التي اشتعلت في هذه الانحاء في مختلف الازمنة. فهل يمكن السماح بان يلتهب ما صنعته وتصنعه الشعوب بعملها، في اتون الحرب الحرارية النووية؟ كلا، لا يجوز السماح بهذا.

ان هدفنا المشترك هو صيانة السلام. ولكنه من الوهم الخطر الظن بان خطر الحرب قد يزول من تلقاء نفسه. تنبغي تدابير حازمة يدرأ تحقيقها الكارثة النووية. وان الحكومة السوفييتية تفعل كل ما يتعلق بها لأجل بلوغ الاتفاق حول تدابير من شأنها ان تمهد السبيل الى سلام وطيد. ان تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة خالية من السلاح النووي هو واحد من هذه التدابير، تصعب المبالغة في تقديره...

ان تكديس احتياطيات المواد الملتهبة لا يقلل من خطر الحريق بل يزيده. وهذا معروف لكل امرئ. اما قادة حلف الاطلسي الشمالي الذين يزعمون ان تكديس السلاح الصاروخي النووي في ناحية البحر الابيض المتوسط يعزز « الامن الجماعي »، فانهم يفعلون هذا خلافا للعقل السليم وسعيا منهم الى اغراض معينة بوضوح: تخدير يقظة الشعوب. ان ادخال السفن الحربية المحملة بالصواريخ والتابعة لحلف الاطلسي الشمالي الى البحر الابيض المتوسط يضع شعوب هذه الناحية في وضع قد تكون معه، خلافا

لارادتها، في منطقة العمليات الحربية المرفقة باستخدام السلاح الصاروخي النووي. وبالمقارنة مع الوضع القائم سابقا، يتعاظم هذا الخطر بالنسبة لبلدان حوض البحر الابيض المتوسط مرارا عديدة.

من قبل، كان بلدان فقط هما ايطاليا وتركيا، يملكان في اراضيهما منشآت صاروخية نووية ثابتة، ويعرضان نفسيهما لخطر الضربة الجوابية. اما الآن فان الستراتيجيين الاميركيين يحاولون تحويل جميع بلدان حوض البحر الابيض المتوسط الى «رهائن» من هذا النوع، لأن الغواصات المزودة بصواريخ «بولاريس» تستطيع، لوجودها في المنطقة الساحلية لاي بلد من بلدان البحر الابيض المتوسط، ان تشن الحرب النووية وتطلق الصواريخ في اتجاه اراضي البلدان الاشتراكية. ولقد سبق لنا واشرنا الى انه لا اختيار لنا غير ان نبقي في مرمى سلاحنا الصاروخي النووي خطوط تنقلات الغواصات التابعة لحلف الاطلسي الشمالي وكذلك سواحل البلدان المشتركة في حلف الاطلسي الشمالي، شأنها شأن البلدان التي تقدم اراضيها لهذه الكتلة كقاعدة دائمة او موقتة للسلاح الصاروخي النووي.

ان حكومات الدول الغربية تحاول بالاستناد الى التاريخ ان تبرر اتجاهها الحافل بالاخطار والهادف الى تحويل حوض البحر الابيض المتوسط مطارا صاروخيا نوويا. فهي تزعم ان البحر الابيض المتوسط قد كان، تاريخيا، منطقة العمليات لاسطولي بريطانيا وفرنسا

الحربيين، ومن بعد لاسطول الولايات المتحدة الاميركية وان هذه الاساطيل قد حمت، كما يزعم، «أمن» هذه الناحية. ان من يلم وان بعض الالمام بتاريخ بلدان البحر الابيض المتوسط يعرف، بالطبع، اي «حماية» كانت هذه «الحماية». فان تاريخ البحر الابيض المتوسط هو، اساسا، سلسلة لا انقطاع فيها من حملات القرصنة التي شنها المستعمرون على اراضي افريقيا والشرق الادنى وكذلك من الخصومات والنزاعات بين المستعمرين انفسهم على الغنيمة المنهوبة.

ان القوات الصاروخية النووية التابعة لحلف الاطلسي الشمالي والمرابطة في حوض البحر الابيض المتوسط قد تتسبب بمصائب لا عدّ لها، وادخالها لا يمت، طبعا، باي صلة الى ضمان أمن الشعوب. ان تحويل حوض البحر الابيض المتوسط كله الى منطقة خالية من السلاح الصاروخي والنووي يمكن ان يكون شرطا هاما، رغم انه ليس بالطبع الشرط الوحيد، لأمن بلدان هذه الناحية. فاذا أعلنت هذه الناحية منطقة كهذه، فان الحكومة السوفييتية ستكون مستعدة لاعطاء الضمانات الموثوقة لاستبعاد ناحية البحر الابيض المتوسط، في حال اي تعقيدات حربية، من مجال استعمال السلاح النووي، هذا، بالطبع، اذا قطعت بلدان الغرب التي تملك السلاح النووي، على نفسها الالتزامات عينها.

واننا لنلاحظ بارتياح ان عددا كبيرا من رجالات الدولة في بلدان حوض البحر الابيض المتوسط يدركون

الخطر الجسيم الذي ينطوي عليه توزيع القوات النووية في هذا القطاع. ونداء الحكومة السوفييتية الى اعلان كامل قطاع البحر الابيض المتوسط منطقة خالية من السلاح الصاروخي والنووي وجد صدى ايجابيا في بلدان اوروبا الجنوبية والشرق الادنى وافريقيا الشمالية. كذلك لقي نداؤنا قبولا طيبا بين المشتركين في مؤتمر البلدان الافريقية في اديس-ابابا.

وجميع الدلائل تبين ان مبادرة الاتحاد السوفييتي تلاقي الاستحسان في اوسع الفئات بين شعوب البحر الابيض المتوسط.

ان العقل البحاث عند الذين تهمهم مسالة كيفية استبعاد خطر النزاع الحراري النووي قد تقدم في الآونة الاخيرة بجملة كاملة من المشاريع لانشاء مناطق خالية من السلاح الذري في مختلف قطاعات العالم، بما فيها اوروبا الوسطى، والبلقان، واوروبا الشمالية، وحوض البحر الابيض المتوسط. وهناك قرار للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة باعلان القارة الافريقية برمتها منطقة خالية من السلاح النووي. ومفهوم ان يكون لكل مشروع سماته المميزة المرتبطة بخصائص هذه او تلك من قطاعات الكرة الارضية. ولكن جميع هذه المشاريع تجمعها سمة مشتركة هي السعي الى انقاذ الناس من خطر الحرب النووية. وهذا هو بالضبط الامر الرئيسي.

ان الاتحاد السوفييتي، المخلص لسياسته، سياسة السلام والصداقة بين الشعوب، والعامل بدأب وانسجام من

اجل نزع السلاح، مستعد ابدا ودائما لدعم كل خطوة تقود الى انتصار العقل انتصارا عظيما على قوى الدمار، على الحرب.

(اجوبة عن اسئلة مراسل الجريدتين الايطاليتين «بايزه سيرا» و«اورا». «البرافدا»، ٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٣)

٨ ـ يجب تقوية النضال من اجل السلام!

ان جميع الناس في العالم يريدون السلام، الجميع باستثناء حفنة صغيرة من الاحتكاريين. ولكن الاحتكاريين في الدول الاستعمارية يتمتعون بنفوذ كبير وقوة كبرى. ولهذا يجب على شعوب البلدان الاشتراكية ان تكون على يقظة حيال دسائس الاستعماريين، يجب ان توطد لحمتها الثورية. وكما يقال: «اتكل على الله، ولكن انت فتّح عينك». ان اللحمة انما هي امر جيد. واذا توافر اقتصاد متين في الدولة الاشتراكية، وكذلك سلاح جيد للجيش، فهذا يؤثر اكثر بكثير في تنوير ادمغة اولئك الذين يفكرون بشن حرب جديدة. ونحن نملك هاتين الوسيلتين وسنفعل من جهتنا كل شيء لأجل تأمين السلام في الارض. نحن مستعدون لنزع السلاح. ولو ان اخصامنا، لو ان طواغيت الرأسمال الاحتكاري هؤلاء يوافقون على نزع السلاح العام والكامل، فيا لسعادة كل البشر. اولا، لأنه لن تحدث بعد ذلك حرب. ثانيا، لأنه ستتحرر قوى وموارد هائلة مشغولة الآن في الجيوش وفي انتاج السلاح، وتوجّه جميع هذه القوى والموارد الى الانشاء السلمي، لما فيه خير الشعوب.

انتم تعرفون جيداً، ايها الرفاق، ان هذا ليس رهنا بنا وحسب. فنحن مستعدون لتحقيق نزع السلاح، ولكن الاوساط الحاكمة في الدول الاستعمارية تقاوم هذا، وهي تخاف نزع السلاح. ينجم الاستنتاج انه يجب تقوية النضال من اجل السلام، من اجل الصداقة بين جميع الشعوب، وانتهاج سياسة التعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية، وتعزيز دولنا الاشتراكية وتطوير اقتصادها وابقاء قواتنا المسلحة في المستوى الواجب. وهذا بالضبط ما نفعله.

(الصداقة الى الابد! خطاب في اجتماع الشبيبة السوفييتية والكوبية في الكرملين. ٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٢. مجموعة «يجب درء الحرب وصيانة السلام!»، ص ١٦٨)

محتويات

